بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا
كلية الدراسات العليا- اللغات
قسم اللغة العربية

مفهوم الاسم وخصائصه وأنواعه وتمثلاته عند النحاة

Concept, Characteristics and Types of Noun and its Examples by Grammarians

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية

إعداد الطالبة
فاطمة النعيم موسى محمد

إشراف الدكتور
مبارك حسين نجم الدين

1438هـ- 2016م

استهلال

قال تعالى:

چ ڤ ڤ ڃ ڃ ڄ ڄ ڃ ڃ ڃ ڃ ڃ ڇ ڇ ڇ ڇ ڃ ڇ ڇ

صدق الله العظيم
سورة البقرة الآية (31)

إهـــــــــــــداء

إلى من وفقني الله بفضل دعائها

إلى أحق الناس بحسن صحابتي

أمي الحبيبة،،، متعها الله بالصحة والعافية

إلى روح والدي العزيز رحمه الله

إلى روح أخي الحبيب مصطفى النعيم – رحمه الله -

إلى أخواني وأخواتي الأعزاء

إلى أساتذتي الأجلاء

إلى زميلاتي وزملائي

إليهم جميعاً هذه القطرة في محيط العلم

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد لله الذي لا إله إلا هو الحي القيوم فاطر السموات والأرض الحمد لله حمداً كثيراً طيباً كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه، وأصلي وأسلم على سيد الخلق أجمعين سيدنا محمد ρ وعلى آله وصحبه أجمعين سبحان القائل : چ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ[1].

الحمد لله والشكر لله سبحانه وتعالى أن وفقني إلى إتمام هذا البحث ومن ثم أتوجه بخالص الشكر والجميل بالعرفان للدكتور/ مبارك حسين نجم الدين الذي تفضل بقبوله الإشراف على هذه الرسالة، فقد منحني الكثير من وقته وعلمه فكانت إرشاداته وتوجيهاته صادقة ومفيدة جزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي فرصة الالتحاق في مرحلة الدكتوراة والشكر كل الشكر للدكتورة/ سوسن الفاضل والتي كانت خير معين وخير سند جزاها الله عني خير اً والشكر للدكتورة حربية محمدللتي منحتني الكثير من وقتها جزاها الله خيراً والشكر للجنة المناقشة وكذلك الشكر للأستاذ/ صلاح خضر الذي قام بطباعة هذا البحث، وأخيراً الشكر لكل من ساهم بتوجيهي وإرشادي أثناء إعداد مادة هذا البحث فلهم مني جميعاً الشكر والتقدير .

الباحثة

([1]) سورة إبراهيم، الآية (7).

المستخلص

تناولت هذه الدراسة مفهوم الاسم وخصائصه مع بيان وتفصيل هذه العلامات وأقوال العلماء فيه، ودلالة الاسم ووظيفته مقسمة إلى ثلاثة أنواع من الاسم ، فالنوع الأول تناول الاسم الظاهر وأقسامه علم ولقب ووصف، واسم الجنس الجمعي وتناول النوع الثاني الاسم المضمر وأقسامه المتصل والمنفصل، والبارز والمستتر، وتناول النوع الثالث الاسم المبهم وأنواعه من إشارة وموصول وبذا فالدراسة تناولت الاسم ودوره في تأليف الجمل والتراكيب ثم من حيث البناء والإعراب والصرف والمنع ثم تقسيمه من حيث الجنس والعدد.

وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي ومن أهم أهداف هذه الدراسة مناقشة أقوال النحاة في الاسم من حيث المفهوم والاشتقاق وتتبع علامات الاسم التي تميزه عن غيره، والوقوف على دلالة الاسم ووظيفته باختلاف أنواعه والوقوف على دور الاسم من حيث التعريف وتأليف الجمل، وتوصلت الدراسة إلى النتائج من أهمها:

1- أن التعريف الأمثل والدقيق للاسم هو تعريف المحدثين وهو ما جعله الأهم في الجملة وأولى أن يبدأ به في تعلم اللغة العربية، وللاسم علامات كثيرة لا يمكن أن يجتمع كلها في الكلمة ، والإسناد هو أهم وأقوى العلامات التي تدل عليه.

2- أقسام الاسم الثلاثة ظاهر ومضمر ومبهم باتفاق العلماء.

- الاسم لا يتصور الكلام بدونه ولا يتصور خلو الكلام منه.

3- الأصل في الأسماء الصرف مما جعلها أقوى وأمكن وأخف باجتماع الإعراب والتنوين فيها.

4- التذكير هو الأصل في الاسم والذي يبينه هو الشهرة وشيوع الاستعمال الوارد عند العرب والتأنيث فرع لأنه يفتقر لعلامة تميزه.

Abstract

The researched has studied the concept and characteristics a noun in details according to grammarians. It has also explored the significance, function and types of the noun.

According to the study the noun is divided into three types. The first type is the apparent noun which is divided into proper, surname, nickname, descriptive, common and collective nouns.

The second group is the implicit which draw attached, detached, visible and invisible pronouns while the third class is the unclear noun which includes relative and demonstrative pronouns.

The study has investigated the role of noun in sentence structure, case system, diptote and declension and divided it according to gender and number.

Using descriptive approach, the research aimed to underpin grammarians' views on nouns regarding concept, agreement and markers that differentiate it from parts of speech. The study has also tended to explore the significance and the function of the noun in sentence construction.

The researcher has arrived at the following conclusions:

1. definition of a noun by the modern grammarians is more precise. Accordingly, the noun is the most important in a sentence and the first to learn in Arabic language. Moreover, a noun has many markers, but the predicate is the most important one. These markers, however, do not come together in a single word.

2. No speech without a noun, because that is improbable.

3. Nouns are characterized by declension due to grammatical cases and tenween (nunnation)

4. noun is widely used as masculine, according to Arab while feminine is less common because feminine marker is either absent or arbitrary

المقدمة

الحمد لله الذي خلق الإنسان وعلمه البيان ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، والصلاة والسلام على النبي الأمي سيدنا محمد بن عبدالله خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحابته أجمعين، وبعد

فقد تناولت هذه الدراسة موضوعاً مهماً وهو الاسم بين مفهومه وخصائصه وأنواعه وتمثلاته في أقوال النحاة، وقد ركزت هذه الدراسة على شرح مفهوم الاسم من حيث الوظيفة والدلالة والخصائص والأنواع، مع بيان دوره في بناء الجمل والتراكيب والإشارة إلى تمثلاته في أقوال النحاة.

أهمية البحث :

تتمثل أهمية الدراسة في الآتي:

1- يتناول البحث دراسة الاسم وهو أول ما علمه الله تعالى لنبيه آدم عليه السلام وذلك في قوله تعالى : چ ڤ ڤ ڄ ڄ چ [2].

2- كون الاسم أول ما نُطق به في اللغة.

3- تتناول البحث الاسم برؤية جديدة توضح أهمية الاسم في اللغة.

4- وجاءت أهمية هذا البحث لكون الاسم هو الوحيد الذي اختاره الله دليلاً وبرهناً وحجة دامغة على الملائكة بأن علمه آدم عليه السلام.

5- جاءت أهمية هذه الدراسة من كونها تفيد الدارسين في مجال النحو والصرف والبلاغة وعلوم اللغة الأخرى.

---

(2) سورة البقرة الآية 31.

أهداف البحث:

1- مناقشة أقوال النحويين في الاسم من حيث الاشتقاق.

2- تتبع علامات الاسم التي تميزه عن غيره.

3- بيان الخصائص الأساسية للاسم.

4إثبات أن تعلم اللغة يُفضَّل أن يبدأ بالاسم أولاً لأنه أهم عناصر الجملة.

5- مناقشة أقوال النحاة في الاسم من حيث التصريف والعدد والنوع وأثر ذلك على اللغة.

6 – الوقوف على دور الاسم في تأليف الجمل والتراكيب.

منهج البحث :

استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي .

تساؤلات البحث:

1- لم كان الاسم أول ما علمه الله لنبيه آدم عليه السلام؟

2- مواطن الاتفاق والاختلاف بين النحاة في الاسم وما أثر ذلك في النحو العربي؟

3- ما أنواع الاسم من حيث الدلالة والوظيفة؟

4- ما دور الاسم في تأليف الجمل والتراكيب؟

5- ما تمثلات الاسم في أقوال النحاة؟

هيكل الدراسة :

تتكون هذه الدراسة من مقدمة وخاتمة وفهارس عامة و أربعة فصول ، حيث تناول الفصل الأول الاسم بين المفهوم والخصائص، أو مفهومه وخصائصه والفرق بينه وبين الفعل وعلاقة الاسم بالفعل والحرف.

وتناول الفصل الثاني الاسم من حيث دلالته ووظيفته ، ومن حيث هو ظاهر ومضمر ومبهم وأنواعها.

وتناول الفصل الثالث : دور الاسم في تأليف الجمل والتراكيب من خلال مفهوم الجملة وأنواعها وأهمية الاسم فيها، والاسم من خلال العمد والتتمات ودوره في تنمية الجمل واختصارها.

وتناول الفصل الرابع تمثلات الاسم في أقوال النحاة وأمثلتهم من حيث البناء والإعراب والصرف والمنع، والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع.

الدراسات السابقة:

لم تعثر الباحثة على دراسة يحمل هذا العنوان ، ولكني وجدت عدداً من البحوث تتناول جوانب من موضوع الدراسة مما جعل الاطلاع عليها يفيدني في دراستي ومن هذه الدراسات:

*** الدراسة الأولى: أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية[3].:**

أهم أهدافها:

ربط علم الأصوات بعلم النحو في بناء الكلمات والأصوات من حيث عملها وأصواتها، وتوصلت هذه الدراسة على عدد من النتائج أهمها:

أ/ أسماء الأفعال أسماء و ليست أفعال.

ب/ اسم الفعل أقوى من الفعل الذي بمعناه في أداء المعنى وأقدر على إبرازه كاملاً.

الدراسة الثانية: الموصولات الاسمية والحرفية لمسند الإمام أحمد بن حنبل[4]:

دراسة نحوية تطبيقية.

أهم أهدافها:

1- التعرف على الموصول الاسمي وأقسامه وجميع ما يتعلق به

2- الإسهام في إسراء المكتبة بدراسة نحوية مطورة .

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

---

(3) سلوى إبراهيم الحاج، أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية ، دراسة لغوية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، 2004م.

(4) محمد أحمد داؤد، الموصولات الاسمية والحرفية لمسند الإمام أحمد بن حنبل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، 2011م.

أ/ توصلت الدراسة إلى أن الموصولات الاسمية أكثر الموصولات استخداماً في مسند الإمام أحمد بن حنبل.

ب/ الموصولات الاسمية مبنية غير أن في بعض أحوالها تكون في محل نصب أو رفع أو جر حسب موقعها من الجملة.

الدراسة الثالثة : المضمرات في القرآن الكريم – دراسة نحوية صرفية[5] :

أهم أهداف هذه الدراسة:

أ/ الربط بين القواعد النحوية التي استنبطها النحاة من خلال دراستهم للغة العربية وبيان اتفاقها واختلافها مع الآيات القرآنية.

ب/ المضمرات من أهم وسائل ربط الجمل القرآنية .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج من أهمها:

أ/ ما يأتي بعد ضمير الفعل اشترط النحاة على أن يكون اسم معرفة.

ب/ كل ضمائر النصب المتصلة عند استنادها إلى الأفعال المعتلة الصحيحة منها والمعتلة في القرآن الكريم لم تحدث في الأفعال أية تغيرات.

الدراسة الرابعة: صيغ الأسماء الرباعية والخماسية في القرآن الكريم، دراسة اشتقاقية دلالية[6]:

أهم أهداف الدراسة:

1- إحصاء صيغ الأسماء الرباعية والخماسية والمجردة والمزيدة والجامدة والمشتقة في القرآن الكريم تحديداً مبيناً النسبة المئوية لها.

2- دراسة المعاني الدلالية والإفرادية للأسماء وبيان اشتقاقها ، وتطبيق الدلالة التركيبية في نماذج من بعض هذه الأسماء.

3- إحصاء الأسماء الأعجمية والخماسية واتباع أصلها بين العربية والتعريب والأعجمية وتطبيق الدلالة التركيبية على نماذج منها.

المنهج المستخدم:

هو المنهج الوصفي الإحصائي.

أهم ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج:

---

(5) حسن منصور أحمد سوركتي، المضمرات في القرآن الكريم (دراسة نحوية) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية، 2003م.

(6) هدى الدرديري المبارك عبدالقادر، صيغ الأسماء الرباعية والخماسية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، 2012م.

1- أثبتت الدراسة الإحصائية للأسماء الرباعية المجردة التي على وزن فَعْلل أنه لا يوجد اسم رباعي مجرد صحيح، أو معتل في القرآن الكريم على هذه الصيغة إلا الأسماء الجامدة.

2- لا توجد أسماء خماسية مجردة صحيحة، أو معتلة في القرآن الكريم إلا اسم الله العظيم الذي تفرد بعلوه على كل الأسماء والصفات وروداً وإحصاءً .

3- أثبتت الدراسة الإحصائية أن أوزان الأسماء الخماسية هي أربعة أبنية متفق عليها.

4- أن اسم الفاعل والمفعول من الرباعي والخماسي في القرآن الكريم إذا ما قورن باسم الفاعل والمفعول من الأسماء الثلاثية في القرآن قليل جداً.

الدراسة الخامسة: عوامل نصب الأسماء في القرآن الكريم[7].

منهج هذه الدراسة المنهج الإحصائي والمنهج الوصفي التحليلي.

أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

1-أن الفعل كما يعمل مذكوراً يعمل كذلك محذوفاً بشرط أن يدل دليل على المحذوف.

2 -(إنّ ِ) وأخواتها حروف ناسخة تنصب المبتدأ وترفع الخبر، وقد عملت عمل الأفعال المتعدية معكوساً لمفعول قدم وفاعل آخر.

3-تدخل (ما) على إنّ وأخواتها فتكفها عن العمل كقول الله تعالى : چ ج ڄ ڃ ڃ ج ڄ ڃ ڃ ڇ چ [8].

4-أن (لا) تعمل أيضاً عمل (ليس) واشترطوا في هذا العمل أربعة شروط:

أ/ تنكير معمولها. ب/ أن يتأخر الخبر

ج/ ألا يتأخر معمول الخبر د/ ألا ينتقض النفي بإلا.

---

(7) عبدالمتعال محجوب محمد علي ، عوامل نصب الأسماء في القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، 1999م.

(8) سورة الأنفال الآية 28.

موازنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية:

اتفقت هذه الدراسة مع الدراسة الحالية في أن أسماء الأفعال أسماء وهي أقوى من الفعل في تأدية المعنى لأن الاسم أصل والفعل فرع عنه. على خلاف بين البصريين والكوفيين.

الدراسة الثانية: الموصولات الاسمية والحرفية لمسند الإمام أحمد بن حنبل:

تناولت هذه الدراسة الموصولات الاسمية والحرفية ، أما الدراسة الحالية قد تم تناول الموصولات الاسمية فقط وقد كانت بعض النتائج لهذه الدراسة موافقة لبعض نتائج الدراسة الحالية من خلال بناء الموصولات الاسمية وإعرابها في حالة التثنية على حسب موقعها في الجملة.

الدراسة الثالثة: المضمرات في القرآن الكريم:

تناولت هذه الدراسة المضمرات عامة، وتناولت الدراسة الحالية المضمرات على أنها أسماء تستند إلى الأفعال لتكون جملاً أو كلام ولا يمكن الاستغناء عن واحد منها خاصة في الجمل الفعلية.

الدراسة الرابعة: صيغ الأسماء الرباعية والخماسية في القرآن الكريم:

تناولت هذه الدراسة أوزان الأسماء الخماسية إحصاءً وفي الدراسة الحالية تم تناول أوزان الاسم المختلف ومقارنتها بأوزان الأفعال وانفرد الاسم بالوزن الخماسي لقوته.

وفي الدراسة الحالية أن الأسماء المجردة لا يقل بناؤها عن ثلاث ولا يزيد عن خمسة فالمجرد إذاً يأتي خماسياً أما هذه الدراسة أثبتت أنه لا يوجد اسم خماسي مجرد صحيح أو معتل في القرآن الكريم إلا اسم الله العظيم الذي تفرد بعلوه عن كل الأسماء.

الدراسة الخامسة: عوامل نصب الأسماء في القرآن الكريم:

هذه الدراسة تناولت عوامل نصب الأسماء ، وأما الدراسة الحالية تناولت الاسم الذي يمثل ركنًا أساسيًا في الجملة فتدخل هذه العوامل على الاسم فتؤدي إلى نصبه، وقد اتفقت كلا الدراستين من ناحية إعراب الاسم.

الفصل الأول

الاسم بين المفهوم والخصائص

المبحث الأول

مفهوم الاسم

الاسم لغة واصطلاحاً:

الاسم في اللغة ما ذكره الجوهري[9] إذ قال: وفي الاسم أربع لغات هي سِمٌ، وسَمٌ وسِمٌ وسُمٌ".

قال أبو العباس تعلب: "الاسم سِمٌ وسِمةٌ توضع على الشيء يعرف به".

قال ابن سيدة[10]: الاسمُ اللفظ الموضوع على الجوهر أو العرض لتفصل به بعضه من بعض كقولك: مبتدئاً اسم هذا كذا وإن شئت قلت: اُسمٌ هذا كذا وكذلك سُمه وسِمُه.

قال اللحيائي: اِسْمهْ فلان كلام العرب وحكي عن بني عمرو بن تميم اسمه فلان بالضم، وقال الضم في لغة كثير، وأما س ِ ِ مُ فعلى لغة من قال اِسمُ بالكسر فطرح الألف وألقي حركتها على السين أيضاً. [11]

اشتقاق الاسم:

اختلف النحويون في اشتقاق الاسم هل هو من السمو أم من السمة.

فذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو لأن السمو في اللغة هو العلو، يقال: سما يسمو سمواً، إذ علا، ومنه سميت السماء سماء لعلوها، والاسم يعلو المسمى، ويدل على ما تحته من المعنى.

وكذلك قال المبرد وهو بصري[12]: الاسم ما دل على مسمى تحته فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه دلّ على أنه مشتق من السمو".

ومنهم من تمسك بأن قال: إن أقسام الكلمة الثلاثة الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب فمنها ما يخبر به ويخبر عنه وهو الاسم نحو: "الله ربنا" ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل نحو: ذهب زيد فأخبرت بالفعل ولو أخبرت عنه قلت: ذهب ضرب ولم يكن كلاماً، ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه وهو الحرف نحو: "من ولن ولم" وما أشبه ذلك فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه، فقد سما الاسم

---

(9) الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، مادة سما تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، الناشر: دار العلم للملايين ط 4 (1407هـ- 1987م)، ج 6،ص 2383.

(10) ابن سيدة: أبو الحسن على بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، ط 1 (1417هـ- 1996م)، ج 5 ص 215.

(11) في لغات الاسم ينظر ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، لسان العرب، مادة سما تحقيق فخر الدين قباوة، دار صابر بيروت ، ط 1 (1401هـ- 1990م) ج 14 ص 401، الخطيب التبريزي، يحيى بن على، تهذيب اللغة، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2، ج 13،ص 79، ابن السكيت، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر- عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف القاهرة، ط 4،ص 134.

(12) العكبري: أبو البقاء عبدا لله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، الناشر دار الشرق العربي، بيروت، ط 1 (1412هـ- 1992م)،ج 1 ص 47.

على الفعل والحرف، أي علا فدل على أنه من السمو، والأصل فيه سمو إلا أنهم حذفوا الواو من آخره وعوضوا الهمزة في أوله، فصار اسماً، ووزنه إفع لأنه قد حذف منه لامه التي هي الواو في سمو.

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من الوسم، لأن الوسم في اللغة هو العلامة، والاسم وسم على المسمى فصار الوسم عليه، لذلك قال أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب: الاسم سمة توضع على الشيء يعرف بها.

والأصل فيه وسم، إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم وزيدت الهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ووزنه إعل. (13)

وقد رجح ابن الأنباري قول البصريين وقال: "ما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة التصريف وذلك لأربعة أوجه:

الوجه الأول: أنك تقول في تصغيره سُميٌّ نحو صنو صني، ولو كان مأخوذ من السمة لوجب أن تقول وسيم كما تقول في تصغير عدة وعيده فكما قيل: سميٌ دل على أنه من السمو وكان الأصل فيه سميو إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة كما في سيد وهين حيث أنهم قلبوا الواو إلى ياء لأن الواو أثقل و الياء أخف، فلما وجب قلب إحداهما كان قلب الواو التي هي أثقل إلى الياء التي هي أخف أولى.

الوجه الثاني: أنك تقول في تكسيره أسماء نحو: صنو أصناء، ولو كان مأخوذ من السمة لوجب أن تقول: أوسام، والأصل فيه أسماو إلا أنه لما وقعت الواو طرفاً وقبلها ألف زائدة قلبت همزة كما قالوا: حذاء وكساء. (14)

وقيل قلبت ألفاً لأنها لما كانت متحركة وقبل الألف فتحة لازمة قدروا أنها قد تحركت وانفتح ما قبلها، لأن الألف لما كانت خفية زائدة ساكنة، والحرف الساكن حاجز غير حصين، لم يعتدوا بها، فقلبوا الواو ألفاً فاجتمع ألفان، ألف زائدة وألف منقلبة، والألفان ساكنان وهما لا يجتمعان، فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين، وكان قلبها إلى الهمزة أولى، لأنها أقرب الحروف إليها.

الوجه الثالث: أنك تقول اسميته، ولو كان مأخوذاً من السمة لوجب أن تقول وسمته، فدل على أنه من السمو لا من السمة، وكان الأصل فيه: اسموت إلا أنه لما وقعت الواو رابعة، قلبت ياء كما قالوا: أدعيت وأغذيت، إلا أنه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء وذلك حملاً على المضارع نحو: يدعى ويغذي، وإنما قلبت ياء في المضارع للكسرة قبلها.

الوجه الرابع: أنك تجد في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض إنما تكون فيما حذف لامه لا فاؤه. (15)

---

(13) ينظر الأنباري ، أبو البركات، أسرار العربية الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، ج 1 ص 151.
(14) ابن الأنباري، أسرار العربية، ج 1 ص 31.
(15) ابن الأنباري، أسرار العربية، ج 1 ص 31.

وبعد ذكر ابن الأنباري لهذه الأوجه نرى أن الأصل في اشتقاق الاسم أنه من السمو لا من السمة.

أما في اصطلاح النحويين فالاسم هو كل كلمة دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان.

وقد تباينت آراؤهم بيد أنها دارت حول هذا التعريف.

فنجد سيبويه قد اكتفي بالمثال للاسم فقال: الاسم هو رجل وفرس وحائط. (16)

وقال ابن السراج: الاسم كل لفظ دل على معنى مفرد في نفسه وذلك المعنى يكون شخصاً وغير شخص نحو: رجل وفرس وحجر وأما ما كان غير شخص فنحو: الضرب والأكل والعلم. (17)

بينما الاسم عند الزجاج هو "صوت مقطع مفهوم دل على معنى غير دال على زمان ولا مكان".

واختلاف النحاة هذا واضطرابهم في تعريف الاسم نقله ابن فارس قائلاً: "فالاسم عند سيبويه رجل، وفرس والاسم عنده هو أيضاً المحدث عنه، والاسم عنده ما صلح أن يكون فاعلاً، وقد عورض سيبويه بأن رأيه الأول مجرد تمثيل للاسم وليس تحديداً، وبأن كيف وعند وحيث وأين اعتبرها أسماء ولكنه لا يتحدث عنها ولا يصلح لها الفعل أي لا يصلح أن تكون فاعلاً، كما أورد في رأيه الثاني والثالث.

ونقل عن الكسائي قوله: أن الاسم ما وصف مراعياً بذلك المعنى الوظيفي في التحديد وقد عورض قوله هذا بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء ولكنها لا توصف مثل "كيف"، و"أين" فلابد من إخراج هذه الكلمات من طائفة الأسماء ليصلح قول الكسائي.

ونقل عن الفواء قوله: الاسم ما احتمل التنوين، أو الإضافة أو الألف واللام معتمداً أسساً شكلية محضة في تحديد الاسم.

وقد عورض قوله بأن هناك كلمات اعتبرها النحاة أسماء، ولكنها لا تنون، ولا تضاف، ولا يضاف إليها، ولا يدخلها الألف واللام مثل: "كيف، وأين" وتحديد الفراء للاسم بهذه العلامة أمر يسوغ بإخراج ما تنطبق عليه من حيز الأسماء إلى أقسام أُخر.

ونقل عن الأخفش: أن الكلمة تكون اسماً إذا صلح لها الفعل والصفة، وقبلت التثنية والجمع وامتنعت عنالتصريف، معتمداً أسساً شكلية ووظيفية في التحديد، وقد عورض قوله هذا بأن "كيف وأين وإذا" اعتبرها النحاة أسماء، لا ينطبق عليها هذا التحديد، فلابد إذن من إخراجها من طائفة الأسماء ليصلح قول الأخفش.

---

(16) سيبويه أبو البشر عمر بن عثمان بن قنبر سيبويه ولد 180هـ ، الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارون دار النشر دار الجيل بيروت ج 1 ص 12.

(17) ابن السراج: أبو البركات محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة 216هـ تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط 3 (1417هـ- 1996م) ج 1 ص 36.

ونقل عن الزجاج: قد سئل عن حد الاسم فقال: "صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان أو مكان" مستنداً بذلك على أساس من الوظيفة التي يؤديها الاسم، وهي الدلالة على المسمى دون الزمان، وقد عورض قوله هذا بأن الحرف مثل "هل، وبل" صوت مقطع مفهوم دال على معنى غير دال على زمان ولا مكان فلا يصلح إذن قول الزجاج في تحديد الاسم لأنه يُدخل الحروف في هذا التحديد.

وذكر ابن فارس أن بعض النحاة قالوا، إن الاسم هو: ما صلح أن ينادى، فقال: إن هذا القول خطأ أيضاً لأن "كيف وأين وإذا" لا يصلح أن يقع عليها النداء، وقد اعتبرها النحاة أسماء".[18]

ومن الملاحظ أن ابن فارس نقل تباين آراء النحاة واختلافهم ثم انتقدهم،غير أنه لم يضع صورة واضحة لحد الاسم.

إلا أن مصطلح المحدثين من النحويين اعتمدوا للاسم التعريف الذي يرى أن الاسم هو: "ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بزمان".[19]

وقد ذكر صاحب كتاب النحو الوافي أن الاسم هو كلمة تدل بذاتها على شيء محسوس، مثل: نحاس، وبيت، وجمل، أو شيء غير محسوب، يعرف بالفعل،مثل شجاعة، مروءة، شرف، نُبل وهو في الحالتين لا يقترن بزمن".[20]

ومن كلام المحدثين أرى أن هذا التعريف هو الصورة الواضحة لحد الاسم. ولدلالة الحد: هو ما يشترط فيه الإطراد، والانعكاس، نحو قولك: ما دل على معنى مفرد فهو اسم وما لم يدل على ذلك فليس باسم، أما علامة الاسم أو العلامة عامة ما يشترط فيها الإطراد دون الانعكاس نحو قولك: كل ما دخله الألف واللام فهو اسم ولا ينعكس فيقال: كل ما تدخله الألف واللام فليس اسم مثال: المضمرات والمبهمات، وغيرها. [21]

---

(18) ابن فارس الصاحبي في فقه اللغة ص 8-95 ينظر فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة تقديم الأستاذ الدكتور تمام حسان الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ،الطبعة العالمية (1397هـ- 1977م) ص 44-46.

(19) ابن هشام جمال الدين عبد الله بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبَّود، راجع الكتاب وصححه ووضع فهارسه، يوسف الشيخ محمد البقاعي، ج 1 إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1427هـ- 1428هـ 2007م" بيروت لبنان، ينظر مفاتيح العربية على متن الأجرومية، تحقيق عبد العزيز بن سعد الدعيتر الناشر دار الصميعي ط 1 (1427هـ 2006م، ج 1 ص 2.

(20) عباس حسن النحو الوافي الناشر دار المعارف الطبعة الخامسة عشر ج 1 ص 36.

(21) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1 ص 24.

المبحث الثاني

خصائص الاسم

هذا المبحث يتناول خصائص الاسم أو علامات الاسم كما يسميها بعض النحويين.

والخصائص جمع خصيصة وهي تأنيث التخصيص بمعنى الخاص ثم جعل اسماً للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه فيكون دليلاً عليه وإمارة على وجوده.

والعلامة مقصود بها تميز الشيء من قسمه فدائماً توضع علامة على الشيء لتميزه، ولو كان معروفاً لما احتجت أن تعلّمه، ومن هنا كانت الحاجة إلى أن يميز الاسم عن الفعل والحرف، وقد وضعت علامات للاسم، وهذه العلامات مشهورة بين العلماء، ولكن بعضهم يُفصّل فيها فيزيد، وبعضهم يختصر ويقتصر.

ومن علامات أو مميزات الاسم:

أولاً: الجر:

ويسمى الخفض أيضاً والجر والخفض مصطلحات مترادفات، إلا أن الخفض مصطلح كوفي، والجر مصطلح بصري، ولأن نحو البصريين أشهر، وكتبهم أكثر انتشاراً، فإن مصطلح الجر هو المشهور والمتداول ولك أن تسميه بالجر، ولك أن تسميه بالخفض.

الخفض في اللغة: ضد الارتفاع.

وفي اصطلاح النحويين: عبارة عن الكسرة التي يُحدثها العامل أو ما ناب عنها. [22]

فإذا رأينا كلمة مجرورة لداع من الدواعي النحوية، عرفنا أنها اسم.

واختص الجر بالاسم، لأن الاسم الأصل فيه الإعراب فأعطى حركاته الثلاث، وانتقص الفعل الذي هو فرع عنه، وأعطوه الرفع والنصب، كما في المضارع المعرب، أما الحروف فلأنها مبنية لا يدخلها الجر، ولا شيء من أنواع الإعراب ولا ينعقد منها كلام مع غيرها فيحكم على محلها بإعراب ذلك الموضع.

فالمجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر إلا عن الاسم. [23]

والجر ليس المقصود به حرف الجر، لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم، بل المراد به الكسرة التي يحدثها العامل أي عامل الجر، وهذه العلامة إما أن تكون أصلية وهي الكسرة أو فرعية "كالياء" في قولك: "صليتُ مع المسلمين" فالجر يكون بالحرف نحو، "بزيد أو بالإضافة نحو: "غلام زيد" أو التبعية، وقد اجتمعت في البسملة بسم الله الرحمن الرحيم" فاسم مجرور بالحرف، والله بالإضافة والرحمن الرحيم بالتبعية[24] ومن قال بالتبعية هو الأخفش.

وحروف الجر أو الخفض منها:

"من" ولها معان منها الابتداء، نحو: سافرتُ من مكة.

---

(22) المرادي المعروف بابن أم قاسم توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك المتوفى 749هـ، شرح وتحقيق د. عبد الرحمن على سليمان، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية- 9 ش القاهرة، ط 2، ج 1،ص 22.

(23) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1 ص 55.

(24) بركات يوسف أوضح المسالك، ج 1 ص 37.

و"إلى" ومن معانيها الانتهاء، نحو: سافرتُ إلى المدينة.
و"عن" ومن معانيها المجاوزة، نحو: رميتُ السهم عن القوس.
و"على" ومن معانيها الاستعلاء، نحو: صعدتُ على الجبل.
و"في" ومن معانيها الظرفية نحو: الماء في الكوز.
و"رب" ومن معانيها التقليل، نحو" ربَّ رجل كريم قابلني.
و"اللام" ومن معانيها المِلك، نحو: المال لمحمد، والاختصاص نحو: الباب للدار والاستحقاق نحو: الحمد لله.

ومن حروف الخفض: حروف القسم وهي ثلاثة أحرف، الأول: الواو وهي لا تدخل إلا على الاسم الظاهر نحو: والله ونحو قوله تعالى: چ ں ڻ ڻ چ[25] ونحو: چ ٱ ب چ[26].

الثاني: الباء تختص بلفظ دون لفظ، بل تدخل على الاسم الظاهر، نحو : "بالله لاجتهدنَّ " وعلى الضمير نحو: "بك لأضربن الكسول"، والثالث: التاء ولا تدخل إلا على لفظ الجلالة نحو: تالله لأكيدنَّ أصنامكم. [27]

ثانياً: التنوين:

والتنوين في اللغة التصويت، تقول:"نون الطائر، أي صوّت".

وفي اصطلاح النحويين: نون ساكنة زائدة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً [28]، والاستغناء عنها بتكرار الشكلة عند الضبط بالقلم، نحو: جاء حامدٌ، ورأيت حامداً، وذهبت إلى حامدٍ، طار عصفورٌ جميلٌ، شاهدتُ عصفوراً جميلاً، اسمتعتُ إلى عصفورٍ جميلٍ، وكان الأصل تكتب وأشباهها، كما يكتبها علماء العروض هكذا حامِدَنْ، حامِدَنْ، حامِدَنْ، عصفورن، جميلن، عصفورن جميلن، أي بزيادة نون ساكنة في آخر الكلمة، تحدث رنيناً خطاً، وتنغيماً عند النطق بها ولكنهم عدلوا عن هذا الأصل اختصاراً ومنعاً للخلط بين هذه النون الزائدة وغيرها من النونات الأخرى الزائدة والأصلية ووضعوا مكان النون رمزاً مختصراً يغنى عنها، ويدل- عند النطق- على ما كانت تدل عليه، وهذا الرمز هو الضمة الثانية، والفتحة الثانية، والكسرة الثانية على حسب الجمل واستغنوا عنها وحذفوها في الكتابة، ولكنها لا تزل ملحوظة ينطق لها عند وصل بعض الكلام ببعض، دون الوقف وهذه النون زائدة ليست من أصل بنية الكلمة، لأن هذه النون وإن كانت حرفاً واحداً تعد كلمة كاملة، وتدخل في قسم الحرف المعنوي، المعدود من أقسام الكلمة الثلاثة، فمثلها مثل واو العطف وفائه، وباء الجر وغيرها من حروف المعاني، تلحق آخر الأسماء لفظاً، لا خطأ ولا وقفاً. [29]

---

(25) سورة الطور، الآيات "1-2".
(26) سورة التين، الآية "1".
(27) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 22.
(28) الأزهري، شرح التصريح ج 1 ص 31، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 23.
(29) المرادي، توضيح المقاصد، ج 1 ص 275.

أنواع التنوين:

التنوين الذي يعتبره النحاة علامة على أن الكلمة اسم أنواع أشهرها أربعة هي:

1- تنوين التمكين أو التمكن أو الأمكنية، ويسمى تنوين الصرف، وسمى بذلك لأنه لحق الاسم ليدل على شدة تمكنه في باب الاسمية، أي انه لم يشبه الحرف فيبني ولا الفعل فيمنع من الصرف وهو اللاحق للاسم المعرب المتصرف كزيد ورجل.

2- تنوين التنكير:

وهو اللاحق لبعض المبنيات للدلالة على التنكير أي الفرق بين معرفتها ونكرتها، ويختص بالصوت واسم الفعل، تقول : "سيبويه" بغير تنوين إذا أردت معيناً، و"إيه" بغير تنوين إذا استزدت من مخاطبك من حديث معين، فإذا أردت غير معين قلت: سيبويهٍ، و"إيهٍ" بالتنوين، وتقول صهٍ، ومهٍ.

فيكون قياساً في العلم المختوم "بويه" وسماعاً في اسم الفعل كإيه واسم الصوت كغاقٍ " لحكاية صوت الغراب. (30)

3- تنوين المقابلة:

وهو اللاحق لنحو : "مسلمات"، أي مما جمع بألف وتاء مزيدتين، سمى بذلك لأنه قابل النون في جمع المذكر السالم في نحو مسلمين، ولا معنى له إلا في الاسم وإنما قالوا إنه تنوين مقابلة(31)، إذ لو كان للتمكن لم يثبت في قوله تعالى: چ چ چ چ(32).

ولو كان التنكير لم يبين في الأعلام، وليس عوضاً عن المضاف إليه لا للترنم، فلم يبق إلا أن يقال "هي" في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر، لأن هذا معنى مناسب، فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين في الواحد، وهو كونه علامة تمام الاسم، فلذلك النون في جمع المؤنث السالم علامة تمام الاسم.

وقال الربعي وجار الله إن التنوين في نحو: "مسلمات" للصرف، قال جار الله: إنما لم تسقط في (عرفات) لأن التأنيث فيها ضعيف ولأن التاء التي كانت فيها لمحض التأنيث سقطت، والتاء فيها علامة لجمع المؤنث، فيما قاله نظر، لأن عرفات مؤنث وإن قلنا إنه علامة تأنيث فيها، لا متمحضة للتأنيث، لأنه الضمير لا يعود إليها إلا مؤنثاً تقول: هذه عرفات مباركاً فيها، ولا يجوز مباركاً فيه إلا بتأويل بعيد أن يراد من عرفات المكان أو الموضع. (33)

4- تنوين العوض أو التعويض:

وهو ثلاثة أقسام:

الأول: عوض عن حرف:

وهو الذي يلحق المنقوص عوضاً عن الياء المحذوفة في حالتي الرفع، والجر، نحو: هذا قاضٍ ، ومررت بقاضٍ وفي نحو غواشٍ وجوارٍ وهذا مذهب سيبويه والجمهور والأصل فيه قاضيٌ بالضم والتنوين ، استثقلت الضمة فحذفت الباء لالتقاء الساكنين، وحذف التنوين لوجود

(30) الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج 1 ص 45.
(31) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 177.
(32) سورة البقرة، الآية "198".
(33) الرضي، شرح الرضي، ج 1 ص 46.

صيغة منتهي الجموع تقديراً، لأن المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء فجئ بالتنوين عوضاً عنها.

الثاني: عوض عن كلمة:

وهو الذي يلحق آخر "كلّ وبعض" عوضاً عن المضاف إليه نحو: كلٌ قائم أي كل إنسانٍ قائم فحذف إنسان وأتي بالتنوين عوضاً عنه. (34)

الثالث: عوض عن جملة:

وهو الذي يلحق (إذ) عوضاً عن جملة تكون بعدها، كقوله تعالى: چ ج ج ج چ(35) أي حين إذ بلغت الروح الحلقوم، فحذفت بلغت الروح الحلقوم وأتي بالتنوين عوضاً عنها. (36)

وزعم الأخفش أن (إذ) مجرورة بالإضافة، وأن كسرتها كسرة إعراب، وردّ بملازمتها للبناء لشبهها بالحرف في الوضع وفي الافتقار دائماً إلى جملة، وبأنها كسرت حيث لا يقتضي الجر في قول الشاعر:

نَهَيتُكَ عَن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍ * بِعاقِبَةٍ وَأَنتَ إِذٍ صَحيحُ(37)

الأصل – حينئذ فحذف المضاف وبقى المضاف إليه مكسورا

وزاد جماعة تنوين الترغم في لغة تميم(38) وقيس(39) وهو اللاحق للقوافي المطلقة(40) كقول الشاعر:

أَقِلّي اللَومَ عاذِلَ وَ العِتابان وَقولي إِن أَصَبتُ لَقَد أَصابَنْ(41)

والأصل العتابا وأصابا فجئ بالتنوين بدلاً من الألف لأجل الترنم، لأن الترنم هو مد الصوت مدة تجانس حرف الروي.

وزاد بعضهم تنوين الغالي:

وهو اللاحق للقوافي المقيدة. (42)

كقول الشاعر:

قالَتْ بَناتُ العَمِّ يا سَلْمى وَ إِنْ كانَ فَقِيراً مُعْدِماً قالَتْ وَ إِنْ(43)

والغالي من الغلو وهو الزيادة، وسمى بذلك لأنه زيادة على الوزن.

وهذا القسم يشترك فيه الاسم والفعل والحرف فمثاله في الاسم قول رؤبة: (44)

وقاتِمِ الأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ مُشْتَبِهِ الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْ

---

(34) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الفاخوري، الناشر دار الجيل بيروت، ط 1، ج 1 ص 15.

(35) سورة الواقعة، الآية "84".

(36)على بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط 1 (1419هت- 1998م) ج 1 ص 12.

(37) البيت لأبي ذؤيب الهذلي ينظر البغدادي عبد القادر بن عمر خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة ط 4 (1418هـ- 1997م) ج 6 ص 547.

(38) تميم: قبيلة من أشهر قبائل مضر العدنانية.

(39) قيس: من القبائل التي كانت بعيدة عن تيار العجمة وهي التي كتب للسانها البقاء على سجيته وطبيعته.

(40) القافية التي أخرها حرف مد.

(41) البيت لجرير بن عطية ينظر، البغدادي خزانة الأدب 338/1.

(42) القافية التي حرف رويها حرف صحيح.

(43) البيت منسوب لرؤبة بن العجاج، البغدادي، خزانة الأدب ج 9 ص 15.

(44) منسوب لرؤبة بن العجاج، ينظر ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، الشعر والشعراء، الناشر: دار الحديث القاهرة، 1423هـ،ج 1 ص 93.

فأصله المخترق فزاد التنوين وكسر الحرف الذي قبله لالتقاء الساكنين.

وفي الفعل قول امرئ القيس: [45]

أَحارِ بنُ عَمروٍ كَأَنّي خَمِرن *وَ يَعدو عَلى المَرءِ ما يَأتَمِرن

أي (ما يأتمرن وخمرن).

وفي الحرف: قول الشاعر: [46]

أزف الترحّل غير أنّ ركابَنا * لمّا تزل برحالها وكأن قدِ[47]

أي كأن قدن.

والتنوين الغالي أثبته الأخفش ويرى ابن مالك في تنوين الترنم، والغالي من خصائص الاسم، ويعارضه في ذلك ابن عقيل فهو يرى أنهما يكونا في الاسم والفعل والحرف، ويؤيد رأي ابن عقيل الشاهد السابق المخترقن وقواص ْ ِ ن، لأن الشاعر أدخل عليهما التنوين مع اقترانهما بأل، ولو كان هذا التنوين مما يختص بالاسم لم يلحق الاسم المقترن بأل.

ويؤيده كذلك دخول التنوين على الحرف (قد) وهذا يدل على أن تنوين الترنم لا يختص بالاسم. [48]

ويرُدّ على هذا الاعتراض بأن إطلاق اسم التنوين على هذين الغالي والترنم مجازاً أي بالاستعارة وعلاقته المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة وأنكره السيرافي والزجاج.

ومن الملاحظ أن تنوين الترنم والغالي ليسا من أنواع التنوين حقيقة، لثبوتهما مع أل وفي الفعل والحرف، وفي الخط والوقف، وحذفهما في الوصل.

وقد يكون التنوين لضرورة الشعر في المنادى المبني على الضم كقول الشاعر:

سَلامُ اللّهِ يا مَطَرٌ عَلَيهلوَ لَيسَ عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ

فالشاهد في مطرٌ .

وسماه بعضهم تنوين الزيادة والبعض تنوين الاضطرار وهو مقيد ببقاء الضم.

قال السيوطي: يجوز تنوين المنادي المبني في الضرورة بالإجماع[49] ثم اختلف هل الأولى بقاء الضمة أو نصبه؟.

فالخليل وسيبويه والمازني على الأول علماً كأ ً ن أو نكرة مقصودة وعيسى بن عمر والجرمي والمبرد، على الثاني، رداً على أصله كما رُدّ غير المنصرف إلى الكسر عند ثبوته

---

(45) البيت لامرئ القيس، ينظر ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، الناشر دار المعارف بمصر، ط 7 (1988م) ج 1،ص 521.

(46) البيت للنابغة الذبياني، ينظر الجاحظ محمد بن بحر، البيان والتبيين، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، بيروت (1423هـ) ج 2 ص 192.

(47) البغدادي، خزانة الأدب، ج 1 ص 70.

(48) ابن عقيل: شرح ابن عقيل، ج 1 ص 19 ، أوضح المسالك ج 1 ص 41 ، الصبان ، حاشية الصبان ج 1 ص 31.

(49) جلال الدين السيوطي همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الدكتور عبد العالم سالم مكرم، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت ط 2 (1407هـ- 1987م) ج 1 ص 173.

كقوله: يا عدياً لقد وقتك الأواغي" واختار ابن مالك بقاء الضم في العلم والنصب في النكرة المعنية. (50)

ومن الملاحظ أن تنوين الضرورة وتنوين الهمز وتنوين الحكاية قد لحق الاسم فهو يعد من أنواع التنوين التي تختص بالاسم وليس هناك ما يمنع دخول هذا التنوين على الاسم، ولكنه قليل في الاستعمال.

ثالثاً: النداء:

وهو الدعاء بياء أو إحدى أخواتها، أو هو طلب الإقبال، حينما تقول: يا محمد، يا على، وطلب الإقبال لا يتصور إلا ممن يمكن أن يقدر على ذلك، وعادة لا يقدر على ذلك إلا الأسماء التي هي في الواقع سمى بها من يفعل.

فالاسم إذن من علاماته النداء، لأن المنادى مفعول به، والمفعول به لا يكون إلا اسماً لأنه مخبر عنه.

وقيل في شرح التسهيل إن المنادى مفعول به في المعنى والمفعولية لا تليق إلا بالاسم، واعترض على هذا القول في المعنى لأن ظاهره أنه ليس مفعولاً صريحاً من جهة اللفظ وقد سبق أبو موسى إلى هذه العبارة، وهذه مسألة خلاف، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المنادي مفعول من جهة اللفظ والمعنى. (51)

والنداء ليس المقصود منه دخول حرف النداء، لأن الياء تدخل في اللفظ على ما ليس باسم كما في قوله تعالى: چ ئى ئد چ (52) وفي قوله تعالى: چ ڤ ڤچ(53) في قراءة الكسائي، فالمنادي محذوف تقديره، يا هؤلاء فدخول حرف النداء هنا في الظاهر على ما ليس باسم كالفعل والحرف، فإنه يكون في الحقيقة داخلاً على منادي محذوف، بسبب بلاغي، أو تكون ياء حرف تنبيه وليست حرف نداء.

رابعاً: أل:

ويُعنى بها حرف التعريف وهو من خواص الاسم، أما الموصولة فإنها قد تدخل على الفعل عندا بن مالك وبعض الكوفيين اختياراً وعند الجمهور اضطراراً كقول الشاعر:

ما أنت بالحكم الترضي حكومته(54)

وقد اختلف في التعبير عن حرف التعريف فمنهم من قال: "بأل" وبعضهم بالألف واللام والبعض الآخر عبر عنه باللام وحدها.

---

(50) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ج 1 ص 282، الصبان حاشية الصبان ج 1 ص 49، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1 ص 21.

(51) المرادي، توضيح المقاصد ج 1 ص 283، ينظر السيوطي: الهمع ج 1 ص 9، ابن هشام أوضح المسالك ج 1 ص 44.

(52) سورة يس الآية "26".

(53) سورة النمل الآية "25".

(54) قائله الفرزدق ينظر البغدادي، ج 1 ص 32.

ففي هذه الأقوال ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنه ثنائي وهمزته همزة قطع وصُلت لكثرة الاستعمال، ولا يحسن على المذهب إلا التعبير بأل وهو مذهب الخليل واختيار ابن مالك.

والثاني: أنه ثنائي وهمزته همزة وصل زائدة، وهي مع زيادتها معتد بها، وهو مذهب سيبويه وعلى هذا المذهب يجوز أن يعبر "بأل" نظراً إلى أن الهمزة المعتد بها في الوضع وهو أقيس، وأن يعبر عنها بالألف واللام نظراً إلى أن الهمزة زائدة وقد استعمل سيبويه في كتابه العبارتين وقد تخلفها "أم" الحميرية، وهي حرف تعريف عند بعض العرب، حيث يقلبون اللام في حرف التعريف ميماً، ويعنون بها التعريف كما في حديث الرسولρ "ليس من أمبر أمصيام في أمسفر".[55]

فالمقصود إذن حرف التعريف مطلقاً، سواء "أل" وهي لغة العرب عامة، أو "أم" الحميرية التي هي لغة بعض العرب.

الثالث: أنه اللام وحدها، وإليه ذهب أكثر المتأخرين ونسبه بعضهم إلى سيبويه، ولا يحسن على هذا المذهب إلا التعبير باللام.[56]

ومن الملاحظ أن التعريف اختص بالاسم لأن الاسم يُحدَّث عنه، والمُحَدَث عنه لا يكون إلا معرفة، والفعل خبر، وأن حقيقة الخبر أن يكون نكرة، ولا يصح أيضاً تعريف الحرف لأنه لما كان معناه في الاسم والفعل صار كالجزء منهما وجزء الشيء لا يوصف بكونه معرفة ولا نكرة، فلذلك كانت أداة التعريف مختصة بالاسم.

رابعاً:الإسناد إليه:

المسند في الاصطلاح: هو المحكوم به، والمسند إليه هو المحكوم عليه، ويتميز الاسم بمحكوم به نحو: قام زيد و"زيد قائم" فزيد في المثالين مسند إليه أي محكوم به وهو الفعل في المثال الأول والخبر في المثال الثاني وذلك من علامات اسميته.

ومن علامات اسمية الكلمة أن يوجد معها مسند فتكون هي مسنداً إليها، ولا يسند إلا للاسم فالإسناد وصف دال على أن المسند إليه اسم إذ كان ذلك مختصاً به، لأن الفعل والحرف لا يكون منهما إسناد، وذلك لأن الفعل خبر، وإذا أسندت الخبر إلى مثله لم تفد المخاطب شيئاً، إذ الفائدة إنما تحصل بإسناد الخبر إلى مخبر عنه معروف، نحو "قام زيد" والفعل نكرة، لأنه موضوع للخبر، وحقيقة الخبر أن يكون نكرة، لأنه الجزء المستفاد ولو كان الفعل معرفة لم يكن فيه للمخاطب فائدة.[57]

---

(55) الكفاية في علم الرواية تحقيق: أبو عبد الله السورخي إبراهيم حمدي المديني، الناشر: المكتبة العلمية المدينة المنورة ج 1 ص 183.

(56) المرادي، توضيح المقاصد ج 1 ص 284-285 ابن يعيش شرح المفصل، ج 1 ص 25 الرضي، شرح الرضي، ج 1 ص 44 ينظر: جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصارين شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب الناشر دار إحياء الكتب ج 1 ص 145.

(57) ينظر المرادي، توضيح المقاصد ج 1 ص 285.

ولأن حد الكلام أن تبتدئ بالاسم، الذي يعرفه المخاطب كما تعرفه أنت، ثم تأتي بالخبر الذي لا يعلمه ليستفيده، ولا يصح أن يسند للحرف أيضاً شيء لأن الحرف لا معنى له في نفسه، فلم يفد الإسناد إليه ولا إسناده إلى غيره، فلذلك اختص الإسناد إليه بالاسم وحده.

ومن زعم في قولهم: تسمع بالمصيدي خير من أن تراه" فالأصل فيه "أن تسمع" إذ لا يسند للفعل والحرف إلا محكوماً باسميتهما. (58)

وقال العلماء: أن الإسناد هو من أنفع العلامات التي تدل على الاسم، لأنه هو العلامة الوحيدة التي تدل على اسمية الضمائر، دون بقية العلامات، إذ لا يمكن أن ينادى الضمير ولا يدخله التنوين، لأن الضمائر مبنية ولا يمكن أن تأتي بأل لأنها لا تقبلها، ولا يجر الضمير، لذلك قيل أن الإسناد هو من أنفع العلامات التي تدل على اسميته. (59)

فقد جمع ابن مالك علامات الاسم في قوله:

بالجر والتنوين والنداء وأل ومسند للاسم تميزاً حصل. (60)**

(58) ينظر الصبان حاشية الصبان ،ج 1، ص 57 بن هشام ،شرح شذور الذهب ،ج 1 ، ص 145- الأشموني ، شرح الأشموني، ج 1، ص 14.

(59) شرح قطر الندي وبل الصدي، ج ،1 ص 12.

(60) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1 ، ص 9.

وللاسم علامات أخرى غير التي ذكرها ابن مالك أهمها:

أ- أن يكون مضافاً، مثل "تطرب نفسي لسماع القرآن" والمراد بالإضافة أن يكون الاسم مضافاً لا مضافاً إليه، إذ الغرض من الإضافة الحقيقية التعريف كما في (نفسي)، ولا معنى لتعريف الأفعال ولا الحروف، فأما المضاف إليه فقد يكون فعلاً نحو قوله تعالى: چ ي چ[61].

ب- أن يعود عليه الضمير، مثل جاء المحسن" ففي المحسن ضمير أي جاء الذي هو محسن.

ج- أن يكون مجموعاً مثل: "مفاتيح الحضارة بيد علماء وهبوا أنفسهم للعلم فكون الاسم جمعاً خاصة من خواصه.

د-أن يكون مصغراً مثل: حُسين أصغر من أخيه الحسن.

أو يكون معناه موافقاً لمعنى لفظ آخر ثابت الاسمية، مثل قطٌ، عوْضُ ، حيثُ فالأولى ظرف يدل على الزمن الماضي، والثانية ظرف يدل على الزمن المستقبل، والثالثة بمعنى المكان في الأغلب، وبهذه العلامة أمكن الحكم على الكلمات الثلاثة بالاسمية إذ يصعب وجود علامة أخرى.

و- أن يكون لفظه موافقاً لوزن اسم آخر، لا خلاف في اسميته، كنزال فإنه موافق في اللفظ لوزن حزام اسم امرأة وهذا وزن لا خلاف في أنه مقصور على الأسماء.

ولولا هذه العلامة لصعب الحكم على نزال بالاسمية، لصعوبة الاهتداء إلى علامة أخرى. (62)

فهذه العلامات يعرف بها الاسم، وليس المراد بها أنها تأتي مجتمعة، فإنه وقد يجتمع عدد كبير منها، لكنها جميعاً لا تجتمع.

ومن العلامات التي لا يمكن أن تجتمع التنوين والألف واللام، فإن التنوين لا يمكن أن يجتمع مع الإضافة، ويكفي علامة واحدة منها فقط في أي كلمة، لنعرف أن هذه الكلمة اسم.

المبحث الثالث

الفرق بين الاسم والفعل شكلاً ووظيفة

هذا المبحث يتحدث عن الفرق بين الاسم والفعل، وهذا الفرق يظهر لنا من خلال الشكل والوظيفة للاسم والفعل.

إذن نتحدث عن الفروق الشكلية بين الاسم والفعل، معنى الشكل: هو الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة، على المستوى التحليلي للتعبير الكلامي، أو على مستوى التركيب الكلامي. (63)

الفرق بين الاسم والفعل من حيث الشكل:

---

(61) سورة المائدة، الآية "119".

(62) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ، ص 39-41.

(63) فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي، ص 180.

1- دخول حرف الجر أو الخفض، على الاسم لفظاً حيث يسبق بأداة الجر أو بالإضافة نحو: مررت بزيد، وبأخيك، وبالرجل، ولا يجوز أن تقول: مررت بيقوم، ولا ذهبت إلى قام.

فالجر امتنع من الفعل، لأن الجر إنما يكون بالإضافة، والقصد بالإضافة تخصيص المضاف، والفعل لو أضفت إليه لم تخص ما قبله، ألا ترى أنك لو قلت: هذا غلام، لكان مبهماً ، فإذا قلت: غلام زيد، اختص بملك زيد، فلو قلت: جاءني غلام يقوم، لم يختص الغلام بإضافته إلى يقوم لأن القيام يكون من زيد، ومن عمرو وسائر الناس فلهذا أسقط الجر من الفعل. (64)

وما ورد من قول الأعرابي: والله ما هي بنعم الولد فهو شاذ في الاستعمال.

2- لا يقبل علامات الفعل إذ ينفرد الفعل بعلامة الجزم ولم يجز دخوله على الاسم، لأنه لو دخل عليه لأوجب حذف شيئين، هما التنوين والحركة، والاسم له الخفة، فكان ذلك يؤدى إلى الإجحاف به، فيسقط الجزم منه، وأدخل في الأفعال، إذ كان الفعل ثقيلاً يحتمل الحذف والتخفيف، فاستقر الجزم للفعل فالأسماء لا تقبل علامة السكون إلا في حالة الوقف. (65)

3- من علامات الأسماء الإعرابية الحروف "الواو والألف والياء" فهي علامة للرفع والنصب والجر، وإذا دخلت هذه الحروف على الأفعال في حالة الإسناد إلى المثنى والمجموع والمخاطبة، تعتبر علامة على كون الفاعل مثي أو مجموعاً أو مخاطباً. (66)

4- الفرق في الصيغة الصرفية أو الأوزان، فالأسماء المجردة لا يقبل بناؤها عن ثلاثة أحرف ولا يزيد عن خمسة وإذا وجد اسم على حرفين فهم محذوف اللام مثل: دم، ويد.

يقول سيبويه: ليس في الدنيا اسم أقل عدداً من اسم على ثلاثة أحرف ولكنهم قد يحذفون مما كان على ثلاثة حرفاً وهو في الأصل له، يردونه في التحقير والجمع، وذلك قولهم في دم دميٌ وفي شفة شفية، في عدة وعيده. (67)

قال ابن جني: "أعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي ولا يكون فعل على خمسة أحرف لا زيادة فيه". (68)

ومن قول ابن جني نجد أن الأسماء تكون على خمسة أحرف لا زيادة فيها ولا يكون ذلك في الأفعال، لأن الأسماء أقوى من الأفعال فجعلوا لها على الأفعال فضيلة لقوتها واستغناء الأسماء عن الأفعال وحاجة الأفعال إليها، ولا يكون فعل من بنات الخمسة.

وقد ذكر في كتاب المنصف أن سيبويه قد قال قولاً آخر يضاف لهذا القول وهو أن الأفعال لم تكن على خمسة أحرف كلها أصول، لأن الزوائد تلزمها للمعاني، نحو: حروف المضارعة

---

(64) علل النحو ج 1 ،ص 45.

(65) علل النحو، ج 1 ، ص 45 ينظر ابن السراج، الأصول ج 1، ص 47 ،أقسام الكلام العربي، ص 185.

(66) ينظر أقسام الكلام العربي ص 186.

(67) سيبويه الكتاب ج 1، ص 62.

(68) ابن عصفور الاشبيلي (597-669هـ) الممتع في التصريف، تحقيق :الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر دار الآفاق الجديدة، ج 1 ص 60.

وتاء المطاوعة في تدحرج وألف الوصل والنون في أحد نجم، فكرهوا أن يلزمها ذلك على طولها. [1]

فإن قلت: إنهم قد قالوا: عندليب* وعضر فوط*، وقبعتري* ونحوها فألحقوها الزوائد وهي خماسية، فإن الأفعال أقعد في الزوائد من الأسماء، لأنها تنقلها من حال إلى حال.

وأوزان الأفعال الثلاثية المجردة "فَعَلوفعِلَ، وفَعُلَ" ومن المزيد بحرف فَعَّل، فاَعَلَ، ومن المزيد بحرفين: افْعَلَوافْتَعَلَوافعلّ وتَفَعَّل، وتَفَاعلَ.

انسلخ -افتكر

أما الرباعي المجرد فمن أوازنه فعْلل، كدحرج".

أما أوزان الاسم فالثلاثي المجرد له عشرة أوزان هي "فَعْل وفَعَل، فَعِل، فَعُل فِعْل فَعَل فِعِلفُعْل، فَعْل، فُعُل.

والرباعي المجرد له ستة أوزان هي: فَعْلَل، فِعْلِل، فِعْلَل، فُعْلُل، فِعَلُّ، فُعْلَ.

والخماسي المجرد له أربعة أوزان هي "فَعْلِلّفِعَلّ ِل، فِعْلَلّ ِ".[2]

ومن أقوال العلماء نلاحظ أن الأسماء المجردة تأتي على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي وأصل رباعي وأصل خماسي، أما الأفعال فلا تأتي إلا من أصلين هما أصل ثلاثي وأصل رباعي، وقد تشترك الأسماء والأفعال في بعض الأوزان.

ونجد أن صيغ الأسماء المزيدة قد يصل بنائها إلى سبعة أحرف ولا يزيد عليها مثل احر نجام، بينما لا يتعدى بناء الأفعال المزيدة الستة أحرف بأية حال، ومعنى ذلك أن ما جاء على سبعة أحرف لا يمكن أن يكون فعلاً بل لابد أن يكون من الأسماء.

وأن الأسماء المزيدة فيها أوزان كثيرة لا ضابط لها. [3]

5- الإضافة: فالاسم يقبل الإضافة المعنوية "المحضة" إذ لا يكون المضاف إلا اسماً.

6- يمتنع دخول قد وسوف على الاسم، ألا ترى أنك لا تقول: قد الرجل ولا سوف الغلام والفعل يقبل "قد وسوف" ولا الناهية ولن ولم.

ولكن قد يمتنع قد وسوف من الدخول على فعل الأمر والنهي نحو: أضرب وأقتل لا يجوز أن تقول قد أضرب الرجل، ولا سوف اقتل الأسد.

---

(1) ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، المنصف كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين الناشر: دار إحياء التراث القديم ط 1 (1373هـ- 1954م) ص 85.

* العندليب طائر له الهزار يصوت ألواناً جمعه عنادل.

* العضرفوط: العز فوط، أو ذكر الغطاء أو هو من دواب الجن وركائبهم جمعه عضارف وعضرفوطات.

* قبعتري: كسفرجل العظم الخلف والصعتري مقصوراً الجمل العظيم والفيصل المهزوم، ودابة تكون في البحر و العظيم الشديد.

(2) جامع الدروس العربية، موسوعة في ثلاثة أجزاء ، العبقري تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني ، الناشر: المكتبة المكتبة العصرية صيدا- بيروت - شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة ط 29(1415هـ- 1994م) ج 2 ، ص 7.

(3) الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي ، النحو في الجمل، المتوفى سنة (340هت) حققه وقدم وقدم له د. على توفيق الحمد، الناشر: دار الأمل مؤسسة الرسالة- بيروت- ط 2 (1405هـ- 1985م) ص 360- فاضل مصطفى- أقسام الكلام العربي ص 191.

معنى الوظيفة:

هي المعنى المحصل من استخدام الألفاظ أو الصورة الكلامية في الجملة المكتوبة أو المنطوقة على المستوى التحليلي أو التركيبي. [1]

والوظيفة إما صرفية أو نحوية:

أ- الوظيفة الصرفية: هي المعاني الصرفية للصيغ المجردة للمباني.

والمعنى الصرفي للاسم هو الدلالة على المسمى ومعنى ذلك أن التسمية هي وظيفة الاسم الصرفية العامة، وهو لا يدل على زمن البتة، ولهذا فقد عرف العلماء الاسم بأنه "ما دل على مسمى وليس للزمن جزءاً منه".

والمعنى الصرفي العام للفعل هو الدلالة على الحدث والزمن.

وقد يؤدى الاسم وظيفة صرفية فرعية وهي في حالة تصريف الاسم في حالة الإفراد أو التثنية أو الجمع، والتذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير بواسطة اللواصق والزوائد.

ويؤدى الفعل وظيفة فرعية أيضاً حيث ينقسم إلى ماضي ومضارع وأمر.

ومن هنا نذكر الفروق الوظيفية بين الاسم والفعل:

1- الاسم يدل على مسمى.

2- يأتي الاسم لمعنى مجرد من الزمن، أو لزمن مجرد من الحدث، حيث يكون الزمن هو مسمى الاسم كالليل والنهار.

3- الإسناد: وهو الحكم بشيء على شيء، كالحكم على زهير بالاجتهاد في قولك "زهير مجتهد".

والمحكوم به يُسمى مسنداً والمحكوم عليه يسمى مسنداً إليه.

فالمسند ما حكمت به على شيء، والمسند إليه ما حكمت عليه بشيء.

فالاسم يكون مسنداً إذا نقل إلى استعمال الصفة، ويكون مسنداً إليه أيضاً أي بتحليل الإسناد بطرفيه.

أما الأفعال فلا تقبل الإسناد إلا من طرف واحد إذ لا تقع إلا مسنداً.[2]

4- الاسم يقبل التنوين.

5- يقبل حرف النداء.

6- يقبل "أل" أداة التعريف.

7- الاسم يثني ويجمع.

8- يجوز تصغيره وترخيمه.

9- يذكر ويؤنث.

---

(1) فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي، ص 206.

(2) الغلايني، جامع الدروس العربية، ج 1، ص 13-14 ، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربي، ص 207.

10- الاسم يضمر ويكني عنه تقول: زيد ضربته والفعل لا يكني عنه فتضمره، لا تقول: يقوم ضربته ولا أقوم تركته فالاسم أُ ضمر بعد أن عُرف. [1]

11-الأسماء هي التي تصلح أن تكون فاعلاً أما الأفعال لا تصلح إلا أن تؤدى وظيفة الفاعلية. [2]

12- الاسم ينعت والفعل لا ينعت، تقول: مررت برجل عاقل، ولا تقول يضرب عاقل فيكون العامل صفة ليضرب.

13- كل ما صلح أن يكون معه (يضر وينفع) فهو اسم وكل ما لا يصلح معه (يضر وينفع) فليس باسم تقول: الرجل ينفعني والضرب يضر ني ولا تقول: يضرب ينفعني ولا يقوم يضرني. [3]

فهذه الفروق بين الاسم والفعل ليست إحصاءاً فقد نجد الفروق كثيرة لا تحصى ولا تعد من خلال اللغة العربية.

(1) ابن السراج، الأصول، ج 1 ص 37.
(2) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1، ص 47.
(3) ابن السراج، الأصول، ج 1 ص 37.

المبحث الرابع

العلاقة بين الاسم والفعل والحرف

هذا المبحث يتحدث عن العلاقة بين الاسم والفعل والحرف التي هي أقسام الكلمة الأصلية.

وذكر ابن مالك في ألفيته أقسام الكلام بقوله:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌكاستقمْاسمٌوفعل ثم حرفَ الكَلِمِ .

وقد تحدث النحويون عن الفرق بين الكلم والكلام والكلمة.

فالكلام ينقسم إلى ثلاثة أقسام، لأن المعاني التي يحتاج إليها الكلام ثلاثة، ولأن من الكلام ما يكون خبراً ويخبر عنه وهو الاسم، ومنه ما يكون خبراً ولا يخبر عنه وهو الفعل، ومنه ما لا يكون خبراً ولا يخبر عنه فهو الحرف.

وإنما قدم الاسم على الفعل والحرف، لأن الاسم مشتق من سما يسمو أي ارتفع فكان هذا الارتفاع له مزية على النوعين الآخرين ليدل على علوه وارتفاعه، ولأنه الأصل ويستغنى بنفسه عن الفعل نحو قولك: زيد قائم.

وأُخِرَ الفعل عن الاسم لأنه فرع منه ولا يستغنى عنه فلما كان الاسم هو الأصل ويُستغنى عن الفعل، والفعل فرع منه ومفتقر إليه كان الاسم مقدماً عليه.

وإنما قُدم الفعل على الحرف لأن الفعل يفيد مع اسم واحد، نحو قام زيد وأُخِّر الحرف عن الفعل لأنه لا يفيد مع اسم واحد، فإنك لو قلت: بزيد أو لزيد من غير أن تعلق الحرف بشيء، لم يكن مفيداً، فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد، والحرف لا يفيد مع اسم واحد، كان الفعل مقدماً عليه. [1]

فالعلاقة بين الاسم والفعل والحرف، علاقة فرع من أصل.

والمراد بالأصل الحروف الموضوعة على المعنى وضعاً أولياً.

والفرع لفظ يوجد فيه تلك الحروف مع نوع تعبير ينضم إليه معنى زائد على الأصل، مثل الضرب مثلاً فإنه اسم موضوع على الحركة المعلومة المسماة ضرباً ولا يدل لفظ الضرب على أكثر من ذلك.

فأما ضرب ويضرب وضارب ومضروب فيها حروف الأصل وهي الضاد والراء والباء فيها معنى الضرب ومعنى آخر زائد.

والعلاقة هنا علاقة اشتقاق فرع من أصل فهل الفعل مشتق من الاسم أم العكس، وقد اختلف النحويون في ذلك.

قال الرماني: الاشتقاق هو اقتطاع فرع من أصل يدور في تصاريفه على الأصل. [2]

---

(1) محمد عبد الله الوراق، علل النحو، ج 1 ص 139.

(2) أبوا لبقاء العكبري تحقيق محمد خير الحلواني، الناشر دار الشرق العربي، بيروت ط 1، ج 1 ص 139.

وقد نص سيبويه على اشتقاق الفعل من المصدر بقوله: " أما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى ولما هو كائن لم ينقطع وما سيكون". [1]

وأحداث الأسماء عبارة عن الحدث وهو المصدر والخلاف يبن النحويين ذكره صاحب كتاب أسرار العربية وذلك خلافاً بين البصريين والكوفيين بقوله: "ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة أوجه:

الوجه الأول: أنه سمى مصدراً والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلما سمى مصدراً دل على أنه قد صدر عنه الفعل.

الوجه الثاني: أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين، كما أن المطلق أصل للمقيد فلذلك المصدر أصل للفعل.

الوجه الثالث: أن المصدر يدل على شيء واحد، وكما أن الواحد قبل الاثنين فلذلك يجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

الوجه الرابع: أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل، والفعل لابد له من الاسم، وما يكون مفتقراً إلى غيره، ولا يقوم بنفسه، أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره.

الوجه الخامس: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان.

ومعنى آخر، كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وعلى ذات الفاعل والمفعول به، فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس مشتقاً من الفعل.

الوجه السادس: أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجرى على سنن واحد ولم يختلف، كما تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين، فلما اختلف المصدر اختلاف سائر الأجناس دل على أن الفعل مشتق منه.

الوجه السابع: أن الفعل يتضمن المصدر، والمصدر لا يتضمن الفعل، ألا ترى أن ضرب يدل على ما يدل عليه الضرب، والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإذا كان دل على أن المصدر أصل والفعل فرع، وصار هذا كما تقول في الأواني المصنوعة من الفضة فإنها فرع عليها، ومأخوذة منها، وفيها زيادة ليست في الفضة لأن الأواني فضة، وليست الفضة بأوانٍ.

فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر، كما كانت الأواني مأخوذة من الفضة.

وأما الكوفيون: فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل، واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن المصدر يعتل باعتلال الفعل، ويصح لصحته، تقول: قمت قياماً، فيعتل المصدر لاعتلال الفعل، وتقول: قام قواماً، فيصح المصدر لصحة الفعل، فدل على أنه فرع عليه.

الوجه الثاني: أن الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أن رتبة العامل قبل المعمول.

---

(1) سيبويه، الكتاب، ج 1 ص 12.

الوجه الثالث:أن المصدر يذكر توكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المُؤكِد قبل رتبة المُؤكَد، فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل.

والصحيح ما ذهب إليه البصريين وأما ما استدل به الكوفيين ففاسد.

أما قولهم: أنه يصح لصحته ويعتل لاعتلاله، قلنا: إنما صح لصحته واعتل لاعتلاله طلباً للتشاكل ليجرى الباب على سنن واحد، ولئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة، وهذا لا يدل على الأصل والفرع، ألا ترى أنهم قالوا "يعد" والأصل فيه يوعد فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا: وأعد، ونعد، وتعد فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على يعده، لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة.

وأما قولهم: أن الفعل يعمل في المصدر، قلنا: هذا لا يدل على أنه أصل له، فإنا أجمعنا أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء ولا للأفعال.

وأما قولهم: أن المصدر يذكر توكيداً للفعل، قلنا: هذا لا يدل على أنه فرع عليه ألا ترى أنك تقول: جاءني زيد زيد، ورأيتُ زيداً زيداً، ولا يدل هذا على أن زيداً الثاني فرع على الأول، فلذلك ههنا. [1]

ومن الملاحظ الصحيح ما ذهب إليه البصريين :معناه- الاسم لا على يدل زيادة المعنى لأنه- يدل على معنى في نفسه- أما الفعل قله زيادة في زمن.

وأن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لأدى ذلك إلى نقص المعاني.

وأصل الاشتقاق أن يفيد تشييد الأصول، وتوسعة المعاني، فالأصل واحد، والفروع متعددة، والتوسعة لا تتم إلا بزيادة المعنى وهذا لا يتحقق إلا في الأفعال، لأنها تدل على الحدث والزمان، والزمان معنى زائد، فدل ذلك على أن الاسم أصل، والفعل فرع عنه.

أما علاقة الحرف بالاسم والفعل هي علاقة معنى ومبني، حيث تنقسم الحروف إلى حروف معانٍ وحروف مبانٍ :

فحروف المباني: هي رموز مجردة لا تدل إلا على نفسها، مادامت مستقلة، لا تتصل بحرف آخر وتسمى الحروف الهجائية.

وإذا اتصل حرف بآخر كون كلمة، فتنشأ الكلمات الثنائية، والثلاثية والرباعية وغيرها من انضمام بعض الحروف إلى بعض وكل كلمة تكونت من هذه الحروف تدل على معنى وهذا المعنى يكون جزئي أي مفرد من غير تركيب.

فتتكون من هذه الحروف صيغ أي كلمات، وهذه الكلمات إما أن تكون أسماء، أو أفعال أو حروف، ويقصد بالحروف هنا، التي تكونت من الحروف الهجائية حروف المعاني، أي التي تدل على معنى في غيرها.

وحروف المعاني هي واحدة من أقسام الكلمة الثلاثة ويسميها النحويون "أدوات الربط".

---

(1) ابن الأنباري، أسرارا لعربية، ج 1 ص 161-165، ينظر العكبري، مسائل خلافية في النحو ص 73-80، ج 1 ينظر ابن هشام ، شرح شذور الذهب، ج 1 ص 492.

لأن الكلمة إما أن تدل على ذات وهو الاسم، وإما أن تدل على معنى مجرد "أي الحدوث" وهو الفعل، وإما أن تربط بين الذات والمعنى وهو الحرف.

وحروف الربط نوعان:

نوع يسمى حروف المعاني، لأنه يفيد معنى جديداً يجلبه معه.

ونوع ليس للمعاني،، وإنما هو زائد أو مكرر، وكلاهما لتوكيد معنى موجود، مثل: "ما" الزائدة، وكذا الباء ومن وغيرهما من الحروف الزوائد، ومثل: نعم، نعم، أو لا، لا أو غيرهما من الحروف المكررة، لإفادة توكيد المعنى القائم وهذه الحروف تسمى العاملة والمهملة. (1)

فحروف الربط تخالف حروف المباني في المدلول والأثر.

والحرف في اصطلاح النحويين هو كل كلمة لا تدل على معنى في نفسها، وإنما تدل على معنى في غيرها فقط دلالة خالية من الزمن".

والحرف ثلاثة أنواع: (2)

1- مختص بالاسم، مثل: حروف الجر، وإن وأخواتها.

2- مختص بالفعل، مثل: قد والسين وسوف ولم.

3- مشترك بين الاسم والفعل والحرف، مثل: هل وما.

ومما سبق نعلم أن الاسم وحده من غير كلمة أخرى معه يدل على معنى جزئي في نفسه، دلالة لا تقترن بزمن، وأن الفعل وحده يدل على معنى مقترن بزمن، وأن الحرف وحده لا يدل على شيء منهما مادام منفرداً، فإذا دخل جملة دل على معنى في غيره، وهذه هي الأقسام الثلاثة للكلمة، علاقتها علاقة تكوين الكلام، الذي يفيد فائدة يحسن السكون عليها.

كما في قولك: قد قام زيد.

وقد تكون كَمِ وهو ما ركب من ثلاث كلمات فأكثر وهذه الجملة مكونة من كلمات وهي ألفاظ موضوعة لمعنى مفرد إذا فُصلت.

فالعلاقة بين الاسم والفعل والحرف، علاقة تكوين جمل، فمن الحروف تكونت الكلمات التي هي ألفاظ ومن تلك الألفاظ تكونت الجمل ومن الجمل تخرج لنا التراكيب المختلفة للكلام.

---

(1) ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 66.

(2) ينظر ابن هشام، أوضح المسالك ج 1 ص 50 الصبان، حاشية الصبان ج 1 ص 64.

الفصل الثاني

أنواع الاسم من حيث دلالته ووظيفته

المبحث الأول

الاسم الظاهر وأنواعه

"ظَهَرَ : الظاء والهاء والراء أصل صحيح واحد يدل على قوة وبروز ومن ذلك ظهر الشيء يظهر ظهوراً فهو ظاهر، إذ انكشف وبرز. [1]

"أظهرت الشيء بينته ولظهور بُدُوّ الشيء الخفي".[2]

حد الاسم الظاهر:

"هو ما دلّ بلفظه وحروفه على معناه".[3]

والشيء أول وجوده تلزمه الأسماء العامة، ثم تعرض له الأسماء الخاصة، كالآدمي إذ ولد سمى ذكراً كان أو أنثى، أو مولوداً، أو رضيعاً، وبعد ذلك يوضع له الاسم والكنية واللقب.

فالاسم الظاهر يدور ما بين العلم والكنية واللقب والوصف واسم الجنس واسم الجنس الجمعي وبيان كل فيما يلي:

1- العلم:

العلم في اللغة مشترك لفظي بين عدة معان منها:

"الجبل، قال تعالى: چ چ چ چ چ چ چ چ[4].

ومنها الراية التي تجعل شعاراً للدولة والجند ومنها العلامة والجمع أعلام. [5]

والعلمُ : شيء ينصب في الفلوات تهدي به الضالة".[6]

والعلم: يدل على أثر بالشيء يتميز به عن غيره.

أما المعنى الاصطلاحي للعلم هو: الموضوع على المسمى تمييزاً له لدلالته عليه".

فالعلم يعين مسماه بمجرد الوضع أو الغلبة، لا بقرنية، بخلاف غيره من المعارف، فإنه لا يعينه إلا بقرينة، إما لفظية "كال" في قولك "الرجل" فإنه يعين مسماه بقيد الألف واللام.

أو معنوية كالحضور والغيبة في "أنت وهو"[7] فكل اسم معرفة فهو معين لمدلوله، أي معين لحقيقته تبيناً يجعله كالمنظور إليه بياناً.

---

(1) أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، مادة ظهر دار الفكر (1399هـ- 1979م) تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ج 3 ص 471.

(2) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي كتاب العين، الناشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د. مصري المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ج 4 ص 37.

(3) أحمد بن محمد، شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، طبعة (1421هـ- 2001م) ج 1 ص 441.

(4) سورة الرحمن، الآية "24".

(5) أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الازدي، جمهرة اللغة، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت تحقيق رمزي منير، بعلبكي ط 1، (1987م)، ج 2 ص 948.

(6) أبو الحسن على بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط 1 (1421هـ- 2000م) ج 2 ص 176.

(7) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي مكة المكرمة، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1 ج 1 ص 246، ينظر أبو البقاء العكبري اللباب ج 1 ص 484.

والعلم اسم يفهم منه معنى معين لا يصلح لغيره، فإن كان من واضع معرفة يسمى علماً خاصاً، كزيد وعمرو، وهو يدل على فرد معين بجوهره ومادته، ويمكن أن نسمى هذا العلم، علم قصدي وهو ما وضع لشيء بعينه.

وإن كان العلم من واضع نكرة يسمى علماً عاماً كمحمد وحسن.

الاسم العلم لم يخصوا به الإنسان، بل لكل ما يؤلف كالخيل، والإبل والغنم والبلاد، فسموا به الفرس والشاه والمدينة وغيرها.

أقسام العلم:

ينقسم العلم باعتبار تشخص معناه وعدم تشخصه إلى قسمين:

1- علم الشخص: وهو كل اسم استمد من ذاته التعيين والتحديد، وهو غير مقيد بقرينة تكلم، أو خطاب، أو غيبة، أو إشارة حسية أو معنوية، أو زيادة لفظية كالصلة، فهو غنى بنفسه عن القرينة، لأنه علم مقصور على مسماه. (1)

ويضم كل فرد مشخص بعينه من بين أفراد الناس مثل: على وسمير، وأفراد الحيوانات الأليفة التي يكون لها علم اخص مثل بارع علم لكلب، وأشياء لها صلة بحياة الناس، كأسماء البلاد والقبائل وغيرها وهي تدل على مدلولات بعينها. (2)

وله حكم معنوي هو الدلالة على فرد مشخص بعينه، أما الحكم اللفظي، فهو معرفة ولا يضاف ولا يعرف بأل لعدم حاجته لشيء منها، ويمنع من الصرف إن وجد مع العلمية سبب آخر للمنع، كالتأنيث مثلاً. (3)

2- علم الجنس: هو ما وضع لشيء ذهناً كأسامة، فإنه موضوع للمعهود في الذهن. (4)

وهو يدل على تلك الحقيقة مركزة في صورة يستعيدها الخيال لفرد من أفراد ذلك الجنس فهي تصدق على كل فرد، فكأن هذا العلم موضوع لكل فرد من أفراد تلك الحقيقة الذهنية العقلية.

وعلم الجنس يكون للذوات والمعاني وهو على ثلاثة أنواع:

أ- أعيان لا تؤلف كالسباع والحشرات، ويكون اسماً مثل شبوه للعقرب، وثعالة للثعلب ويكون كنيه كأم عريط للعقرب، "وأبي الحصين للتعلب و"أبي جعدة" للذئب.

ب- أعيان تؤلف كهيان بن بيان للمجهول العين والنسب، وللفرس و"أبو المضاء " وغيرها.

ج-أمور معنوية، ليست مُحَسَّة، "كسبحان" للتسبيح و"يسار" للمسيرة و"فجار" للفجرة ومثل: أم صبور، علم الأمر الصعب الشديد. (1)

---

(1) محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص 250.

(2) أيوب بن موسى الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش محمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت، ج 1 ص 63.

(3) جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 129 ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 287.

(4) على بن حمد بن على الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق جماعة من العلماء ، بإشراف الناشر، الناشر: دار دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط 1 (1403هـ- 1983م) ج 1 ص 157.

وله حكم لفظي كعلم الشخص، فهو لا يضاف، ولا يدخل عليه حرف التعريف، ولا ينعت بالنكرة، ويبتدأ به، وتنصب النكرة بعده على الحال، ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث في أسامة، وثعالة، ووزن الفعل، والزيادة في سبحان وغيرها. [2]

وحكمه المعنوي: هو الدلالة على واحد غير معين، فشأنه شأن النكرة، فهو نكرة حقيقية وأطلقت عليه المعرفة مجازاً فالعرب أجرته مجرى علم الشخص فهو لا يختص به واحد دون غيره.

وينقسم العلم من حيث أصالته في العلمية وعدمها إلى منقول ومرتجل:

1- المرتجل: هو من الارتجال وهو الابتكار وهو ما استعمل من أول الأمر علماً: كسعاد علم امرأة و" أذرا"* علم رجل.

2-المنقول: هو الذي لم يستعمل لفظه أول الأمر علماً مطلقاً، وإنما استعمل أولاً في شيء غير العلمية، ثم نقل بعده إلى العلمية. [3]

والمنقول يكون منقولاً إما من مصدر كفضل، أو اسم عين "كأسد" وثور" أو اسم فاعل كحارث أو اسم مفعول كمسعود أو صفة مشبهة "كسعيد"، أو فعل ماض كشمر* وأبان* أو فعل مضارع كيزيد ويشكر ومنه ما كان جملة نحو: تأبط شراً. [4]

والأعلام كلها منقولة عند سيبويه، لأن الأصل في الأسماء التنكير.

وعند الزجاج كلها مرتجلة، لأن الأصل عدم النقل. [5]

وينقسم العلم من حيث اللفظ إلى علم مفرد وعلم مركب.

1- العلم المفرد: وهو ما يُوَّن من كلمة واحدة نحو "زيد"(وصالح) وهي أعلام أشخاص ويخضع في إعرابه وضبط آخره على حسب موقعه من الجملة.

2- العلم المركب: ما يكون من كلمتين أو أكثر وهو ثلاثة أقسام:

أولها: المركب الإضافي، ويتركب من مضاف ومضاف إليه مثل عبد الله.

ثانيها: الإسنادي وهو ما انضمت فيه كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، أو طلب حصوله.

---

(1) على بن محمد نور الدين الأشموني، شرح الأشموني ج 1 ص 116 ينظر: جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ج 1 ص 138 ينظر المرادي: المعروف بابن أم قاسم، توضيح المقاصد، ج 1 ص 401.

(2) جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 116.

* أبو قبيلة من اليمن، وهو أدر بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير.

(3) محمد بن عبد الله، شرح الكافية، ج 1 ص 246.

* علم على فرس، وهو فرس لجد الشاعر جميل بثينة.

* اسم رجل.

(4) أبو البركات محمد بن السراج، الأصول في النحو، ج 1 ص 149، ينظر: المرادي ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك ج 1 ص 394.

(5) خالد بن على الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ص 129.

وهو ما كان جملة في الأصل ويتركب من جملة فعلية، فعل وفاعل أو مع نائب فاعل، مثل فتح الله وسُرَّ من رأيٍ *، وإما من جملة اسمية، مثل: السيد فاهم اسم شخص وقيل أنه لم يسمع النقل من الجملة الاسمية، ولو سمى به لجاز. (1)

فالإسنادي يحكى ولا يعرب أي على ما كان عليه قبل التسمية فيعرب بحركات مقدرة على آخره للحكاية فتضيف صدره إلى عجزه.

ثالثها: المركب المزجي: هو ما تركب من كلمتين امتزجتا، حيث اتصلت الثانية بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة.

ولا يكون المركب المزجي إلا من كلمتين، ولا يصح مزج أكثر منهما، لأن العرب لم تركب ثلاث كلمات.

المركب المزجي من جهة الإعراب والبناء:

حكم الأول أن يفتح آخره كبعلبك وحضرموت إلا إن كان ياء فيسكن نحو معد يكرب وإلا فلا.

وحكم الثاني أن يعرب بالضمة والفتحة نصباً وجراً إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب إلا إن كان كلمة و"يه" فيبني على الكسر كسيبويه وعمرويه. (2)

ومن أنواع الاسم الظاهر:

ثانياً: اللقب والكنية:

وهنا تقسيمه من حيث دلالته على معنى زائد على العلمية.

والعلمية كما سبق هي الاسم الذي يدل على ذات معينة مشخصة في الأغلب دون زيادة غرض آخر من مدح، أو ذم، مثل: سعيد وزيد وهو مجرد الدلالة على ذات المسمى وتعينها وحدها، دون غيرها ودون إفادة شيء يتصل بها، والدلالة على المعنى الزائد.

1-اللقب: اسم يدل على ذات معينة مشخصة، مع الإشعار بمدح أو ذم، إشعاراً مقصوداً بلفظ صريح.

أو قصد به التعظيم أو التحقير، فما أشعر بمدح " كزين العابدين " وما أشعر بذم" كأنف الناقة* وعائد الكلب"*.

وهو الدلالة على المسمى المعين، والإشعار بمدحه أو ذمه. (3)

---

* مدينة عراقية قديمة.

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ج 1 ص 391 ينظر عباس حسن، النحو الوافي ج 1 ص 300.

(2) جمال الدين عبد الله بن هشام، أوضح المسالك ج 1 ص 131 ينظر: جمال الدين بن هشام، شرح قطر الندي ج 1 ص 67، ينظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ص 285.

* أنف الناقة: رجل تصدق بأنف ناقة فعيب به.

* عائد الكلب: رجل عاد كلباً فلقب به.

(3) محمد بن عبد الله، شرح الكافية،ج 1 ص 249، ينظر أيوب بن موسى الكفوي، الكليات،ج 1 ص 603.

3- الكنية: من كنيت الشيء إذا عبرت عن اسمه باسم آخر، وهي اسم مركب تركيباً إضافياً، ويشترط في صدره وهو المضاف كلمة من الكلمات، أب، وأم، وأضيف إليها ابن، وبنت، أخ، وأخت، عم، عمة، خال، خالة.

مثل: أبو بكر، أم كلثوم، ابن مريم، بنت الصديق، أخو قيس، أخت الأنصار.

قال الرضي: الكنية عند العرب قد يقصد بها التعظيم، والفرق بينها وبين اللقب في المعنى. والبعض يجعل المُصدّر "بأب وأم" مضافاً إلى صفة كأبي الحسن، كنية، وإلى غير ذلك لقباً كأبي تراباً. (1)

وكل قسم من هذه الأقسام قد يكون مرتجلاً أو منقولاً، مفرداً أو مركباً، إلا الكنية فإنها لا تكون إلا مركبة.

ما بين الاسم واللقب والكنية:

يقول ابن مالك:

وَ اسْمَاً أتَى ، وكُنْيةً ، وَ لَقَبا * **وأَخّرَ تْ ذا إنْ سواءُ صَحِبا**

وإنْ يكونَا مُفرَدَيْنِ أضِفْ * **تماماً وإلاَّ أتبعِ الذّي رَدِفْ**

إذا اجتمع اللقب مع الاسم أو غيره، فالغالب أن يتأخر الاسم لأنه في الغالب منقول من اسم غير إنسان، كبطة مثلاً، فلو قدم توهم السامع أن المراد مسماه الأصلي، وذلك مأمون بتأخره، وقيل أنه أشهر من الاسم لأنه فيه معنى العلمية مع شيء من معنى النعت، ولو أتي به أولاً لأغنى عن الاسم مثلاً: عمر الفاروق، وأبو بكر الصديق، وإن كانا مركبين، أو كان أحدهما مفرداً، والآخر مركباً، جعل اللقب تابعاً للاسم في إعرابه، إما بدلاً، وإما عطف بيان كقولك: هذا عبد الله عابد الكلب، ورأيت زيداً أنف الناقة، حيث امتنعت الإضافة للطول.

وإن كانا مفردين، أي كان اللقب والمصاحب له مفردين أضيف الاسم إلى اللقب نحو: هذا سعيد كرز وهذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون جعل اللقب تابعاً للاسم بدلاً أو عطف بيان مثلاً رأيت سعيداً كرزاً. (2)

وجواز الإضافة مقيد بعدم المانع، فإن كان في الاسم مانع لم يضف، ولو كانا مفردين نحو الحارث كرز، فإن أل تمنع الإضافة. (3)

وإذا اجتمعت الثلاثة قدمت الكنية على الاسم ثم جئ باللقب، فيظهر حينئذ وجوب تأخير اللقب عن الكنية، لأنه يلزم من تقديمه عليها حينئذ تقديمه على الاسم نفسه وهو ممتنع.

ويجوز اجتماع الثلاثة لشخص واحد، إذا قصد بكل واحد منهما ما لا يقصد بالآخرين، ففي التسمية إيضاح، وفي الكنية تكريم، وفي التلقيب ضرب من الوصفية. (4)

ويجوز وقوع علمين لشخص واحد، ألا ترى أن الله سبحانه وتعالى سمى نبيه بمحمد وأحمد.

---

(1) أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب،ج 1،ص 482، ينظر: أيوب بين مقري الكفوي، الكليات،ج 1،ص 603.

(2) محمد بن عبد الله، شرح الكافية، ج 1 ص 250، ينظر: جمال الدين بن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ج 1 ص 179، ينظر: جمال الدين بن هشام، شرح قطر الندي وبل الصدى ج 1 ص 97.

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 391.

(4) أيوب بن موسى الكفوي، الكليات، ج 1 ص 603.

ومن أنواع الاسم الظاهر الوصف.

ثالثاً: الوصف: هو من وصفت الشيء وصفاً، وصِفة.

وهو عند النحويين بمنزلة الصفة، وأصل الصفة "وصفة" حذفت واوها كما حذفت في عدة وزنة وقيل الهاء عوضاً عن الواو. (1)

وقيل هناك فرق بين الصفة والوصف، فالصفة أخص من الوصف، لأن الوصف اسم جنس يقع على الكثير والقليل، والصفة ضرب من الوصف، والوصف لا يكون إلا قولاً، والصفة أجريت مجرى الهيئة وإن لم تكن بها.

فالوصف لفظ الواصف كقولك: ظريف، وسالم، والصفة هي المعنى العام للموصوف.

وهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو: طويل، وقصير، وعاقل وأحمق وغيرها. (2)

ومنَ الملاحظ أن ما ذهب إليه النحويون من أن الصفة والوصف بمنزلة واحدة هو الأصح، إذا كان من جهة اللفظ أو من جهة المعنى الذي هو يخص الموصوف.

والغرَ ض والغاية من الوصف، التفرقة بين المشتركين في الاسم، فإن كان معرفة، كان الغرض من الوصف التخصيص، لأن الاشتراك يقع فيها، ألا ترى أن المُسَمِين يزيد ونحوه كثير، فإن قيل: جاءني زيد لم يعلم أيهم نريد، فإذا قيل: زيد العاقل، أو العالم، أو الأديب فقد خصصته من غيره.

أما إن كان الاسم نكرة، كان الغرض من الوصف التفصيل، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني رجل لم يعلم أي رجل هو، فإذا قلت: رجل عاقل فقد فصلته عمن ليس له هذا الوصف، ولم تخصه، لأن التخصيص يعني شيئاً بعينه، ولم يحصل هنا. (3)

وقيل إنها تخصيص في النكرات وتوضيح في المعارف.

والمراد بالوصف، اسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة.

وتتبع الصفة الموصوف في عشرة أشياء هي: في رفعه، ونصبه، وجره، وإفراده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه، وتصريفه وتنكيره.

ونلاحظ أنه يتبع الموصوف في الإعراب والتعريف والتنكير، وأما حكمه للبقية من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث، فإنه يعطى منها ما يعطى الفعل الذي يحل محله في الكلام.

---

(1) أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين بيروت ، ط4 (1407هـ- 1987م) ج 4 ص 1438.

(2) أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي بن مهران العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر- ج 4 ص 1438، ينظر: موقف الدين بن يعيش، المفصل، ج 1 ص 149.

(3) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، ج 1 ص 214، ينظر: أبو البقاء العكبري، اللباب، ج 1 ص 404 ينظر أيوب بن موسى الكفوي الكليات، ج 1 ص 87.

فإن كان الوصف رافعاً لضمير الموصوف طابقه في اثنين منها، وكملت له حينئذ الموافقة في أربعة من عشرة كما قال المعربون.

تقول: مررت برجل قائم، وبرجلين قائمين، وبرجال قائمين، كما تقول في الفعل: مررت برجل قام ، وبرجلين قاما، وبرجال قاموا.

وإن كان الوصف رافعاً لاسم ظاهر فإن تذكيره وتأنيثه على حسب ذلك الاسم الظاهر، لا حسب الموصوف كما أن الفعل الذي يحل محله يكون كذلك، تقول: مررت برجل قائمة أمه فتؤنث الصفة لتأنيث الأم، ولا تلتفت لكون الموصوف مذكراً، لأنك تقول: في قامت أمه، وفي عكسه، مررت بامرأة قائم أبوها. [1]

فتذكر الصفة لتذكر الأب، ولا تلتفت لكون الموصوف مؤنثاً، لأنك تقول في الفعل: قام أبوها قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ چ[2].

لذلك لم توصف المعرفة بالنكرة، و النكرة بالمعرفة لأن المعرفة ما خص الواحد من جنسه، والنكرة ما كان شائعاً في جنسه، والصفة في المعنى هي الموصوف، لذلك يستحيل أن يكون شائعاً الشيء الواحد ومخصوصاً، ولذلك يستحيل وصف الواحد بالاثنين والاثنين بالجمع.

والعامل في الصفة هو العامل في الموصوف لأنها هي هو في المعنى، ولذلك جاز أن يحذف الموصوف ويولى العامل الصفة فتقول: مررت بالظريف ولا تكرر العامل فتقول: مررت بزيد بالظريف وهذا هو مذهب سيبويه.

وذهب الأخفش إلى كونه صفة لمرفوع، أو منصوب أو مجرور أوجب له ذلك.

والذي عليه الأكثرون مذهب سيبويه. [3]

ومن أنواع الاسم الظاهر:

رابعاً: اسم الجنس وهو اسم يدل على الحقيقة الذهنية المجردة أي الخالية من استرجاع الخيال لصورة فرد منها. [4]

أو هو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج أو الذهن كالأسد اسم السبع ويسمى اسم الجنس الإفرادي فهو ما يصدق على القليل والكثير من الماهية أي الحقيقة الذهنية من غير اعتبار القلة أو الكثرة مثل هواء ضوء ودم.

وهناك اسم الجمع وهو ما لا واحد له من لفظه، وليس على وزن خاص بالجموع كقوم ورهط، أو له واحد لكنه مخالف لأوزان الجموع، كركب، وصحب، جمع صاحب وراكب، أو له

---

(1) أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري، شرح قطر الندي وبل الصدي، ج 1 ص 287.

(2) سورة النساء، الآية "75".

(3) أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، أسرار العربية، ج 1 ص 214، ينظر: أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 1 ص 406.

(4) على بن محمد نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج 1 ص 116.

واحد وهو موافق لها لكنه مساو له في النسب إليه، نحو ركاب على وزن رجال، اسم الجمع ركوبة تقول في النسب ركابي. [1]

خامساً:اسم الجنس الجمعي:

هو ما يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين واحده بالتاء تقول: بقر، وبقرة وشجر وشجرة، ومنه كلم وكلمة.

وقد يفرق بين الواحد والكثير بياء النسب نحو ترك وتركي.

والفرق بينه وبين جموع التكسير أنه لا يلزم فيه وزن معين على عكس الجموع التي لها زنات معينة ومعروفة، فهو لا يوافق زنة من زنات الجمع.

وأن الضمير في اسم الجنس الجمعي يرجع إلى مذكر كقوله تعالى: چ پ پ پ پ چ [2] أما في الجمع فإن الضمير يعود على مؤنث كقوله تعالى: چ ـد ئا ئا ئه ئه ئو چ[3].

فمنه ما يجب تذكير ضميره كغنم، وما يجب تأنيث ضميره كبط، وما يجوز في ضميره الأمران كبقر وكلم . [4]

اسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين واحد بالتاء، إذا وقع مفرده فاعلاً وجب تأنيث عامله مطلقاً، أي سواء أكان من الممكن تمييز مذكره من مؤنثه كبقرة وشاه، أم لم يمكن كنملة فيقال: سارت بقرة، أكلت شاه، دأبت نملة على العمل. [5]

---

(1) أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله، الناشر مكتبة الرشد الرياض، ج1 ص 68، ينظر: على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، ج 2 ص 427 ينظر محمد بن على الصبان، حاشية الصبان، ج 1 ص 38.

(2) سورة البقرة، الآية "70".

(3) سورة الزمر، الآية "20".

(4) محمد بن على الصبان، حاشية الصبان،ج 1 ص 38،ينظر ابن عقيل شرح ألفية ابن مالك،ج 1 ص 15.

(5) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 24.

المبحث الثاني

الاسم المضمر وأنواعه

المضمر في اللغة: من ضَمَرَ يَضْمُر ضموراً، والضمير: السِّرُ وداخل الخاطر، والجمع الضمائر.

والاسم الضمير والجمع الضمائر، والمضمر: الموضع والمفعول، وقال الأحوص بن محمد الأنصاري:

سَتَبقى لَها في مَضمِرَ القَلبِ والحَشا *مَسَرِيرَةُ ودٍّ يَومَ تُبلى السَرائِرُ (1)

وأضمرت الشيء: أخفيته وهو مضمر مخفيٌ (2) وأضمره أخفاه.

والمضمر في الاصطلاح:

اسم وضع لتعيين مسماه، بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة. (3)

والاسم المضمر يسمى ضميراً وهو مصطلح بصري، ويسمى الكناية لأنه ليس باسم صريح وهو مصطلح كوفي. (4)

أنواع الاسم المضمر:

ينقسم الضمير بحسب مدلوله إلى ما يكون للتكلم فقط، وللخطاب فقط، وللغيبة كذلك بما يصلح للخطاب حيناً وللغيبة حيناً آخر، وهو ألف الاثنين، واو الجماعة، ونون الإناث، نحو: اكتبا يا صادقان، والصادقان كتبا، اكتبوا يا صادقون، والصادقون كتبوا، اكتبن يا طالبات، الطالبات كتبن.

يقول ابن مالك: (5)

وألفُ والواوُ والُّوى ُ لِما غَابَ وغيرِهِكفًّاماً واعلَماَ**

فإذن المضمر ثلاثة أنواع:

1- ضمير تكلم.

2- ضمير خطاب.

ويسمى ضمير المتكلم والمخاطب ضمير حضور لأن صاحبه لابد أن يكون حاضراً وقت النطق به.

3- ضمير الغيبة.

المضمرات كلها مبنية باتفاق، واختلف في سبب بنائها فقيل:

أ- تشبه الحرف وضعا، لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر.

ب- تشبه الحرف افتقاراً، لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها.

---

(1) عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج 2 ص 164.

(2) جمال الدين بن منظور، لسان العرب ج 4 ص 492.

(3) أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو، ص 441 ينظر المرادي: توضيح المقاصد والمسالك ج 1 ص 27.

(4) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 97.

(5) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، 8/1

ج- تشبه الحرف في الجمود، أي عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى في التصغير وبأن يوصف أو يوصف به.

د- تختلف صيغه باختلاف معانيه. [1]

والضمير بأنواعه الثلاثة: لا يثني ولا يجمع، إنما يدل بذاته على المفرد المذكر أو المؤنث، أو على المثنى بنوعيه المذكر والمؤنث معاً فلا ضمير يختص بأحدها دون الآخر، أو على الجمع المذكر، أو المؤنث ومع دلالته على التثنية أو الجمع فإنه لا يسمى مثني، ولا جمعاً. [2]

الضمير قائم مقام الاسم الظاهر والغرض من الإتيان به الاختصار.

(1) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 101.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص218.

أنواع الاسم المضمر: النوع الأول:

1- الاسم المضمر المتصل:

هو ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة وهي التاء بأنواعها وهي:(التاء بأنواعها، تاء المتكلم، والمخاطب والمخاطبة، وتاء المتكلمين، وواو الجماعة وألف الاثنين، ونون النسوة، وكاف الخطاب، وياء المتكلم، وهاء الغائب، وهاء الغائبة).ويقع في آخر الكلمة ، لا يبتدأ به، ولا يمكن النطق به وحده لأنه لا يستغل بنفسه عن عامله، فلا يصح أن يتقدم على عامله، ولا يقع بعد إلا، فلا يقال: وما أكرمت إلا ك إلا في ضرورة الشعر كقول الشاعر:[1]

وما علينا إذا ما كنت جارتنا * ألاَّ يجاورنَا إلاَّكَ ديَّارُ

والمضمر إما أن يتصل بالفعل من كتابي وإما أن يتصل بالحرف، كالكاف في عليك.

ومن الضمائر المتصلة التاء بأنواعهامثل: جئتَ ، وجئتما، وجئتم، وجئتن، فالضمير هنا قيل: هو التاء وحدها.

ومنها واو الضمير، والهاء المتصلة بها ميم الجمع فهما خاصتان بجمع الذكور العقلاء، فلا يستعملان بجمع الإناث ولا يجمع المذكر غير العاقل.

ومن الضمائر أيضاً الكاف نحو: أكرمكما وأكرمكم وأكرمكن، فقيل الضمير هنا هو الكاف وحدها.

ففي نحو: أكرمهما، وأكرمهم وأكرمهن إنما هو الهاء وحدها.

تضم ها الضمير إلا إذا سبقها كسرة أو ياء ساكنة فتكسر نحو: وأحسنت إلى أبيهم.

فنجد الميم والألف اللاحقتين حرفين للضمير حرفان هما علامة التثنية، والميم وحدها هي حرف علامة جمع الذكور العقلاء، والنون المشددة اللاحقة للضمير هي علامة جمع المؤنث.[2]

فهنا الضمير مكون من حرف واحد حسب أقوال بعض العلماء.

ولكن من العلماء من ينظر إلى الحال الحاضرة، فيجعل الضمير وما يلحقه من العلامات كلمة واحدة بإعراب واحد وهذا القول هو الأقرب للصواب نذكر مثال:

أقسام الضمير المتصل:

ينقسم بحسب موقعه من الإعراب إلى ثلاثة أقسام:

1-ما يختص بمحل الرفع فقط، لأنها لا تكون إلا فاعلاً أو نائب فاعل وهي خمسة ضمائر:

إحداها: التاء المتحركة مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة نحو: صدقتُ ، وكذا فروعها.

---

(1) لم أعثر على قائله، وقد احتج به أبو الطيب المتنبي في أنه عن العرب، ينظر: أبو الحسن عبد العزيز الجرجاني، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم- على محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ج 1 ص 338.

ورد صدر البيت: فما نبالي إذا ما كنت جارتنا، ينظر في ذلك: أبو البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا إبراهيم الأبياري عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة بيروت، ج 2 ص 383.

(2) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 117.

ثانيها: ألف الاثنين نحو: قاما وقامتا.

ثالثهما: الواو الدالة على جمع المذكر نحو: كتبوا.

رابعهما: نون النسوة نحو: كتبن.

خامسهما: ياء المخاطبة بناء على أنها ضمير، وهو قول سيبويه، وخالفه الأخفش وزعم أنها حرف تأنيث، والفاعل ضمير مستتر نحو: في الأمر، قومي وفي المضارع تقومين. [1]

وهذه الحروف لا تكون ضمائر إلا عند اتصالها بالأفعال، أما إذا اتصلت بالأسماء مثل: القائمان، والقائمون، فهي حروف دالة على التثنية والجمع.

2- قسم يشترك بين محل النصب ومحل الجر، إذ لا يوجد ضمير متصل خاص بمحل النصب، ولا ضمير متصل خاص بمحل الجر، وهذا القسم المشترك بينهما ثلاثة ضمائر هي:

أحدهما: ياء المتكلم نحو: ربّي أكرمني.

ثانيهما: كاف الخطاب بنوعيه نحو قوله تعالى: چ ﭽ ﭾ ﭿ چ [2].

ثالثهما: هاء الغائب بنوعيه نحو قوله تعالى: چ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ چ [3] فإذا كانت للغائبة المفردة فيجب زيادة الألف بعدها متصلة بها نطقاً وخطاً.

فهذه الضمائر لا تكون في محل رفع إلا إذا وقعت بعد لولا التي هي حرف جر شبيه بالزائد عن سيبويه، فما بعد لولا مجرور لفظاً في محل رفع مبتدأ مثل: لولاي، ولولاك، ولولاها. [4]

3- قسم مشترك بين المحال الثلاثة محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر.

وهو نا جماعة المتكلمين وتختص بشرطين اتحاد المعنى والاتصال. [5]

نحو قوله تعالى: چ ﯓ ﯔ ﯕ چ [6] وقوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ چ [7] فالأولى في محل جر في چ ﯓ چ ، لأنها مضاف إليه، والثانية في محل نصب چ ﯓ چ، لأنها مفعول والثالثة في محل رفع لأنها فاعل كما في چ ﯕ چ.

---

(1) ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 100، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 17، عباس حسن، النحو الوافي، ج1 ص 222..

(2) سورة الضحى، الآية " 3".

(3) سورة الكهف، الآية "37".

(4) ينظر أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع في العربية، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، ج 1 ص 102 ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 222.

(5) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1،ص 224، ينظر أبو الفتح عثمان بنو جني، اللمع ص 102، ينظر: خالد ابن على الأزهري ،شرح التصريح على التوضيح، ج 1،ص 10.

(6) سورة آل عمران، الآية "193".

(7) سورة البقرة، الآية "286".

النوع الثاني: المضمر المنفصل:

وهو ما يصح أن يبتدأ به، فهو يستغل بنفسه عن عامله، فيسبق العامل أو يتأخر عنه مفصولاً بفاصل، ويصح وقوعه بعد إلا نحو: أنا مجتهد وما اجتهد إلا أنا.

أقسام المنفصل:

ينقسم بحسب موقعه من الإعراب إلى قسمين:

أولها: ما يختص بمحل الرفع، وهي اثنا عشر، منها ما هو للمتكلم والمخاطب والغائب.

ضمائر المتكلم:

هي(أنا ونحن) قيل في الضمير (أنا) أن الاسم منه هو "أن" بإسقاط الألف، لأنها زيدت لبيان حركة النون واستدلوا على ذلك بأنها في حالة الوصل يسقط فتقول: أنلا أن فهمت أي " الاَ"

ولو كان من أصل الكلمة لم تسقط في حالة الوصل، وهذا هو مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين، أن الاسم هو مجموع الأحرف الثلاثة. [1]

ويقال في " أنا" عدة لغات فصيحة وأمثله:

الأولى: حذف ألفها وصلاً وإثباتها وقفاً.

الثانية: إثباتها وصلاً ووقفاً وهي لغة تميم.

الثالثة: هنا بإبدال همزته ها.

الرابعة: "أن" بمدة بعد الهمزة ومن قال آن فإنه قلب أنا.

الخامسة: "أن" (كعن) حكاها قطرب.[2]

ضمائر الخطاب:

وهي خمسة ضمائر مختصة بمحل الرفع:

وهي أنت وهو الأصل وفروعها هي أنتِ، وأنتما، وأنتم وأنتنَّ.

والضمير في أنت وفروعه عند البصريين، إنما هو أن والتاء حرف خطاب ومذهب الفراء أن أنت بمجملها ضمير، وذهب ابن كيسان إلى أن (التاء) هي الضمير وهي التي في فعلت. [3]

وفي" أنتم "الميم علامة جمع الذكور العقلاء، والنون المشددة في أنتنَّ علامة جمع الإناث، والميم والألف في أنتما حرفان للدلالة على التثنية، أو الميم حرف عماد، والألف علامة التثنية.

وضمائر الغياب

أولها: وهي خمسة ضمائر مختصة بمحل الرفع وهي "هو "وهو الأصل والفروع هي: هي، وهما، وهم، وهنَّ.

---

(1) محمد بن عبد الله الوراق، علل النحو ج 1 ص 411.

(2) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 365 ينظر ابن يعيش المفصل في صفة الإعراب، ص 166.

(3) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 104 ينظر: المرادي توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 366.

ومذهب جمهور البصريين أن هو بجملته ضمير وكذلك هي وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الها فقط والواو والياء إشباع. [1]

يقول ابن مالك:

وولُرْتفِاعٍ وَ انفِصَالٍ أنَا هُو ؤَ أنتَ وَ القُرُوعُ لاَ تَشتَبِهُ[2]

ثانيها:

ما يختص بمحل النصب وهي اثنا عشر ضميراً كل منها مبدوء بكلمة إيا بتشديد الياء المثناة، وهو ما يدل على المعنى المراد به من تكلم وخطاب وغيبة، وتذكير وتأنيث، وإفراد وتثنية وجمع.

فالمتكلم إياي وهو الأصل وفروعه إيانا لا غير.

وللخطاب إياك بفتح الكاف للمخاطب المذكر وهو الأصل وفروعه إياك بكسر الكاف وإياكما وإياكم، وإياكُنَّ.

وللغائب إياه للمفرد الغائب وفروعه هي: إياها وإياهما، وإياهم وإياهن.

مذهب سيبويه أن الضمير هو: إيا فقط ولواحقه حروف تدل على المراد به من تكلم أو خطاب أو غيبة، لأن الضمير يدل على ذلك فأردفت الحروف بإيا لتدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث. [3]

وذهب الكوفيون إلى أن الكاف والهاء والياء من إياك وإياه، وإياي هي الضمائر المنصوبة، وأن إيا عماد واحتجوا بأن قالوا: أن الكاف والهاء والياء هي التي في حال الاتصال فلما انفصلت عن العامل لم تقم بنفسها، فأُتي بإيا لتعتمد عليها، وصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول، ولأنها تلحقها التثنية والجمع لما بعد إيا ولزومها لفظاً واحداً.

وذهب البصريون إلى أن إيا هي الضمير وأن الكاف والهاء والياء حروف لا محل لها من الإعراب.

وقالوا أن إيا هي الضمير لأنها ضمير منفصل والمنفصل لا يجوز أن يكون على حرف واحد، فوجب أن تكون هي الضمير. [4]

ففي إعراب الضمير المنفصل فالأنسب إدماج الضمير والزيادة من الحروف الملحقة به واعتبارها كلمة واحدة لما فيه من تخفيف واختصار.

---

(1) أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2 ص 570 ينظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 366 ، خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 104.

(2) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج 1 ص 97.

(3) ينظر: أبو الفتح عثمان بن جني، اللمع ص 102 ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 104.

(4) كمال الدين الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 2 ص 570، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، ج 1 ص 166 ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 366.

وليس هناك ضمائر منفصلة مختصة بمحل الجر، وجميع الضمائر المنفصلة تشارك المتصلة في الدلالة على التكلم الخطاب والغيبة.

الوصل والفصل:

اتصال الضمير وانفصاله:

يقوم الضمير مقام الاسم الظاهر، والغرض منه الاختصار وهو إما متصل أو منفصل.

فالمتصل أخصر من المنفصل، لذلك لم يسوغوا تركه إلى المنفصل، فالمواضع التي يمكن أن يُوتي فيها بالضمير المتصل، لا يجوز العدول عنها إلى الضمير المنفصل.

والمنفصل نحو: قولك أكرمتك فلا يقال أكرمت إياك.

فهناك مواضع يتعين فيها الانفصال منها:

1- أن يؤخر عامله نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ چ[1].

2- أن يكون مبتدأ أو خبراً نحو: أنت مجتهد أو المجتهدون أنتم.

3- أن يكون محصوراً بإلا أو إنما كقوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ ڳ چ[2].

4- أن يكون مفعولاً لمصدر مضاف إلى فاعله نحو: يسرني إكرام الأستاذ إياك.

5- أن يكون عامله محذوفاً نحو قول الشاعر:

إذا أَنتَ لَم يَنفَعكَ عِلمُكَ فانتسب ... لعلَّكَ تهديكَ القُرُون الأوائِلُ[3]

6- إذا كان تابعاً لما قبله في الإعراب كقوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹچ[4].

---

(1) سورة الفاتحة، الآية "5".

(2) سورة الإسراء، الآية "23".

(3) ورد هذا البيت في ديوان لبيد بن ربيعة فإن لم تصدقك نفسك فانتسب، وهو للبيد بن ربيعة العامري، ينظر: لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، ديوان لبيد بن ربيعة، اعتني به: حمدو طماس، الناشر: دار المعرفة، ط 1 (1425هـ- 2004م) ج 1 ص 85.

(4) سورة الممتحنة، الآية "1".

ما يجوز فيه الانفصال والاتصال:

يجوز فصل الضمير ووصله في عدة مواضع منها:

أ- إذا كان خبراً لكان أو إحدى أخواتها نحو: كنته، وكنت إياه.

ب- إذا كان ثاني ضميرين بعامل من باب أعطى أي من الأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر أو"ظنْ "أي من الأفعال التي تنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر تقول: سألتكه، وسألتك إياه، وظننتكه، وظننتك إيّاه.[1]

فإذا اجتمع ضميران متصلان في باب "كان وأعطى وظنَّ " وجب تقديم الأخص.

فضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب أي أعرف منه وضمير المخاطب أخصّ من الغائب تقول: كنته، وسلنيه، وظننتكه.

وأجاز المبرد وكثير من القدماء تقديم غير الأخص، مع الاتصال نحو: أعطيتهوك ولكن الانفصال عندهم أرجح.

وفي الانفصال يجوز تقديم الأخص وتقديم غير الأخص فتقول: الدرهم أعطيتك إيّاه وأعطيته إيّاك.

وإذا اتحدت رتبة الضميرين، بأن يكونا للمتكلم أو المخاطب أو الغائب لزم انفصال الثاني فتقول: ظننتني إياي وعلمتك إياك وحسبته إياه. [2]

النوع الثالث:الضمير البارز:

ينقسم الضمير بحسب ظهوره في الكلام وعدم ظهوره إلى بارز ومستتر.

فالضمير البارز: هو الذي له صورة ظاهرة في التركيب، نطقاً وكتابة، وجملة الضمائر البارزة ستون ضميراً، وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل وهي على النحو الآتي:

1- المتصل:

المتصل ثلاثة أقسام : مرفوع ومنصوب ومجرور:

أ- الضمائر البارزةالمرفوعةَ المتصلة نحو: قمتَ وقمتً وقمتِ قمتما، قمتم، قمتنَّ ، قاما، قامتا قاما، قاموا، قمنّ .

ب-الضمائر البارزة المنصوبة المتصلة نحو: أكرمني، أكرمنا، أكرمك، أكرمكِ ، أكرمكُما، أكرمكم، أكرمكنّ ، أكرمه، أكرمها، أكرمهما، أكرمهم، أكرمهنَّ .

ج- الضمائر البارزة المخفوضة المتصلة نحو غلامي، غلامنا، غلامكَ غلامكِ ، غلامكما، غلامكم، غلامكنّ ، غلامه، غلامها، غلامهما، غلامهم، غلامهنّ .

2- المنفصل:

المنفصل قسمان مرفوع ومنصوب.

---

(1) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 121، ينظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 371.

(2) ينظر المرجع السابق، ج 1 ص 876.

أ- الضمائر البارزة المرفوعة المنفصلة وهي اثنا عشر موزعة بين متكلم ومخاطب وغائب نحو: أنا، نحن، هو، هي، هما هم، هنّ، أنتَ ،أنَتِ ،أنتما، أنتم، أنتنّ.

ب-الضمائر البارزة المنصوبة المنفصلة وهي اثنا عشر ضميراً أيضاً نحو إياي ، أيانا، إياكَ ، إيا إياكما، إياكم، إياكن، إياه، إياهما، إياهم، إياهن، إياها. [1]

النوع الرابع:الضمير المستتر:

المستتر ما يكون خفياً غير ظاهر في النطق والكتابة وهو ما لم يكن له صورة في الكلام بل كان مقدراً في الذهن ومنوياً، وهو في حكم الموجود الملفوظ به، مع أنه غير مذكور في اللفظ ويكون ضمير رفع فقط وذلك كالضمير المستتر في أكتب فإن التقدير أكتب أنت.

ويكون إما للمتكلم نحو أكبُ ونكتب، وإما للمفرد المخاطب نحو: أكتب وإما للمفرد الغائب والغائبة نحو: محمد كتب، وفاطمة كتبت.

أقسام الضمير المستتر:

ينقسم إلى قسمين:

1- واجب الاستتار وهو ما لا يصح إقامة الاسم الظاهر مقامه، ولا إقامة ضمير بارز مقامه نحو قولك: نجتهد فالفاعل ضمير مستتر تقديره نحن فلا يصح أن نقول: نجتهد التلاميذ ولا نجتهد نحن.

فنحن هي توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل ولا تكون هي الفاعل لأنه عمدة لا يجوز أن نستغني عنه.

وهناك مواضع يجب فيها استتار الضمير منها:

أولاً: في الفعل المسند إلى المتكلم نحو: أجتهد ونجتهد.

ثانياً: في المسند إلى الواحد المخاطب اجتهد أنت.

ثالثاً: في اسم الفعل المسند للمتكلم مثل أف من الكذب بمعنى أتضجر جداً.

رابعاً: أن يكون فاعلاً لفعل التعجب نحو: ما أحسن الشجاعة.

خامساً: أن يكون فاعلاً للمصدر النائب عن فعله نحو: قياماً للزائر، الفاعل ضمير مستتر تقديره أنت.

سادساً: في أفعال الاستثناء وهي خلا، عدا، وحاشا، وليس، ولا يكون، مثل: جاء القوم خلا زهير فالضمير فيها مستتر تقديره: هو يعود على المستثني. [2]

المواضع التي يستتر فيها الضمير جوازاً:

ومعنى الاستتار جوازاً أنه يجوز أن يجعل مكانه الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل.

---

(1) ينظر: خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 105، ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 227.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 230، ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 123، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج 1 ص 364.

فإن قلت: سعيد يجتهد كان الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو وإذا قلت يجتهد سعيد كان سعيد هو الفاعل.

والمستتر جوازاً يكون في الفعل المسند إلى الواحد الغائب والواحدة الغائبة مثل: سعيد اجتهد وفاطمة تجتهد.

فخلفه الظاهر والضمير المنفصل في نحو قولك:

زيد قام أبوه فنجده خلفه الظاهر وهو أبوه أو ما قام إلا هو فيخلفه الضمير الواقع بعد إلا. (1)

فمن الملاحظ أن استتار الضمير وجوباً يكون في ضمير المتكلم والخطاب المفرد.

واستتاره جوازاً يكون في ضمير الغائب المفرد.

ضمير الشأن:

هو الضمير الذي يتقدم الجملة وهو تمهيد لها، وتفسره الجملة التي بعده ويعرب مبتدأ والجملة بعده خبر عنه، ويسمى ضمير الشأن عند البصريين، لأنه يرمز للشأن، أي الحال المراد الكلام عنها.

ويسميه الكوفيون الضمير المجهول، لأنه لم يتقدمه مرجع يعود إليه.

وهو ضمير غير شخصي لا يدل على متكلم ولا مخاطب ولا غائب، وذلك نحو قولك: هو زيد منطلق أي الشأن والحديث زيد منطلق.

ومنه قول الله Y:چ ٱ ب ب ٻ چ [2].

ومنه قول الشاعر: [3]

هُوَ الدَهرُ ميلادٌ فَشُغلٌ فَمَأتَمٌ فَذِكرٌ كَما أَبقى الصَدى ذاهِبَ الصَوتِ

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 364 ينظر خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 105، مصطفى الغلاييني جامع الدروس، ج 1 ص 124.

(2) سورة الإخلاص، الآية "1".

(3) أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق على بوملحم، الناشر: مكتبة الهلال بيروت، ط 1 (1993م) ج 1 ص 252، الدكتور عبده الراجعي، التطبيق النحوي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط 1 (1420هـ- 1996م)، ج 1 ص 5.

المبحث الثالث

الاسم المبهم وأنواعه

الأسماء المبهمة مأخوذة من أبهمت الباب إذا أغلقته واستبهم علىَّ الجواب أي استغلق.[1]

والاسم المبهم ما دلّ على مسمى غير معين فيحتاج في تعينه إلى ضميمة من الوصف أو الإضافة أو التمييز. [2]

وسميت مبهمة، لوقوعها على كل شيء، من حيوان أو نبات، أو جماد، وعدم دلالتها على شيء معين يتضح بأمر خارج عن لفظها.

وجاء في الحدود المبهم ما افتقر في الدلالة على معناه إلى غيره. [3]

ويطلقه النحاة على أسماء الإشارة وأسماء الموصول فهو اسم خاص بها. [4]

أسماء الإشارة:

اسم الإشارة هو كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه[5] وحده في التسهيل، "ما وضع لمسمى و إشارة إليه" وقال بعضهم: "هو الموضوع لمعين في حال الإشارة "وقال ابن الحاجب: "هو ما وضع لمشار إليه: والمشار إليه إما مذكر أو مؤنث وكل منهما إما مفرد أو مثني أو مجموع. [6]

وجاء في حاشية الصبان:" أي اسم تصحبه الإشارة الحسية وهي التي بأحد الأعضاء[7]".

ومن هنا يكون اسم الإشارة هو" ما دل على معنى بواسطة إشارة حسية للحاضر، أو معنوية إذا كان المشار إليه معنى أو غير حاضر".

فهو اسم مبهم لا يزول إبهامه إلا بما يصاحب لفظه من إشارة حسية.

وهذه الأسماء إنما وضعت في الأصل لما استبهم على المتكلم اسمه، أو أراد هو إبهامه على بعض المخاطبين دون بعض، فاكتفي بالإشارة إليه، أو كانت الإشارة إليه أبين من اسمه عند المخاطب.

فالمشار إليه إما مفرد أو مثني، أو مجموع، وهو إما مذكر أو مؤنث.

1- ما يشار به إلى المفرد:

أ- المفرد المذكر:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، ج 12 ص 57 ينظر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النحو الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 (1412هـ- 1992م) ج 1 ص 177.

(2) تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر عالم الكتب، ط 5 (1427هـ- 2006م) ج 1 ص 97 ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 338.

(3) شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، ج 1 ص 441.

(4) عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي، حاشية الأجرومية، ج 1 ص 82.

(5) خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 142 ينظر جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 139.

(6) محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص 315 ينظر المرادي توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 405.

(7) محمد بن على الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج 1 ص 202.

يشار للمفرد المذكر بـ "ذا" نحو ذا غلام محمد ذهب البصريون إلى أن ذا ثنائية وأن الألف فيه أصلية.

وذهب الكوفيون إلى أنه على حرف واحد وضعاً، وأن ألفه زائدة. [1]

وقيل للمفرد المذكر مع "ذا" "ذاء" بهمزة مكسورة بعد الألف، و"ذائه" بها مكسورة بعد الهمزة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة.

ولكن أشهر هذه الأسماء "ذا" ويحسن الاقتصار عليه حرصاً على التيسير والإيضاح.

ب- المفردة المؤنثة:

ويشار إلى المؤنثة بـ "ذي" و"تي" و"ذه" و"ته" بإسكان الهاء، و"ذهِ وتِه" بكسر الهاء وذهي وتهي بالإشباع "وتا وذات" مبنية على الضم. [2]

هذه عشرة ألفاظ يشار بها إلى المفردة المؤنثة فهي خمسة مبدؤة بالذال وخمسة مبدؤة بالتاء.

2- ما يشار به إلى المثنى:

أ- المثني المذكر:

يشار إليه في حالة الرفع بـ"ذان" وفي حالة النصب والجر بـ"ذين".

ب- المثنى المؤنث:

يشار إليه في حالة الرفع بـ"تان" وفي حالة النصب والجر ب"تين".

يجوز تشديد النون في مثنى ذا وتا سواء كان بالألف أو بالياء فتقول: ذينّ وتينّ.

كما في قوله تعالى: چ ﮩ ﮪ چ[3] وقوله تعالى: چ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ چ[4].

ومذهب المحققين كالفارسي: أن ذين وتين ليسا تثنية حقيقية بل ألفاظ وضعت لمثني واستدل على ذلك بأن التثنية وتستلزم تقدير التنكير، لأن العلم إذا ثني قدر تنكيره، واسم الإشارة لازم التعريف لا يقبل التنكير. [5]

3- ما يشار به للجمع:

يشار للجمع مذكراً كان أو مؤنثاً بـ أولى وأولاء مداً وقصراً والمد أفصح وهي لغة أهل الحجاز، والقصر لغة بني تميم وقيل المد أفصح لأنه جاء به التنزيل في قوله تعالى: چ ﭧ ﭨ ﭩ چ[6].

---

(1) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 405 ينظر خالد بن عبد الله الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،ج 1 ص 142، ينظر محمد بن عبدالله جمال الدين، شرح الكافية الشافية،ج 1 ص 315.

(2) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط 1 (1422هـ-2001م) ج 1 ص 139، ينظر محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة الناشر: عالم الكتب بيروت ج 4ص 271 ينظر المرادي، توضيح المقاصد، ج 1 ص 405.

(3) سورة القصص ، الآية "32".

(4) سورة القصص، الآية "27".

(5) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 405 عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 138 ينظر محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج1 ص 315.

(6) سورة آل عمران، الآية "119".

ويشار به للعقلاء ولغيرهم مثل قوله تعالى: چ ئې ئې ئى ئى ئد ى ى ي ي چ [1] وللعقلاء نحو قوله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ چ [2].

والأكثر أن يشار بها إلى العقلاء ويستعمل لغيرهم "تلك" كقوله تعالى: چ ۋ و و ۉ ۉ چ[3].

مراتب المشار إليه:

للنحويين في مراتب المشار إليه مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين قريبة وبعيدة.

والآخر: أن لها ثلاث مراتب قريبة وبعيدة ومتوسطة وهذا هو المشهور.

1- فجميع ما تقدم من أسماء الإشارة هي للقريب.

وهي من غير زيادة شيء في آخرها نحو: ذا، ذه، ذان، وذين، تان وتين، وأولاء.

2- وتلحق كاف الخطاب بأواخرها فيقال: ذاك وذانك كقوله تعالى: چ ہ ہ ہ ہ چ[4] وذينك وتانك، وتاك وتيك، وذيك، وتانك وتينك وأولائك وأولاك.

3- إذا كان المشار إليه بعيداً حقيقة جيء بكاف ثابت الحرفية مسبوق بلام مبالغة في البعد وهي تسمى لام البعد، وأصل هذه اللام السكون وكسرت لالتقاء الساكنين أو فرقاً بينها وبين لام الجر في "ذا- لك" بفتح اللام وهي في لغة الحجازيين، مجردة منه في لغة بني تميم نحو ذلك، وتلك، وذلكم، وذلكنَّ، وذاك وذاكما، ذاكم، وتيك، وتيكما و تيكن.

فتتصرف هذه الكاف التي هي حرف خطاب مع المخاطب في أحواله من تذكير وتأنيث وتثنية وجمع. [5]

كما في قوله تعالى: چ چ [6] و: چ چ [7] وقوله تعالى: چ ٱ ب ب چ [8] وقوله: چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ [9].

وهذه الكاف حرف مبني، وليس ضميراً فلا يصح أن يكون اسم الإشارة مضافاً.

ويتضح لنا أن هذه الكاف تلحق آخر بعض أسماء الإشارة دون بعض.

وتلحق آخر المفرد المذكر نحو: ذاك، والمثني نحو: ذانك، وتلحق ثلاثة من أسماء الإشارة للمفردة المؤنثة "تي، وتا، ذي"، وتلحق التي للجمع بنوعيها، نحو: أولئك، أو أولاك بمد، أو أولاءِ.

---

(1) سورة الإسراء، الآية "36".
(2) سورة البقرة، الآية "5".
(3) سورة آل عمران، الآية "140".
(4) سورة القصص، الآية "32".
(5) أبو القاسم الزمخشري جار الله، المفصل،ج 1 ص 180 ينظر خالد بن على الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ص 142.
(6) سورة الذاريات، الآية "30".
(7) سورة يوسف، الآية "37".
(8) سورة الأنعام، الآية "102".
(9) سورة يوسف، الآية "32".

أما الكاف مع اللام تزاد في الأسماء التي للمفرد نحو قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ پ پ ڀ ڀ چ [1] وفي آخر ثلاثة للمفردة نحو قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ چ[2].

وتزاد في آخر كلمة أولى التي للجمع وهي المقصورة دون الممدودة نحو أولالك فلا يقال أولاء لك. [3]

ولا تزاد في اسم الإشارة الذي للمثني مؤنثاً كان أو مذكراً، ولا في المبدوء بحرف التنبيه والمختوم بكاف الخطاب فلا يصح هذا لك.

ففي مراتب المشار إليه نلاحظ أنه مما تجرد عن كاف الخطاب فهو للقريب وما لحقته الكاف وحدها فهو للمتوسط، وما لحقته الكاف مع اللام فهو للبعيد.

وتسبق أسماء الإشارة كثيراً ها التي هي حرف جئ به لتنبيه المخاطب على المشار إليه نحو: هذا وهذه وهذان وهاتان وهؤلاء.

وهي ليست من جملة اسم الإشارة بدليل سقوطها جوازاً في قولك: ذا، وذاك، ووجوباً في قولك: ذلك، وهي حرف تنبيه فقط للاسم المشار إليه، لأن الإشارة قرائن حال، يحتاج إلى أن ينظر إليها.

وهي تدخل على المجرد من الكاف نحو: هذا وهذه، هاتان، وهؤلاء، والمصاحب لها نحو: هذاك وهاتيك، وهذانك وهاتانك وهؤلائك ولكن هذا الثاني قليل. [4]

ويجوز أن يفصل بين ها التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشار إليه نحو: "ها أنا ذا" وها نحن ذان، وها نحن أولاء[5] " هو أولى وأفصح وهو وارد في بليغ الكلام قال تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ۇ چ[6] والفصل بغيره قليل مثل: "ها إن ذا الوقت حان". [7]

ومن أسماء الإشارة أيضاً "هنا" إلا أنه مخصوص بالمكان، فإن كان قريباً أشرنا إليه بـ "هنا" مجرداً عن كاف الخطاب ومسبوقاً بحرف تنبيه فيقال: "أقم هنا" أو ههنا نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ چ[8] فلا يشار به إلا للمكان.

وإن كان للمتوسط جيء بكاف الخطاب بعدها نحو: هناك كقوله تعالى: چ ڳ ڳ ڳ چ[1].

---

(1) سورة البقرة، الآية "2".
(2) سورة القصص، الآية "83".
(3) عبد العزيز النجار، ضياء السالك ج 1 ص 142، ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 338، جمال الدين بن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب، ج 1 ص 158.
(4) عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ج 1 ص 178- ينظر محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية، ج 1 ص 317.
(5) على بن محمد الأشموني، شرح الأشموني، ج 1 ص 122- ينظر مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 128.
(6) سورة آل عمران، الآية "119".
(7) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1،ص 128.
(8) سورة المائدة، الآية "24".

وإن كان بعيداً جيء بكاف الخطاب مع لام البعد في اسم الإشارة نحو: "هنالك".[2]

ولا تدخل الها على هنالك إذ لا يقال ههنالك وقد يراد بهناك وهنالك الزمان ومنه قول الشاعر: [3]

وَ إذا الأُمورُ تَعاظَمَت وَ تَشابَهَتفَهُناكَ يَعتَرِفونَ أَينَ المَفزَع

ومن أسماء الإشارة للمكان: ثم.

ويشار للمكان البعيد بـ "ثمّ وَ هنّ وهناّ "، أو هنت نحو قوله تعالى: چ ڈ ژ ژ چ[4].

فأسماء الإشارة "هنا وثم" كلتاهما تفيد الإشارة مع الظرفية التي لا تتصرف، فهذا راجع إلى تعدد المعنى الوظيفي فاختصنا بالإشارة للمكان دون بقية أسماء الإشارة التي تصلح لكل مشار إليه مكان أو غير مكان. [5]

ونلاحظ أن لكل مشار إليه اسم إشارة يناسبه، وكل اسم إشارة مقصور على مشار إليه بعينه، فجميع أسماء الإشارة مبنية وذلك لتضمنها معنى حرف الإشارة وإن لم ينطق به.

فمثال ما بني على السكون ذا للمذكر و"ذي" للمؤنث، وما بني على الفتح" ثم "وما بني على الكسر "هؤلاء" وما بني على الضم ما حكاه قطرب من أن بعض العرب يقولون: "هؤلاءُ" بالضم ولكنها كلها في محل رفع، أو نصب أو جر على حسب تصرفها أو موقعها من الجملة.[6]

أسماء الإشارة توصف ويوصف بها تقول: "جاءني هذا الرجل" "وجاءني زيد "هذا بمنزلة جاءني زيد المشار إليه. [7]

أسماء الإشارة لا تضاف لأنها لا يجوز أن يضاف الاسم إلا بعد تنكيره، وأسماء الإشارة معرفة لا يمكن أن تنكرَّ . [8]

اسم الإشارة يفسر بما بعده، وهو الحسن، لقولك: هذا الرجل، وهذا الثوب ونحوه، ويجوز أن يصغر اسم الإشارة لأنه أشبه الاسم الظاهر لقيامه بنفسه، فيمكن أن يبتدأ به كقولك: هذا زيد. [9]

اسم الإشارة يكثر بعده مجيء النعت أو البدل، أو عطف البيان، لإزالة إبهامه، ومنع اللبس عنه، تقول: "جاء هذا الفضل"،و "جاء هذا الرجلُ"فإذا كان ما بعده اسماً مشتقاً فإعرابه نعتاً هو الأفضل، أما إذا كان جامداً فالأفضل إعرابه بدلاً، أو عطف بيان، كل ذلك ما لم يوجد مانع. [10]

---

(1) سورة الأحزاب، الآية "11".
(2) محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص 317.
(3) قائله الأفوه الأوذي.
(4) سورة الشعراء، الآية "64".
(5) جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 142 ينظر: الأشموني، شرح الأشموني، ج1 ص 123، محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية، ج 1 ص 317.
(6) ابن هشام، شرح شذور الذهب ج 1 ص 158 ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 335.
(7) محمد بن حسن بن سباع، شمس الدين المعروف بابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط 1 (1424هـ- 2004م) ج 2 ص 729.
(8) أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، الخصائص، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ج 1 ص 86.
(9) إسماعيل بن سيدة المرسي، المخصص، ج 4 ص 267.
(10) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 335.

ومن الأسماء المبهمة الأعداد لواحد واثنين وثلاثة، وينزاح إبهامها بتميز العدد.

والموازين كأوقية ورطل وغيرها، ينزاح إبهامها بالتمييز أو الوصف نحو: رطل مصري.

المكاييل 'كقدح، ومُد، وصاع"، ويزول إبهامها بالتمييز أو الوصف.

المقاييس: "كشبر، وباع"، ويزيل إبهامها بالتمييز.

والجهات "كفوق وتحت وأمام ووراء" ويزيل إبهامها بالإضافة. (1)

الأوقات: "كحين، ووقت، وساعة"، ويزول إبهامها بالإضافة أو الوصف نحو: وقت طيب، وساعة مباركة.

وما يصلح للجهات والأوقات على السواء فيزيل الإبهام بالإضافة إلى جهة أو إلى وقت فتصير بمعنى الجهة أو الوقت نحو: لدن، وعند وقبل، وبعد. (2)

فنلاحظ أن الجهات والأوقات تنتقل عن اسميتها وتستعمل استعمال الظروف في قبيل تعدد المعنى الوظيفي، وهذا لا يخرجها عن اسميتها.

أسماء الموصول

وصل الشيء وصلاً لأمه وأوصل الشيء واتصل ولم ينقطع، والوُ صلة بالضم الاتصال(3) وهذا يفيد الإلتمام والاتصال اللازم بين شيئين.

ويبنى عليه أن الموصول يقصد منه ما التحم به غيره متصلاً به اتصالاً وثيقاً لا ينفصل.(4)

الاسم الموصول: هو الاسم المبهم الذي يحتاج في توضيحه، وتعين المراد منه إلى شيء يتصل به يسمى الصلة، وهي مشتملة على ضمير يربطها به يسمى العائد. (5)

وحده ابن الحاجب بقوله: "ما لا يتم إلا بصلة وعائد".(6)

وقيل هو محصور بالعد فلم يحتج إلى حد. (7)

ألفاظ الموصول الاسمي، أو أسماء الموصول تنقسم إلى مختصة ومشتركة.

فالمختص: ما كان نعتاً في الدلالة على بعض الأنواع دون بعض، مقصوراً عليها.

وله حد آخر هو: الذي يفرد ويثني ويجمع ويذكر ويؤنث حسب مقتضي الكلام وهو ضربان:

مذكر ومؤنث.

---

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ج 1 ص 97.

(2) تمام حسان، المرجع السابق ج1،ص97.

(3) مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط 8 (1426هـ- 2005م) ج 1 ص 1068.

(4) محمد عبده، النحو المصفي، الناشر: مكتبة الشباب، ج 1 ص 165.

(5) جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 144، ينظر عباس حسن، ج 1 ص 341، ينظر الأشموني شرح الأشموين ج 1 ص ،126 ينظر أبو البقاء العكبري ، اللباب، ج 2 ص 113.

(6) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1ص 416.

(7) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج 1 ص 319.

أما المشتركة: تسمى العامة، فهي ما ليست نعتاً في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض، وليس مقصوراً على بعضها، وإنما يصلح للأنواع كلها. [1]

أي هي التي تكون بلفظ واحد للجميع فيشترك فيها المفرد والمثني والجمع والمذكر والمؤنث.

أسماء الموصول المختصة:

1- المفرد:

"الذي" وهي للمفرد المذكر،(والتي) هي للمفردة المؤنثة، وتستعمل للعاقل وغيره نحو قوله تعالى: چ ئا ئه ئه ئو ئو چ [2] ونحو قوله تعالى: چ ٱ ب ب ب ٻ ٻ پ پ پ ڀ چ[3].

ولا فرق بين أن يكون المفرد مفرداً حقيقة، وأن يكون مفرداً حكماً كما تقول:" زيد الذي يزورنا رجل كريم" و"الفريق الذي أعمل فيه فريق نافع". [4]

و"الذي" من العرب من يشدد ياءه، وقيل: "الياء واللام" في "الذي" أصلان قال الكوفيون الاسم الذال وحده وما عداه زائد.

" فالذي والتي" مستعملان في كل مسمى وكل ما وقع أحدهما موقعه علم أنه موصول وإلا فلا، وموصوليتهما لازمة في الغالب، بخلاف موصولية غيرهما "فالذي والتي" هما الأصل في أسماء الموصول.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 144 ينظر مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 131، ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 342.

(2) سورة الزمر، الآية "74".

(3) سورة المجادلة، الآية "1".

(4) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1، ص 144 ابن عقيل: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج 1 ص 141.

وقد يُخفف الموصول لكثرة الاستعمال فقالوا: "الذ "بحذف الياء، فخففوه من غير وجه.[1]

وقيل لكثرة الاستعمال ولاستطالة الموصول بصلته وفي الذي أربع لغات وهي الجيدة.

الذي بسكون الياء والثانية حذفها "الذ" بالكسرة والثالثة تسكين الذال "الذ" على إجراء الوصل مجرى الوقف، والرابعة تشديد الياء على المبالغة الذيَّ " واللغات الأربع مقولة أيضاً في "التي". [2]

2- المثني:

"اللذان واللتان" وهنا أجريا مجرى مثني المعرب وكان مقتضي الأصل أن يقال: " اللذيان واللتيان" كما يقال: قاضيان بإثبات الياء، وفتيان بقلب الألف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبني والمعرب، فحذفوا الآخر، ولكنهما مبنيان ولم يكن لبائها حظ في التحريك، وكذلك لم تفتح قبل علامة التثنية بل بقيت ساكنة، فحذفت لالتقاء الساكنين.

ففي حالة الرفع يقال: "اللذان واللتان" نحو: جاء اللذان سافرا و" اللتان سافرتا".

و" اللذين واللتين" في حالة النصب والجر مثل : "أكرمت اللذين اجتهدا"، و"اللتين اجتهدا" و"أحسنت إلى الذين تعلما " واللتين تعلمتا" وهما في حالة الرفع مبنيان على الألف وفي حالتي النصب والجر مبنيان على الياء، وليستا معربتين بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجراً، كالمثني، لأن الأسماء الموصولة مبنية لا معربة، ومن العلماء من يعربها إعراب المثني وليس ببعيد عن الصواب.فنقول مرفوعة وعلامة رفعها الألف ومنصوبة وعلامة نصبها الياء ومجرور وعلامة جرها الياء.

يجوز تشديد النون في المثني سواء كان بالألف أم بالياء، وقد قرئ في قوله تعالى: چ ڈ ڈ چ[3] كما قرئ في قوله تعالى: چ ئى ئى ئىچ[4] بتشديد النون.

قيل أنه مع الألف متفق على جوازه، وأما مع الياء فمنعه البصريون، وأجازه الكوفيون.[5]

وقيل: تشديد النون قصد به التعويض عن الياء المحذوفة على غير قياس.

قال الفارسي: النون المزيدة في اللذان واللتان هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها، وقال أبو حيان: هي الأولى لئلا يكثر العمل بإسكان الأولى وإدغامها. [6]

وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان. [7]

كما في قول الأخطل:

أَبَني كُلَيبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَذا قَتَلا المُلوكَ وَ فَكَّكا الأَغلالا[1]

---

(1) الزمخشري، جار الله، المفصل في صنعة الإعراب، ج 1 ص 183.

(2) العكبري، اللباب، ج 2 ص 114 ، ينظر: محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص 253 المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1ص419.

(3) سورة النساء، الآية "16".

(4) سورة فصلت، الآية "29".

(5) محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص 186ينظر مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 129.

(6) محمد بن على الصبان، حاشية الصبان، ج 1 ص 215.

(7) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 144 ينظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 422 ينظر العكبري اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2 ص 114.

فالحذف تقصيراً للموصول لطوله بالصلة لكونها كالشيء الواحد.

ومن هنا نخلص إلى أن في نون الموصول ثلاث لغات: الإثبات من دون تشديد، وهو الأكثر، نحو اللذان، واللتان، والتشديدوهو كثير نحو: اللذانّ واللتانّ وبالحذف وهي لغة لبعض العرب نحو: اللذا، واللتا.

3- الجمع:

لجمع المذكر "الذين" وهي تستعمل للعاقل، فياء الأصل محذوفة من أجل ياء الجمع، ومن العرب من يجعلها في الرفع بالواو "الذون" والجر والنصب بالياء "الذين" وليس ذلك إعراباً بل تشبيه له بالمعرب.

---

(1) الديوان، ص 387.

فإذا أريد به من يعقل فهو مبني عند غير هزيل، وأما هزيل فيشبهونه بصفات الذكور العقلاء، فيعبرونه، ويقولون: "نصر الذون هدوا على الذين ضلعا".[1]

ومن جموع "الذي" أيضاً "اللائين"، وهذيل تعربه كما أعربت "الذين" فيقولون " لعن اللاءون كفروا" ويقول غيرهم: "لعن اللائين كفروا" فيبنونه. [2]

يستعمل "الألى" بمعنى "الذين" للعاقل وغيره نحو: "جاءني الألي فعلوا"، وقد يستعمل في جمع المؤنث. [3]

وقد اجتمع الأمران في قول أبي ذؤيب الهذلي:

وَ تُبلى الأُولى يَستَلئِمونَ عَلى الأولى ** تَراهُنَّ يَومَ الرَوعِ لِكَادَإِ القُبلِ

وقد تقع "الذي" في موضع "الذين" إذا تضمنت معنى الجزاء أو مقصود الجنس.

ففي تضمنها معنى الجزاء قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ ڈ ڈ ڎ ڎ چ[4] ومثال مقصود الجنس قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ چ[5] فهذان النوعان يستعملان كثيراً.

ولجمع المؤنث "اللاتي " وفيه لغتان: إثبات الياء وحذفها.

واللائي وفيه لغتان أيضاً إثبات الياء وحذفها.

وهناك جموع أخرى منها " اللواتي " بإثبات الياء وحذفها و" اللواء" بالمد وباللواء بالقصر، و"اللاءِ" بالقصر، مبنياً على الكسر و" اللواتي" ، ويقال هذه ليست جموع حقيقية وإنما هي أسماء جموع. [6]

---

(1) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2ص ، 114 ينظر ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 8 ص 114 محمد بن عبد الله جمال الدين شرح الكافية، ج 1 ص 258.

(2) المرادي: توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 422، ينظر العكبري اللباب، ج 2 ص 114.

(3) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1 ص 142، محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص258، ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 149.

(4) سورة الزمر، الآية "23".

(5) سورة البقرة، الآية "17".

(6) محمد بن عبد الله جمال الدين،شرح الكافية، ج 1 ص 260، ينظر الزمخشري، المفصل، ج 1ص 183 ينظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج 1 ص 319، ينظر الأشموني، شرح الأشموني، ج 1 ص136.

وقد تستعمل (الألي) مكان اللاتي. [1]

كما في قول الشاعر "قيس بن الملوح مجنون ليلى":

مَحا حُبُّها حُبَّ الأُلى كُنَّ قَبلَها وَعَلَّت مَكاناً لَم يَكُن حُلَّ مِن قَبلُ[2]

أي حي اللاتي كن قبلها.

أسماء الموصول المشترك:

ويسمى بالموصول العام وهو ما ليس نعتاً في الدلالة على بعض هذه الأنواع دون بعض، وليس مقصوراً على بعضها، وإنما يصلح للأنواع كلها. [3]

وهي التي تكون بلفظ واحد للجميع فيشترك فيها المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث.

ألفاظ الموصول المشترك أشهرها ستة "مَنْ، مَا، وأي، وذو، وذا، أل".

مَنْ :

أكثر استعمالها في العقلاء فهي تكون للعالم نحو قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ ڀ چ[4].

وقد تستعمل من لغير العقلاء وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: أن ينزل غير العاقل منزلة العاقل، كقوله تعالى: چ ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ[5] ومنه قول الشاعر: [6]

أَسِربَ القَطا هَل مِن مُعيرٍ جَناحَهُ لَعَلّي إِلى مَن قَد هَويتُ أَطيرُ

الثانية: أن يندمج غير العاقل مع العاقل في حكم واحد، كقوله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڃ ڄ ڄ ڄ ڄ ڃ ڃ چ[7].

فالسجود يشمل العاقل وغيره.

الثالثة: أن يقترن غير العاقل بالعاقل في عموم مفصل بمن كقوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ چ[8].

فالدابة تعم أصناف كثيرة على وجه الأرض. [9]

---

(1) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 149.

(2) ينظر جعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاري البغدادي، أبو محمد مصارع العشاق، الناشر: دار صادر، بيروت، ج 2 ص 48.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 342.

(4) سورة الرعد، الآية "43".

(5) سورة الأحقاف، الآية "5".

(6) قيل هو للعباس بن الأحنف، وذكر في أمالي الغالي ونشره أحمد بن يحيى تعلب، ينظر أبو على الغالي، إسماعيل بن القاسم بن عبدون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان، الأمالي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط 2 (1344هـ- 1926م) ج 1 ص 140.

(7) سورة الحج، الآية "18".

(8) سورة النور، الآية "45".

(9) محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1 ، ص 277 ينظر مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 132، ينظر: ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك، ج 1 ، ص 102 ، ينظر الأشموني، شرح الأشموني، ج 1 ص 135.

"ما":

وتستعمل لما لا يعقل نحو قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﭼ[1] وقد تكون صالحة للصنفين ولكن الأولى لمن لا يعقل. [2]

ومن وقوعها على من يعقل قوله تعالى: ﭽ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ[3] وهي لصفة من يعقل.

وقد تكون للمبهم أمره والمشكوك فيه لبعده هل هو إنسان أو غيره نحو: أخبرني ما هناك ومن حيث أنه ذكر أم أنثي، نحو قوله تعالى: ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﭼ[4].

ونلاحظ أنه إذا اختلط صنف من يعقل بصنف ما لا يعقل جاز أن يعبر عن الجميع بـ"من" تغليباً للأفضل كقوله تعالى: ﭽ ﮊ ﮋ ﮌ ﮍ ﮎ ﮏ ﮐ ﮑ ﭼ[5] ويعبر عنه بـ"ما" لأنها عامة في الأصل نحو قوله تعالى: ﭽ ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ [6].

"أي":

تكون بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث، والمفرد والمثنى والجمع وتستعمل للعاقل وغيره.

الأسماء الموصولة كلها مبنية، إلا أي فهي معربة بالحركات الثلاث.

وتعرب إذا كملت صلتها، أو حذف ما تضاف إليه نحو: أوصي من بنيك أيّاً هو أفضل، أو أيا أفضل.

ويجوز أن تبني على الضم إذا أضيفت وحذف صدر صلتها وصدر الصلة هو الضمير الذي هو جزء منها وواقع في صدرها أي أولها [7] نحو قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﭼ[8] أي أيهم هم، وهو مذهب سيبويه، وخالف في موصلية " أي" ثعلب، وقيل لا تضاف لنكرة خلافاً لابن منظور، ولا يعمل فيها إلا مستقبل متقدم نحو قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﭼ[9] خلافاً للبصريين، وسئل الكسائي لم لا يجوز: أعجبني أيهم قام فقال: " أي كذا خلقت" . [10]

من هنا يتضح لنا أن"أياً " لها عدة أحوال:

أحدها: أن تضاف ويذكر صدر صلتها نحو: يعجبني أيهم هو قائم.

---

(1) سورة النحل، الآية "96".
(2) محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص277.
(3) سورة النساء، الآية "3".
(4) سورة آل عمران، الآية "35".
(5) سورة النور، الآية "41".
(6) سورة الحديد، الآية "1".
(7) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج 1 ص 182 ، ينظر ابن هشام أوضح المسالك، ج 1 ص 156 ينظر مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 135.
(8) سورة مريم، الآية "69".
(9) سورة مريم، الآية "69".
(10) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 156.

ثانيهما: ألاَّ تضاف ويذكر صدر صلتها نحو يعجبني أي هو قائم.

ثالثهما: ألاَّ تضاف ولا يذكر صدر صلتها نحو: "يعجبني أي قائم" ففي هذه الأحوال معربة.

رابعهما: أن تضاف ويحذف صدر صلتها، ففي هذه الحالة تبني على الضم نحو: "يعجبني أيهم قائم".

وأن بعض العرب أعربت أيًّا مطلقاً وإن أضيفت وحذف صدر صلتها. (1)

"ذو":

اسم موصول بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث، وذلك في لغة طي من العرب، ولذلك يسمونها ذو الطائية. (2)

تقول: جاء ذو فعل، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلتا، وذو فعلوا، وذو فعلن.

وحكي الأزهري أن " ذو" في لغة طي يستعمل بمعنى "الذي والتي". (3)

ومن مجيئها بمعنى الذي قول الشاعر: (4)

ذاك خليلي وذو يَواصلني * يرمي فدائي بِأَسَهْمِوأمْسلمِيَ

ومن مجيئها بمعنى التي قول الشاعر: (5)

فإن الماءَ ماءَ أبي وجدي * وبئرِ ي ذو حفرتُ وذو طويتُ

والمشهور بناؤها وقد تعرب.

وذكر ابن جني في المحتسب، أن بعضهم يعربها كما في قول الشاعر: (6)

وإما كرام مؤسرون آتيتهم * فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا

ومنهم من يثينها ويجمعها فيقول: "ذوا" وذوو في الرفع، و"ذوي " في النصب والجر. (7)

وإن طي تقول:" ذات" إذا أرادت معنى "التي" "وذوات" إذا أرادت معنى "اللاتي" بالبناء على الضم فيها، وإذا أراد غير " التي" و" اللاتي" تقول " ذو" على الأصل. (8)

"ذا":

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني، ج 1ص 152، ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، ج 1ص 161.

(2) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 136، ينظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج 1 ص 182.

(3) محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1ص 213 ينظر الأشموني شرح الأشموني، ج 1ص143.

(4) ينسب إلى بخير بن غنمة الطائي، وقيل لأبي عبيد القاسم بن سلام.

(5) لسنان بن الفحل الطائي، وذُكر في يحيى بن على بن محمد التبريزي، أبو زكريا، شرح ديوان الحماسة، الناشر: دار القلم بيروت، ج 1 ص231.

(6) ينسب إلى منظور بن سجيم بن القوسي ينظر في ذلك أبو على أحمد بن محمد بن حسن المرزوقي الأصفهاني شرح ديوان الحماسة تحقيق غريد السبح الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 (1424هـ- 2003)، ج 1 ص 813.

(7) ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج 1 ص 150.

(8) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 438.

لا تكون ذا اسم موصول إلا بشرط أن تقع بعد" من وما " الاستفهاميتين، ولألاَ يراد بها الإشارة ولا تجعل مع "من أو ما" كلمة واحدة للاستفهام.

فإن أريد بها اسم الإشارة نحو:" من ذا القائم" أي من هذا القائم.

وإن جعلت للاستفهام لماذا أتيت كانت مع ما قبلها اسم استفهام.

وإن جعلت ذا موصولية قلت: "ماذا أنفقت؟ "أدرهمُ أم دينار، " فما" استفهام وذا بمعنى الذي فعلى هذا يكون الجواب مرفوعاً [1] ومنه قوله تعالى: چ ئۇ ئې ئې چ[2].

فيظهر أثر ذا الموصولية في التابع ففي حالة إنها كلمة واحدة للاستفهام تقول: ماذا أنفقت؟ أدرهماً أم ديناراً بالنصب.

وتستعمل ذا بلفظ واحد للمذكر والمؤنث مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً، فتقول: ماذا عندك؟ من ذا عندك؟ سواء كان ما عنده مفرداً أو مذكراً أو غيره.

"أل":

تكون للعاقل وغيره، مفرداً أو غير مفرد، وهي لا تكون اسم موصول إلا إذا دخلت على الصفة الصريحة واسم الفاعل واسم المفعول وهي بمعنى الذي في قولهم: " الضارب إياه زيد "أي الذي ضرب إياه " والمضروب.

أما الداخلة على الصفة المشبهة ففيها خلاف، نحو: الحسن الوجه. [3]

وقد اختلف في اسمية "أل" فمذهب الجمهور أنها اسم موصول، وذهب المازني إلى أنها حرف موصول والأخفش إلى أنها حرف تعريف. [4]

وجاء الدليل على اسميتها على النحو التالي:

أ- عود الضمير عليها نحو: قد أفلح المتقي ربه.

وقال المازني عائد على موصوف محذوف.

ب- استحسان خلو الصفة معها عن الموصوف، نحو: جاء الكريم فلولا أنها اسم موصول قد اعتمدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقبح خلوها عن الموصوف.

ج- إعمال اسم الفاعل معها بمعنى المضي، فلو أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها.

د- دخولها على الفعل نحو: ما أنت بالحكم التُرضي حكومته والمعرفة مختصة بالاسم.[5]

---

(1) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 134، ينظر الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج 1 ص 183، ابن هشام الأنصاري أوضح المسالك، ج 1 ص 163 ينظر جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج 1 ص 327، الأشموني، شرح الأشموني، ج 1ص 146.

(2) سورة البقرة الآية "215".

(3) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 158 ينظر محمد بن على الصبان، حاشية الصبان، ج 1 ص 164.

(4) الأشموني، شرح الأشموني، ج 1 ص139 ينظر ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك، ج 1 ص 146.

(5) الأشموني، شرح الأشموني، ج 1 ص139.

صلة الموصول:

تفتقر كل الموصولات إلى صلة لأنها مبهمة المعنى، غامضة المدلول، لا تدل على شيء معين فلابد لها من شيء يعرفها، ويزيل إبهامها وغموضها، فلابد له في تمامه اسماً، من جملة تسمى جملة الصلة، ويسميها سيبويه الحشو. (1)

فالصلة هي التي تعين مدلول الموصول، وتُفصَل مُجمَلَه وتجعله واضح المعنى كامل الإفادة، فهذه الصلة هي التي تعرّف الموصول الاسمي.

شروط جملة الصلة:

صلة الموصول أو جملة الموصول تكون على نوعين جملة وشبه جملة.

النوع الأول:

الجملة بقسميها: اسمية أو فعلية وهي الأصل وهذه الجملة لا يتحقق الغرض منها إلا بشروط أهمها:

1- تكون جملة خبرية لفظاً ومعنى نحو: " أقرأ الكتاب الذي يفيدك" وهذه الجملة لا تكون للتعجب نحو: " جاء الذي ما أحسنه؛ لأن جملة التعجب في رأي كثير من النحاة إنشائية، ولما في التعجب من إبهام.

فالجملة وحدها هي التي تزيل الإبهام فتحقق الغرض من الصلة.

ويشترط في أنها خبرية لأنها يجب أن يكون مضمونها معلوم للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغتها. (2)

2- أن يكون معناها معهوداً مفصلاً للمخاطب أي معروفاً له نحو: " أكرمت الذي قابلك صباحاً " . (3)

3- أن تكون مشتملة على ضمير يعود على اسم الموصول، ويطابقه، إما في اللفظ والمعنى معاً، وإما في أحدهما فقط، وهذا الضمير يسمى العائد أو الرابط، لأنه يعود على الموصول ويربطه بالصلة، ولا يكون إلا في الموصولات الاسمية دون الحرفية. (4)

فالضمير العائد إما أن يكون بارزاً نحو: " لا تعاشر الذين يحسنون لك المنكر " فالضمير هو الواو في "يحسنون".

وإما أن يكون ضميراً مستتراً نحو: "صاحب من يدلك على الخير" فالضمير في يدل وهو ضمير الفاعل. (5)

---

(1) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ج 1 ص 183 ينظر ابن جني اللمع ج 1 ص 189، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص440.

(2) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج 1 ص 334 ينظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 168.

(3) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج ص 117 ينظر ابن جني، اللمع ج 1 ص189 ينظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 168، ينظر ابن عقيل شرح ابن عقيل، ج 1 ص 154.

(4) الموصولات الحرفية هي: "أن وأنّ وما وكي ولو إذا حسن في موضعها أنَ ٍ "ينظر في ذلك محمد بن عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، ج 1 ص 302.

(5) محمد بن على الصبان، حاشية الصبان، ج 1 ص 237.

أما المطابقة فتكون في اللفظ والمعنى إذا كان الموصول مختصاً، حيث تتم المطابقة في الإفراد والتأنيث وفروعهما بأن تكون المطابقة تامة نحو:" أكرم الذي كتب والتي كتبت" ، والذين كتبوا ".

أما إذا كان الموصول عاماً مشتركاً نحو" من وما" فلا يجب في الضمير مطابقته مطابقة تامة، لأن لفظ الموصول العام مفرد مذكر دائماً، ولكن المعنى قد يراد به المثنى أو الجمع بنوعيهما.

لذلك يجوز في العائد عند أمن اللبس وجهان:

أ- مراعاة لفظ الموصول فتفرده وتذكره مع الجميع وهو الأكثر نحو قوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ[1].

ب-مراعاة معناه فيطابقه إفراداً وتثنيةوجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً نحو: "كَرم من هذبك للجميع إن راعيت لفظ الموصول، وتقول: " كرم من هذبك، ومن هذباك، ومن هذبلكِ ، ومن هذبوك، إن راعيت معناه. [2]

وإن عاد عليه ضميران جاز في الأول اعتبار اللفظ، وفي الآخر اعتبار المعنى، وهو كثير نحو قوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ ڃ چ [3] فأعاد الضمير في " يقول" على " من"مفرداً ثم أعاد عليه الضمير في قوله: "وما هم بمؤمنين "جمعاً. [4]

وقد يغني عن الضمير في الربط بسبب بلاغي، أو نحوه اسم ظاهر بمعنى الموصول.[5]

كما في قول الشاعر: [6]

فيا ربَّ ليليتُذفي كلِّ موطنٍ * وأنت الذي في رحمة الله أطمع

أي في رحمته أطمع.

ومنه قول الشاعر: [7]

سعادَ التي أضناك حُبُ سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا

النوع الثاني: شبه الجملة:

والمقصود بشبه الجملة في الموصول، الظرف والجار والمجرور والصفة الصريحة.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين، أي أن يكون في الوصل به فائدة تزيل إبهام الموصول، وتوضح معناه من غير حاجة لذكر متعلقها، نحو: "جاء الذي عندك" و"الذي في الدار" فلابد أن يتعلق كل منهما بفعل وهذا الفعل محذوف وجوباً تقديره "استقر"،

---

(1) سورة محمد، الآية "16".

(2) المرادي توضيح المقاصد والمسالك،ج1ص 441،ينظر الغلايني جامع الدروس العربية ج 1، ص 136.

(3) سورة البقرة، الآية "8".

(4) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 377 ينظر الغلايني جامع الدروس العربية، ج 1 ص 136.

(5) ينظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ج 1 ص 168 الأشموني، شرح الأشموني، ج 1 ص 127 ابن عقيل شرح ابن عقيل، ج 1 ص153.

(6) لم أعثر على قائله.

(7) لم أعثر على قائله.

وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم الموصول، ويربط بينه وبين الصلة، فلا يجوز أن تقول: " جاء الذي بك" ولا "جاء الذي اليوم" ، لأنه لم يكونا تامين، ولهذا لم يجز الوصل بهما. [1]

أما الصفة الصريحة هي اسم مشتق بمعنى الفعل، أي تشبهه في التجرد والحدوث، شبهاً صريحاً [2] والمقصود بها اسم الفاعل مع مرفوعه واسم المفعول مع مرفوعه، فكلاهما يشبه الفعل في المعنى وفي الاحتياج إلى مرفوعه بعده ولهذا سمي شبيهاً بالجملة.

ويمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة نحو فاهم ومفهوم وقارئ ومقروء.

حذف العائد من الصلة وأحواله:

لابد لكل موصول من صلة، فإن كان اسمياً وجب أن تشتمل صلته على رابط، هو الضمير أو ما يقوم مقامه وهذا الضمير الرابط قد يكون مرفوعاً، مثل: هو في نحو: " خير الأصدقاء من هو عون في الشدائد" أو منصوباً مثل:"ها ما" في " نحو: "ما أعجب الآثار التي تركها قدماؤنا " أو مجروراً مثل: "هم " في نحو: أصغيت إلى الناصحين الذين أصغيت إليهم.

والرابط في كل هذه الصور يجوز ذكره في الصلة كما يجوز حذفه، بعد تحقيق شرط عام، هو وضوح المعنى بدونه، وأمن اللبس، ومن أهم مظاهر أمن اللبس ألا يكون الباقي بعد حذفه صالحاً صلة.

وهناك شروطاً خاصة يجب أن تتحقق قبل حذفه، تختلف باختلاف نوع الضمير، سواء كان اسم الموصول هو" أي " أم غيرها أهمها:

أ- إن كان الضمير الرابط مرفوعاً، لم يجز حذفه إلا بشرطين، أن تكون الصلة جملة اسمية، والمبتدأ فيها هو الرابط، وان يكون خبره مفرداً، نحو قوله تعالى: چ چ ڍ چ [3] ونحو قوله تعالى: چ ہ ہ ہ ھ چ[4] أي هو" إله في السماء" ، أي معبود فيها، ولا ولا يحذف في نحو: "جاء اللذان قاما" لأنه غير مبتدأ، ولا في نحو: "جاء الذي هو في الدار" لأن الخبر غير مفرد، ولا يكثر الحذف في صلة "أي" إلا إذا طالت الصلة.

والكوفيون يجيزون حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقاً، طالت الصلة أم قصرت، سواء كان الموصول أيا أم غيرها، ويوافقهم البصريون في أي أما غيرها فيشترطون طول الصلة. [5]

ب-إن كان الرابط ضميراً منصوباً لم يجز حذفه إلا بثلاثة شروط خاصة به هي:

أن يكون ضميراً متصلاً، وأن يكون ناصبه فعلاً تاماً، أو وصفاً تاماً، وأن يكون هذا الوصف لغير صلة أل التي يعود عليها الضمير نحو: ركبت القطار الذي ركبت أي الذي ركبته إذ لم يجز حذفه نحو: عرفت الذي كأنه أسد لأنه نصب بكأن.

---

(1) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 168 ينظر عباس حسن النحو الوافي ج 1 ص 387.
(2) عباس حسن النحو الوافي، ج 1 ص 387.
(3) سورة مريم، الآية "69".
(4) سورة الزخرف، الآية "84".
(5) ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك، ج 1 ص 171.

ولم يجز حذفه في نحو قوله: عرفت الذي إياه أكرمت لأنه منفصلاً ولا في الذي أنت إياه مكرم. [1]

وإن كان متصلاً جاز حذفه وإبقاؤه كقوله تعالى: چ ٹ ٹ ۀ چ[2] وقرأ بعضهم [عملت أيديهم].

ج-وإن كان الرابط ضميراً مجروراً، فإما أن يكون مجروراً بالإضافة، ويجوز حذفه إن كان هذا المضاف وصفاً غير ماض مثل: اسم الفاعل واسم المفعول وكلاهما للحال أو الاستقبال مثل" يفرح الذي أنا مكرمالآن أو غداً" أي مكرمه.

وأما المجرور بالحرف فيجوز حذفه بشرط أن يكون الموصول مجروراً بحرف يشبه ذلك الحرف في لفظه ومعناه ومتعلقه.

وإذا حذفت الرابط، حذف معه الحرف الذي يجره، مثل: " سلمت على الذي سلمت" أي سلمت عليه. [3]

ومن الملاحظ أنه يجوز حذف المنصوب كما في قوله تعالى: چ ڳ ڳ ۇ ۇ چ[4] لأن الاسم طال لاجتماعه من أربعة أشياء الذي والفعل والفاعل والمفعول.

لا يجوز حذف المرفوع لأنه الفاعل، والفاعل لا يحذف لأنه عمدة.

ولا يجوز حذف المجرور لأنه كالجزء من الجار ولذلك لم يحذف إلا متصلاً.

والموصول كصدر الكلمة، والصلة كعجزها فحقهما أن يتصلا ويجب أن تقع صلة الموصول بعده، فلا يجوز تقديمها عليه، وكذلك لا يجوز تقديم شيء منها عليه، لأنها كبعضه فلا يقال: اليوم الذين اجتهدوا يكرّمون غداً " بل يقال: 'الذين اجتهدوا اليوم يكرموّن غداً" لأن الظرف هنا من متممات الصلة ولابد من أن تكون في صلتها ما يرجع إليها. [5]

محل الموصول من الإعراب:

سميت الموصولات بهذا الاسم لأنها نقواص تتم بما توصل به، ولذلك بنيت لأنها بعض الكلمة أو كالحرف الذي يفتقر إلى جملة.

فأسماء الموصول معرفة وتعرفت بالصلات لأن الصلات تخصصها.

---

(1) ابن جني، اللمع، ج 1 ص 190 ينظر العكبري اللباب في علل البناء والإعراب، ج 2 ص 126، الأشموني شرح الأشموني ج 1 ص 156 عباس حسن النحو الوافي، ج 1 ص 367.

(2) سورة يس الآية "35".

(3) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 40 ، ينظر ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك ج 1 ص 171 ينظر الأشموني، شرح الأشموني، ج 1 ص 160، ينظر العكبري اللباب ج 2 ص 125 ابن جني، اللمع ج 1 ص 190، ابن عقيل، شرح ابن عقيل ج 1 ص 173.

(4) سورة الفرقان، الآية "41".

(5) ابن السراج، الأصول ج 2 ص ، 123 ينظر جلال السيوطي، همع الهوامع ج 1 ، ص 340 ينظر الصبان حاشية الصبان ج 1ص 234 المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج 1 ص 141، ابن جني، اللمع ج 1، ص 189، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 138.

ففي حالة الإعراب جميع الأسماء الموصولة المختصة مبنية، إلا الاسمين للمثني معربين هما " اللذان واللتان " وفيهما خلاف، فتعرب على حسب موقعها من الجملة.

وجميع الأسماء الموصولة العامة أي المشتركة مبنية كذلك إلا "أي" فإنها تكون مبنية في حالة وتكون معربة في غيرها.

الموصول يكون على حسب موقعه في الكلام ففي حالة النصب مثل: لا أحبب من يحب الخير "من" في موضع نصب لأنها مفعول به.

وفي حالة الجر مثل:" جُد بما تجدُ "ما" في موضع جر بالياء. [1]

ومن الملاحظ أن الموصول لا يمكن أن يتحقق نحوياً إلا إذا توافرت فيه مكونات أساسية لتحقيقه و هي:

أ- اسم الموصول يكون كلمة منطوقة من نوع الاسم.

ب- صلة الموصول: أن تتصل به صلة تبين المقصود منه وتحدد معناه.

ج- العائد على الموصول: أن تشتمل الصلة على ضمير عائد على اسم الموصول، ويربط جملة الصلة.

(1) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 137.

المبحث الرابع

العلاقة بين الظاهر والمضمر والمبهم

الاسم الظاهر والمضمر والمبهم، كلها معارف ولكن جاء الخلاف في أنه أيهما أعرف من الآخر.

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المبهم اسم الإشارة أعرف من الاسم العلم نحو زيد وعمرو.

وحجتهم أن المبهم يعرف بشيئين:

بالعين والقلب، وأما العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد.

والذي يدل على ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير، ألا ترى أنك تقول: " مررت بزيد الظريف وزيد آخر" "ومررت بعمرو العاقل وعمرو الآخر" وكذلك إذا ثنيت الاسم العلم أو جمعته نكرته، نحو زيدان والزيدان وزيدون والزيدون، فتدخل عليه الألف واللام في التثنية والجمع، ولا تدخلان إلا على النكرة، فدل على أنه يقبل التنكير، بخلاف الاسم المبهم، فإنه لا يقبل التنكير، لأنك لا تصفه بنكرة في حال من الأحوال ولا تنكره في التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول: "الهاذان" فدل على أنه لا يقبل التنكير، وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير، فتنزل منزلة المضمر، كما أن المضمر أعرف من الاسم العلم فكذلك المبهم.

وذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، فاختلفوا في مراتب المعارف، فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف الاسم المضمر، لأنه لا يضمر إلا وقد عرف، ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف، ثم الاسم العلم، لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من نوعه، ثم الاسم المبهم، لأنه يعرف بالعين والقلب، ثم ما عرف بالألف واللام، لأنه يعرف بالقلب فقط، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف، لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يضاف إليه.

وذهب أبو بكر السراج إلى أن أعرف المعارف الاسم المبهم ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.

وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعرف المعارف الاسم العلم، ثم المضمر ثم المبهم، ثم ما عرف بالألف واللام، ثم ما أضيف إلى أحد هذه المعارف.

وحجة البصريين أن العلم أعرف من المبهم لأن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من نوعه، وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم وكما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه.

وقيل إن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه، وهذا يشمل جميع المعارف، لا على الاسم العلم دون غيره.

فالاسم العلم حصل فيه الإشراك، وزال عن أصل وصفه، فهو يفتقر إلى الوصف، ولو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف، لأن الأصل في المعارف أن لا توصف، فلما جاز فيه

الوصف دل على زوال الأصل، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم[1] والملاحظ أن ما ذهب إليه الكوفيون أقرب إلى الصواب.

إقامة الاسم الظاهر مكان الضمير:

لا يصح إقامة الاسم الظاهر مكان الضمير إذا كان الضمير واجب الاستتار، ولا إقامة الضمير البارز مقامه، نحو قولك: "نجتهد" فالفاعل ضمير مستتر تقديره "نحن" فلا يصح " نجتهد التلاميذ" ولا " نجتهد "نحن" لأن "نحن" توكيد للضمير المستتر الذي هو الفاعل، ولا تكون هي الفاعل لأن الفاعل عمدة لا يجوز أن يستغنى عنه.[2]

أما إذا كان الضمير جائز الاستتار فيجوز أن يحل مكانه الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل فإن قلت: "سعيد" يجتهد كان الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره "هو" وإذا قلت: "يجتهد سعيد" كان "سعيد" هو الفاعل.

والاستتار جوازاً يكون في الفعل المسند للواحد الغائب والواحدة الغائبة مثل "سعيد اجتهد" و" فاطمة اجتهدت " فيخلفه الظاهر نحو:" زيد قام أبوه" فخلفه أبوه أو" قام إلا هو" فيخلفه الضمير الواقع بعد إلا. [3]

من حيث التعريف والتنكير:

الاسم العلم معرفة ولكنه يقبل التنكير في حالة الوصف أو التثنية والجمع، فتدخل عليه الألف واللام، ولا تدخلان إلا على النكرة، أما الضمير بأنواعه الثلاثة: لا يثني ولا يجمع، إنما يدل بذاته على المفرد المذكر أو المؤنث أو على المثنى بنوعيه ومع دلالته على التثنية والجمع فإنه لا يسمى مثنى، ولا جمعاً. [4]

فالضمائر تتصل بالأفعال، أما إذا اتصلت بالأسماء مثل القائمان والقائمون فهي حروف دالة على التثنية والجمع. [5]

الفرق بين المضمر والمبهم:

الاسم المضمر كضمير الغائب يبين بما قبله في الغالب، وهو الاسم الظاهر الذي يعود عليه المضمر، نحو قولك:" محمد مررت به".

---

(1) ينظر في ذلك أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف 582/2 ابن السراج، الأصول 26/1 ينظر السيوطي همع الهوامع 220/1 ينظر المرادي توضيح المقاصد 358/1 محمد بن على الصبان حاشية الصبان 159/1 ينظر فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية محمد بن عمر بن مساعد الحاربي الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط 1 (1431هـ- 2010م) الجزء الأول،ص 427.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 530 مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 153.

(3) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك ج 1 ص 364 الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ص 102 عباس حسن النحو الوافي ج 1 ص 239 مصطفى الغلايني جامع الدروس ج 1 ص 124.

(4) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 218.

(5) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج 1 ص 100، ينظر مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، ج 1 ص 17 عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 222.

أما المبهم الذي هو اسم الإشارة يفسر بما بعده، وهو الجنس كقولك: "هذا الرجل"، "وهذا الثوب"، ونحوه والمعنى بالإبهام وقوعها على كل شيء من حيوان ونبات وجماد ولا تخصص مسمى دون مسمى، هذا معنى الإبهام فيها، لأن المراد به التنكير لأن الأسماء المبهمة معارف.

أما الموصولات فهي أسماء معارف فبيانها بما بعدها، فنجد أسماء الإشارة تبين باسم الجنس، والموصولات تبين بالجمل بعدها أو أشباه الجمل.

فالموصولات هي المجمل الذي لا تفصيل فيه ولا استغلال ولا تعيين ولا تحديد، فهي مع أسماء الإشارة تقع على كل شيء. (6)

وقد يغني عن الضمير في الربط اسم ظاهر بمعنى الموصول وهذا يكون بسبب بلاغي أو غيره نحو قول الشاعر:

سعادَ التي أضناك حبها سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا

وقول الشاعر:

فيا رب ليلي أنت في كلِّ موطن وأنت الذي في رحمت الله أطمع

من حيث الإضافة:

الغالب في الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد عنها، نحو : "غلام" من العقلاء و"ثوب" من غيرهم فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول: "غلام زيد وثوبه" وتارة لا يضافان كالمضمرات خلافاً للخليل في نحو:" إياك" فإنه يقول إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر وتبعه الناظم. (7)

وفي الإشارات كذلك أما " ذلك" وإخوانه فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه، وكغير "أي" من الموصولات المشتركة وإنما أضيفت "أي" في الجميع لضعف الشبه بالحرف بما عارضه في شدة افتقارها إلى مفرد مضاف إليه. (8)

الإشراك بين الظاهر والمضمر في العمل:

أ- في العطف:

يجوز عطف الظاهر على الظاهر والمضمر على المضمر وعكسها "جاء زيد وعمرو و" أنا وأنت " و"فقني الله وإياك"، و"أكرمتك وزيد"، وجاء زيد وأنت". (9)

قيل أن ما يحسن أن يشرك المظهر فهو المضمر المنصوب، وذلك قولك: "رأيتك وزيداً "وإنك وزيداً منطلقان" فحسنت شركته المنصوب في العطف لأنه لا يغير الفعل فيه عن حاله

---

(6) عباس حسن، النحو الوافي، ج 1 ص 340-344.

(7) ابن مالك شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ج 1ص 144.

(8) الأزهري، شرحا لتصريح على التوضيح، ج 1 ص 192.

(9) مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، دليل الطالبين لكلام النحويين الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، (1430هـ- 2009م) الجزء الأول، ص 51 ينظر عبد الرحمن بن محمد بن قاسم الحنبلي النجدي، حاشية الأجرومية ج 1 ص 88.

التي كان عليها قبل أن يضمر فأشبه المظهر وصار منفصلاً عندهم بمنزلة المظهر، إذ كان الفعل لا يتغير عن حاله قبل أن يضمر فيه.

فعلامة الإضمار التي تكون منفصلة من الفعل ولا تتغير ما عمل فيها عن حاله فإنه يشركها المظهر نحو قولك: "أنت وعبد الله ذاهبان"، وأنت "والكريم وأنت وعبد الله".

وقبح أن يشرك المظهر المضمر في نحو قولك: " فعلت وعبد الله " وأفعل وعبد الله" فهو إشراك الظاهر والمضمر على المرفوع.

وزعم الخليل أن هذا إنما قبح من قبل أن هذا الإضمار يبني عليه الفعل، فاستقبحوا أن يشرك المظهر مضمراً يغير الفعل عن حاله.

ففي "فعلت" فإنهم قد غيروه عن حاله في الإظهار، أسكنت فيه اللام فكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً يبني له الفعل غير بنائه في الإظهار حتى صار كأنه شيء في كلمة لا يفارقها كألف " أعطيت". [10]

فقبيح أن تقول: "ذهبتَ وعبد الله" و"ذهبتُ وعبد الله"، و" ذهبتم وأنا"، لأن أنا بمنزلة المظهر، فالعطف على الضمير المرفوع ضعيف. [11]

إلا أن يأتي في الشعر نحو:

فلما التقينا والجيادُ عشية * دعوا يا لكَلَبِ وانتمينا لعامر[12]

فكأن الوجه أن يقال: "التقينا نحن والجياد" لأن ضمير الرفع المتصل جعلته العرب بمنزلة الجزء من الفعل فقبح هنا العطف على الضمير المتصل من غير تأكيد ولا طول يقوم مقامه.

ومما يقبح أن يشركه المظهر علامة المضمر المجرور، وذلك قولك: ومررت بك وزيد و" هذا أبوك وعمروا"، وكرهوا أن يشرك المظهر مضمراً داخلاً فيما قبله، لأن هذه العلامة الداخلة فيما قبلها جمعت أنها يتكلم بها إلا معتمدة على ما قبلها، وأنها بدل من اللفظ بالتنوين، فصارت عندهم بمنزلة التنوين، فلما ضعفت عندهم كرهوا أن يتبعوها الاسم ولم يجز أيضاً أن يتبعها "إياه" وإن وصفوا، وقد يجوز في الشعر أن تشرك بين الظاهر والمضمر على المجرور[13] ومنه قول الشاعر:

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا فاذهب فما بكَ والأَيامِ من عَجَبِ[14]

فالعطف هنا على ضمير الخفض من غير إعادة الخافض، تشبيهاً له بالعطف على الظاهر يريد و" بالأيام".

الوصف:

---

(10) سيبويه، الكتاب، 377/2 ينظر مرعي بن يوسف دليل الطالبين، ج 1 ص 51.

(11) سيبويه، الكتاب ج 2ص 380 الأزهري، شرح التصريح ج 1 ص 692 ينظر عبد الرحمن النجدي حاشية الأجرومية، ج 1 ص 88.

(12) لم أعثر على قائله، ينظر في ذلك على بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الناشر" دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 (1980م) الجزء الأول، ص 181.

(13) محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناش{: دار الفكر العربي القاهرة ط 3 (1417هـ- 1997م) الجزء الثالث، 30.

(14) لم أعثر على قائله ينظر ابن عصفور،ضرائر الشعر، ج 1 ص 147.

أما في حالة الوصف حسن أن يشرك المضمر المظهر، وذلك قولك: ذهبت أنت وزيد ومنه قوله Y:چ پ پ پ چ[15] وقوله تعالى: چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ [16] وذلك أنك لما نعته حسن الكلام حيث طوله وأكده.

وقيل جاز فيها أضمرت في الفعل نحو: " قمت أنت وزيد"، لأن ذلك وإن كان قد أنزل منزلة آخر الفعل، فليس من الفعل ولا من تمامه، وهما حرفان يستغني كل واحد منهما بصاحبه كالمبتدأ والمبني عليه وهذا يكون من تمام الاسم فهو بدل من الزيادة فإن وأخواتها تقوي المضمر وتصير عوضاً في السكون والتعبير.

ومما هو قبيح أن تصف المضمر في الفعل بنفسك وما أشبهه، وذلك أنه قبيح أن تقول: "فعلت نفسك" إلا أن تقول:" فعلت أنت نفسك"، وإن قلت: "فعلتم أجمعون" حسن، لأن هذا يعم به، وإذا قلت: " نفسك" فإنما تريد أن تؤكد الفاعل ، ولما كانت " نفسك" يتكلم بها مبتدأة و تحمل على ما يجر وينصب ويرفع، شبهوها بما يشرك المضمر، وذلك قولك: "نزلت بنفس" الحيل، ونفس الجبل مقابلني ونحو ذلك.

وأما الأجمعون فلا يكون في الكلام إلا صفة، وكلهم قد تكون بمنزلة أجمعين لأن معناها أجمعين فهي تجري مجراها.

فتقول:" مررت بهم كلهم"، لأن أحد وجهيها، مثل: " أجمعين" وتقول: "مررت بك نفسك كما أجزت فيها ما يجوز في "فعلتم "مما يكون معطوفاً على الأسماء. [17]

البدل:

أما في البدل فيجوز أن تبدل المظهر من المضمر، والمضمر من المظهر، والمضمر من المضمر، والمظهر من المظهر.

فمثال المظهر من المضمر قول الشاعر: [18]

على حاله لو أن في القوم حاتم * على جوده لضنَّ بالماء حاتم

جر حاتماً لأنه بدل من الها في جوده.

ومثال المضمر من المظهر قولك: "رأيت زيداً إياه"، ومثال المضمر من المضمر قولك: "رأيته إياه"، ومثال المظهر من المظهر نحو قولك:" رأيت زيداً أخاك". [19]

---

(15) سورة المائدة الآية "24".

(16) سورة البقرة، الاية "35".

(17) سيبويه، الكتاب ج 2 ص 382.

(18) قائله الفرزدق، ينظر أبو الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، ط 5 (1401هـ- 1981م) ج 1 ص 360.

(19) ابن جني، اللمع ج 1 ص 87-88.

الفصل الثالث

دور الاسم في تأليف الجمل والتراكيب

مفهوم الجملة وأنواعها

ركنا الجملة وأهمية الاسم فيها

الاسم بين العمد والتتمات

دور الاسم في تنمية الجمل واقتصارها

المبحث الأول
مفهوم الجملة وأنواعها

الجملة في اللغة:

جَمَل، يُجمل إجمالاً فهو مُجمل.

وقيل جمع وجمل الشيء ، جمعه عن تفرق، والجملة بضم الجيم وفتح الميم جماعة كل شيء بكماله وأجمل الكلام ساقه من غير تفصيل ومجمل القول ، مختصر موجز[20] ومنه قوله تعالى: چ ئۇ ئۇ ئۇ ئۇ ئې چ[21].

أما في الاصطلاح:

عند البلاغيين والنحويين: " كل كلام اشتمل على مسند ومسند إليه". [22]

والجملة مركب إسنادي أفاد أم لم يفد. [23]

أفاد كقولك: "زيد قائم" أو لم يفد كقولك: "إن يكرمني" فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه.

إن اللفظ المركب الإسنادي يكون مفيداً " كقام زيد" وغير مفيد نحو: "إن قُام زيد".

وإنَّ غير المفيد يسمى جملة فقط، وأن المفيد يسمى كلاماً لوجود الفائدة، ويسمى جملة لوجود التركيب الإسنادي.

ففسر النحاة في بحث الكلام، المفيد ما يحسن السكوت عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر. [24]

وبين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق وذلك أن الجملة أعم من الكلام لصدقها بدونه وعدم صدقه بدونها، فكل كلام جملة لوجود التركيب الإسنادي، ولا ينعكس عكساً لغوياً، أي ليس كل جملة كلاماً لأنه يعتبر فيه الإفادة بخلافها، لأن جملة الشرط نحو:" قام زيد" من قولك: "إن قام زيد قام عمرو" يسمى جملة لاشتمالها على المسند والمسند إليه، ولا تسمى كلاماً لأنه لا يفيد معنى يحسن السكوت عليه، لأن إن الشرطية أخرجته عن صلاحيته لأن السامع ينتظر الجواب، وكذلك جملة الجواب ومن هنا تسمى جملة ولا تسمى كلاماً.

ويتضح في جملة الشرط والجواب أمران:

أحدهما ثبوتي وهو التسمية بالجملة.

---

(20) أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب ط 1 (1429هـ- 2008م) ج 1 ص397 ينظر ابن منظور لسان العرب فصل الجيم 128/1.

(21) سورة الفرقان الآية "32".

(22) أبو الحسن علي بن إسماعيل، المحكم والمحيط الأعظم، 36/1.

(23) علي بن محمد الجرجاني، التعريفات 18/1، أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو 474/1، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 284/3.

(24) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 31/10، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس 284/3.

والآخر: سلبي وهو عدم التسمية بالكلام وهذا دليل على عدم ترادف الجملة والكلام وهو رد على من قال بترادفهما كالزمخشري وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلام بخلاف جملة الشرط كالرضي. [25]

فإذن الجملة هي أعم من الكلام على الاصطلاح المشهور، لأن الكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، سواء كان مقصوداً لذاته أولاً، فالمصدر والصفات المسندة إلى فاعلها ليست كلاماً ولا جملة لأن إسنادها ليس أصلاً. [26]

إذن الجملة في تعريف النحويين هي "الكلام الذي يترتب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل". [27]

أنواع الجمل:

قد وضع النحويون العرب نظريات مختلفة تدل على مفهوم الجملة ونحاول أن نحصر نظرياتهم في تقسييم الجملة.

نظر النحويون إلى تقسيم الجملة نحوياً بحسب ما تبتدئ به من أسماء أو أفعال حيث قسمت إلى جملة اسمية وفعلية:

1- الجملة الاسمية:

حد الجملة الاسمية:" هي ما صدرت باسم"[28]وهذا الاسم إما أن يكون اسماً صريحاً كزيد قائم أو مؤولاً نحو قوله تعالى: چ ک ک ک گ چ[29] أي صومكم خير لكم.

أو بوصف رافع لمكتف به نحو: "أقائم الزيدان" عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون.

أو اسم فعل نحو: "هيهات الضعيف".

وإذا دخل عليها حرف، فلا يغير التسمية سواء غير الإعراب دون المعنى نحو:"إن زيداً " قائم أم غير المعنى دون الإعراب نحو: "هل زيدُ قائم" أم غيرهما معاً نحو: "ما زيد قائماً " أم لم يغير واحداً منهما نحو: "لزيدٌ قلمٌ ". [30]

الجملة الاسمية بأصل وضعتها تفيد الدوام والثبات في الحكم بقرينة المقام، إذا كان خبرها مفرداً أو جملة اسمية نحو: "محمد كريم وعلى أبوه جواد" . [31]

فهي موضوعة للإخبار بثبوت المسند للمسند إليه بلا دلالة على تجدد ولا استمرار، وإذا كان خبرها اسماً يقصد به الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن.

---

(25) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 31/10.

(26) أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة 397/1 ينظر الكفوي الكليات 341/1.

(27) عبده الراجحي، التطبيق النحوي، 86/1.

(28) أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو 174/1.

(29) سورة البقرة، الآية "184".

(30) ابن هشام، مغنى اللبيب 492/1 خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 31/10-32، ينظر مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، 284/3.

(31) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة، 56/1.

وهذه القرائن قد تستفاد من سياق الكلام كأن يكون في معرض مدح أو ذم أو حكمة، أو نحو ذلك، فتفيد الدوام والاستمرار كقوله تعالى: چ گ گ گ ں چ[32] فسياق الحديث في معرض مدح حال على إفادة الدوام والاستمرار. [33]

إذا كان خبرها مضارعاً فقد يفيد استمراراً تجديدياً إذا لم يوجد داع إلى الدوام فليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فإن "زيد قائم" تفيد تجدد القيام لا دوامه، الجملة الظرفية تحتملها. [34]

2- الجملة الفعلية:

حد الجملة الفعلية هي "ما صُدِّرت بفعل". [35]

وهذا الفعل سواء كان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، سواء كان الفعل متصرفاً أم جامداً، وسواء كان مبنياً للفاعل أم مبنياً للمفعول، " كقام زيد" "ويضرب عمرو"، "وأضرب زيداً " و"نعم العبد"، و"كان زيدُ قائماً" ونحو: چ ٹ ٹ چ[36] ولا فرق في الفعل أن يكون مذكوراً أو محذوفاً، تقدم معموله عليه أو لا، تقدم عليه حرف أو لا، نحو: "هل قام زيده" ونحو: "زيد ضربته"، ويا عبد الله، فزيداً وعبد الله منصوبان بفعل محذوف، لأن التقدير في الأول: "ضربت زيداً ضربته"، فحذف "ضربت" لوجود مفسره وهو "ضربته"، وفي الثاني: "أدعو عبد الله" فحذف "أدعو" لأن حرف النداء نائباً عنه ونحو قوله تعالى: چ و ۈ چ[37] ففريقاً مقدم من تأخير الأصل، كذبتم فريقاً. [38]

والجملة الفعلية تدل بأصل وضعها على التجدد في زمن معين مع الاختصار، فلا يستفاد من نحو: "طلعت الشمس" إلا إثبات الطلوع فعلاً للشمس في زمن معين.

فالفعل يدل على أحد الأزمنة الثلاثة بذاته لا بقرينة خارجة عنه، وهذا الزمن هو أحد مدلوليه الذي لا تجتمع أجزاؤه في الخارج بل تنصرم وتنقضي شيئا فشيئا.

أما مدلوله الثاني هو الحدث، لذلك نجد أن الفعل مع إفادته الزمن يفيد أيضاً تجدد الحدث وحصوله بعد أن لم يكن، بخلاف الاسم، فإنه إنما يدل على الزمن المعين بقرينة أخرى كأن يقال:" أمس "أو الآن أو غداً.

وقد تفيد الاستمرار لتجددي شيئاً فشيئاً بمعونة القرائن إذا كان الفعل مضارعاً، وذلك في قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ[39].

فالقصد الدلالة على حدوث التسبيح من الجبال آنا إثر آن وحالاً بعد حال. [40]

---

(32) سورة القلم الآية "4".
(33) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة 56/1.
(34) الكفوي، الكليات 341/1.
(35) أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو 474/1.
(36) سورة الذاريات، الآية "10".
(37) سورة البقرة، الآية "87".
(38) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 33/1 ينظر ابن هشام مغنى اللبيب 390/1 مصطفى الغلايني جامع الدروس العربية 284/3.
(39) سورة ص، الآية "18".

ومن النحويين من أضاف قسماً إلى قسمي الجملة وهو الجملة الظرفية، وأضاف الزمخشري وغيره الجملة الشرطية.

فالشرطية هي المصدرة بأداة الشرط، نحو: "إن عدتم عدنا" وثانيها الظرفية، وهي المصدرة بالظرف نحو: "عندك مال".

نقول في ذلك إن الشرطية فإن صُدِرت بحرف شرط، فهي فعلية، نحو: "إن قام زيد قمت" وإن صُدرت باسم فهي اسمية إن كان الاسم مسنداً إليه نحو: "من يقم أقم معه" وإلا فهي فعلية نحو: "ما تصنع أصنع".

أما الظرفية فإن قدرت فيها الظرف متعلقاً بفعل فهي فعلية وإلا فهي اسمية.

فإذا قلت: "أعندك مال " جاز فيه إعرابان:

أولها: أن يكون عند ظرفاً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم، ومال مبتدأ مؤخر، والجملة على هذا الإعراب اسمية.

وثانيها: أن يكون عند ظرفاً متعلقاً بفعل محذوف ومال: فاعل والجملة على هذا الإعراب فعلية.[41]

أقسام الجملة بالنسبة للوصفية:

هذا هو القسم الثاني للجملة وتنقسم إلى نوعين:

1- جملة صغرى:

وحدها" ما وقعت خبراً لمبتدأ"[42] أي هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل أو في الحال اسمية كانت أو فعلية نحو:" زيد قام أبوه" فجملة "قام أبوه" صغرى لأنها خبر عن زيد.[43]

2- جملة كبرى:

حدها: "ما وقع الخبر فيها جملة"[44] وهي الاسمية التي خبرها جملة، نحو:" زيد قام أبوه" "وزيد أبوه قائم" فجملة "قام أبوه صغرى" وجملة زيد قام أبوه كبرى لأن خبر المبتدأ فيها جملة.[45]

وتنقسم الكبرى إلى ذات وجه وذات وجهين.

ذات الوجهين: هي اسمية الصدر فعلية العجز نحو: "زيد يقوم أبوه".

وذات الوجه نحو:" زيد أبوه قائم".

3- وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو:" زيد أبوه غلامه منطلق" "فزيد" مبتدأ أول، وأبوه مبتدأ ثان، و"غلامه" مبتدأ ثالث، و"منطلق" خبر المبتدأ الثالث وهو "غلامه"، والمبتدأ الثالث وخبره وهما "غلامه منطلق"، خبر المبتدأ الثاني، وهو أبوه والرابط بينهما الها

---

(40) أحمد مصطفى المراغي، علوم البلاغة 56/1 ينظر الكفوي الكليات 341/1.

(41) محمد محي الدين عبد الحميد، تنقيح الأزهرية، القاهرة، 1951م ص 198.

(42) أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو 474/1.

(43) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 33/1.

(44) أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو، 474/1.

(45) ابن هشام، مغني اللبيب، 497/1 ينظر أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو 475/1 ينظر الدكتور إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1 (2007م) 14/1.

من غلامه، والمبتدأ الثاني وخبره وهما "أبوه غلامه منطلق " خبر المبتدأ الأول وهو" زيد" والرابط بينهما الهاء من "أبوه"، ويسمى المجموع وهو "زيد" منطلق وما بينهما جملة كبرى بالنسبة إلى جملة "غلامه" منطلق وتسمى جملة "أبوه غلامه" منطلق أيضاً جملة صغرى بالنسبة إلى" زيد" لكونها وقعت خبراً عنه والمعنى "غلام" أي "زيد منطلق". (46)

فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و"غلامه منطلق" صغرى لا غير لأنها خبر "أبوه غلامه منطلق " كبرى باعتبار "غلامه منطلق " وصغرى باعتبار جملة الكلام.

تقسيم الجمل بحسب الأداء النحوي:

وهو تقسيم بحسب الإعراب أو الموقع الإعرابي وتنقسم إلى نوعين:

1- الجمل التي لها محل من الإعراب:

الجملة من حيث هي جملة مستقلة بإفادة فائدة هي النسبة التامة بين طرفيها.(47)

فهي تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه وما كان من الجمل له محل من الإعراب فإنما ذلك لوقوعه موقع المفرد وسد مسده، فتصير الجملة الواقعة موقع المفرد جزءاً لما قبلها، فتحكم على موضعها بما يستحقه المفرد الواقع في ذلك. (48)

والجملة إن صح تأويلها بمفرد، كان لها محل من الإعراب، الرفع أو النصب أو الجر، كالمفرد الذي تؤول به ويكون إعرابها كإعرابه، فإن أولت بمفرد مرفوع كان محلها الرفع نحو: "خالد يعمل الخير"، فإن التأويل خالد عاملالخير، فإن أُولتَّ بمفرد منصوب، كان محلها النصب نحو: "كان خالد يعمل الخير " فإن التأويل كان خالد عاملاً للخير وإن أولت بمفرد مجرور، كانت في محل جر، نحو: "مررت برجل يعمل الخير" فإن التأويل مررت برجل عامل للخير.

والجمل التي لها محل من الإعراب هي سبع على المشهور:

1- الجملة الواقعة خبراً لمبتدأ في الأصل أو الحال.

فالأول نحو: "زيد قام أبوه" جملة "قام أبوه " في موضع رفع خبر زيد.

والثاني: نحو "إن زيداً أبوه قائم" فجملة "أبوه قائم" في موضع رفع خبر إن.

---

(46) ابن هشام، مغنى اللبيب، 497/1، خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 34/1.

(47) الكفوي، الكليات 341/1.

(48) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 284/3.

والفرق بينهما من وجوه:

أحدهما: إن العامل في الخبر على الأول المبتدأ وعلى الثاني إن.

ثانيهما: إن الخبر في الأول مُحْكم وفي الثاني منسوخ.

ثالثهما: إن الخبر في الأول يُلقى إلى خالي الذهن من الحكم والتردد فيه والثاني يلقى إلى الشاك أو المنكر في أول درجاته.

وفي بابي كان وكاد الخبر في موضع نصب فالأول نحو: چ ﯑ ﯒ ﯓ چ[49] جملة "يظلمون" من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لكان.

والثاني: نحو قوله تعالى: چ ﭽ ﭾ ﭿ چ[50] فجملة يفعلون في موضع نصب خبر كاد.

والفرق بينهما من وجوه:

أ- أن جملة خبر كان تكون جملة اسمية أو فعلية وجملة خبر كاد لا تكون إلا فعلية فعلها مضارع.

ب- أن خبر كان مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال:

أحدهما: أنه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين.

والثاني: أنه مشبه بالحال عند الغراء.

والثالث: أنه حال عند بقية الكوفيين.

بخلاف خبر كان فإنه منصوب بها بلا خلاف. [51]

---

(49) سورة البقرة، الآية "57".

(50) سورة البقرة، الآية "71".

(51) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 37/1 ينظر مصطفى الغلايني جامع الدروس العربية 285/3 ينظر على الجارم ومصطفى أمين النحو الواضح في قواعد اللغة العربية الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر (د. ت) 481/2.

2- الجملة الواقعة حالاً:

وهي تكون مرتبطة بالواو فقط، أو بالضمير فقط، أو بالضمير والواو.

فالأولى نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ[52] فجملة يبكون من الفعل والفاعل في محل نصب على حال من الواو، وعشاء منصوب على الظرفية.

والثانية: نحو: "جاء زيد يده على رأسه" فجملة "يده على رأسه" في محل نصب حال من زيد.

والثالثة: نحو قوله تعالى: چ گ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڈ چ[53] فجملة "هم ألوف" في محل نصب على الحال من "خرجوا". [54]

والجملة الاسمية إذا وقعت حالاً ولم يكن فيها ضمير عائد إلى ذي الحال، جرت مجرى الظرف، ولا تكون مُبينة لهيئة الفاعل أو المفعول بل تكون مبينة لهيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل ووقوعه على المفعول نحو: "لقيتك والجيش قادم". [55]

3- الجملة الواقعة مفعولاً:

وهي تقع في أربعة مواضع:

الأول: أن تقع محكية بالقول نحو قوله تعالى: چ ڈ ژ ژ ڑ چ[56] فجملة "إني عبد الله" في موضع نصب على المفعولية محكية بقال، والدليل على أنها محكية بقال، كسر همزة إن بعد دخول قال.

الثاني: أن تقع تالية للمفعول الأول في باب 'ظنَّ "نحو: "ظننت زيداً يقرأ" فجملة" يقرأ" من الفعل وفاعله المستتر فيه في موضع نصب على أنها المفعول الثاني لظن.

الثالث: أن تقع تالية للمفعول الثاني في باب "أعلم" نحو: "أعلمت زيداً عمراً أبوه قائم" فجملة "أبوه قائم" في موضع نصب على أنها المفعول الثالث "الأعلم" وإنما تقع تالية للمفعول الأول في باب أعلم لأن مفعوله الثاني مبتدأ في الأصل والمبتدأ لا يكون جملة.

الرابع: أن تقع معلقاً عنها العامل والتعليق إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجئ ماله صدر الكلام سواء كان العامل من باب علم أم من غيره.

فالأول نحو قوله تعالى: چ ہ ہ ہ ہ چ [57] " فأي الحزبين" مبتدأ ومضاف إليه، و" أحصى" خبره وهو فعل ماض لاسم تفضيل من الإحصاء على الأصح وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب سد مسد مفعولي "نعلم".

---

(52) سورة يوسف ، الآية "16".
(53) سورة البقرة، الآية "243".
(54) محمد محي الدين عبد الحميد، تنقيح الأزهري، ص 99.
(55) خالد بن عبد الله الأزهرية، موصل الطلاب 37/1، الكفوي، الكليات، 341/1.
(56) سورة مريم، الآية "30".
(57) سورة الكهف، الآية "12".

والثاني نحو قوله تعالى: چ ي ي ٻ ٻ چ[58] " فأيها مبتدأ ومضاف إليه و"أزكى" خبره وطعاماً تمييز، وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب ساده مسد مفعول ينظر المقيد بالجار، قال المصنف في المغنى لأنه يقال: نظريه فيه " ولكنه هنا عُلق بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول وهو من حيث المعنى طالب له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير "علم وظن "حتى يتضمن معناهما وعلى هذا تكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين. [59]

4- الجملة المضاف إليها:

ومحلها الجر فعلية كانت أو اسمية، ويكون المضاف إليها اسم زمان أو مكان.

فالجملة الفعلية نحو قوله تعالى: چ ي ي چ[60] فجملة" ينفع الصادقين صدقهم" في محل جر بإضافة يوم إليها.

والاسمية نحو قوله تعالى: چ ئه ئو ئو چ [61] فجملة "هم بارزون" من المبتدأ والخبر، في محل جر بإضافة يوم إليها والدليل على أن يوم فيهما مضاف عدم تنوينه.

ومنه قوله تعالى: چ ٱ ب ب ٻ چ [62] ومنه قوله تعالى: چ ڦ ڄ ڄ ڄ ڄ چ[63] وهنا إذا تختص بالفعلية على الأصح ومنها: "جلست حيث جلس زيد " أو حيث "زيد جالس" فتضاف للجملتين وإضافتهما للفعلية أكثر. [64]

وقد اتفق النحاة على جواز إضافة كل ظروف الزمان إلى الجملة، واتفقوا على أنه يجوز إضافة حيث وحده من بين ظروف المكان إلى الجملة، واختلفوا فيما عدا ذلك. [65]

5- الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم:

وهو " إن الشرطية وأخواتها"، إذا كانت مقترنة بالفاء، أو بإذا الفجائية، ومثال المقرونة بالفاء في قوله تعالى: چ چ[66] فجملة چ چ محلها الجزم لأنها جواب ما الشرطية.

ومثال المقرونة بإذا الفجائية نحو قوله تعالى: چ ڃ ڃ چ چ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ چ [67] فجملةچ ڌ ڌ ڎ چ محلها الجزم، لأنها جواب إن الشرطية.

والجملة الجوابية هنا تكون اسمية أو فعلية، خبرية أو إنشائية، مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية والمقرونة بإذا الفجائية لا تكون إلا اسمية والأداة إن خاصة. [68]

---

(58) سورة الكهف، الآية "19".
(59) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 41/1.
(60) سورة المائدة، الآية "119".
(61) سورة غافر، الآية "16".
(62) سورة الأنفال، الآية "26".
(63) سورة النصر، الآية "1".
(64) المرادي، توضيح المقاصد والمسالك 122/1 مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية 286/3 ينظر على الجارم مصطفى أمين النحو الواضح 481/2.
(65) محمد محي الدين، تنقيح الأزهرية ص 199.
(66) سورة البقرة، الآية "215".
(67) سورة الروم، الآية "36".

6- الجملة التابعة لمفرد:

وهي كالجملة المنعوت لها، ومحلها بحسب منعوتها، فإن كان منعوتها مرفوعاً فهي في موضع رفع وذلك نحو قوله تعالى: چ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ چ [69] فجملة چ ڳ ڳ ڳ چ من اسم لا وخبرها في محل رفع على أنها نعت ليوم.

وإن كان منعوتها منصوباً فهي في موضع نصب كالواقعة في نحو قوله تعالى: چ ئې ئى ئى ئد ى ى چ [70] فجملة" ترجعون" في موضع نصب على أنها نعت ليوماً.

وإن كان منعوتها مجروراً فهي في موضع جر في نحو قوله تعالى: چ چ [71] فجملة چ چ في موضع جر لأنها نعت ليوم. [72]

والجملة ليست معرفة ولا نكرة، لأنها من عوارض الذات، وهي لم تكن ذاتاً، وقولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير، يختص بالنعت للمفرد، وإنما جاز نعت النكرة بها دون المعرفة مع إنها لم تكن معرفة ولا نكرة لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة، كما تقول: "مررت برجل أبوه زيد" بمعنى "كائن زيد". [73]

---

(68) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 284/3 ينظر على الجارم ومصطفى أمين ، النحو الواضح 481/2 محمد محي الدين تنقيح الأزهرية ص 200، خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 55/1.

(69) سورة البقرة الآية "254".

(70) سورة البقرة، الآية "281".

(71) سورة آل عمران، الآية "9".

(72) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 55/1 ينظر على الجارم، ومصطفى أمين النحو الواضح 381/2.

(73) الكفوي الكليات 342/1.

7- الجملة التابعة لجملة لها محل من الإعراب:

وهي تكون في بابي النسق والبدل.

فالأول نحو:" زيد قام أبوه وقعد أخوه" فجملة قام أبوه في موضع رفع لأنها خبر المبتدأ، وكذلك جملة وقعد أخوه في موضع رفع أيضاً لأنها معطوفة على جملة قام أبوه التي هي خبر عن زيد فإن كانت معطوفة على الجملة الكبرى بأسرها " زيد قام أبوه" فلا محل لها لأنها معطوفة حينئذ على جملة ابتدائية، والأول أولى، لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين في الفعلية أو الاسمية أولى من تخالفهما.

والثاني: البدل نحو قوله:

أقولُ له أرحلْ لاَ تقِيمَنَ عِندْنا * وإلا فكُنْ في السِّرِّ والجهْرِ مُسلِما[74]

فجملة "لا تقيمن عندنا" في موضع نصب على البدلية من "أرحل"، وشرطه أن تكون الجمل الثانية أوفي بتأدية المعنى المراد من الأولى كما هنا فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته أولى، لأنها تدل عليه بالمطابقة، والأولى تدل عليه بالالتزام. [75]

الجملة التي لا محل لها من الإعراب:

بيان الجمل التي لا يكون لها محل من الإعراب:

بيَّن فيها ابن أم قاسم أن أصل الجملة ألا يكون لها محل من الإعراب لأن أصلها أن تكون مستقلة لا تتعدد بمفرد، ولا تقع موقعه.

والجمل التي لا محل لها من الإعراب سبع جمل هي:

---

(74) لم أعثر على قائله انظر عبد الرحيم بن عبد الرحمن، أبو الفتح العباسي ، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب بيروت 278/1.

(75) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 14/1 ينظر محمد محي الدين، تنقيح الأزهرية ص 203، مصطفى الغلايني جامع الدروس العربية، 284/3 على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح 481/2.

1- الابتدائية

وهي التي تأتي في صدر الكلام، أي التي تكون في مفتتح الكلام، حقيقة أو حكماً، ويدخل في هذا النوع كلَّ جملة منقطعة عما قبلها وذلك نحو قوله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ چ[76] وقوله تعالى: چ ٱ ب ب ب ب پ پ پ چ[77].

2- الواقعة صلة الموصول الاسمي:

وذلك نحو قوله تعالى: چ ۈ ۇ ۆ ۆ و و چ[78] فجملة "أنزل " صلة الذي، فصلة الموصول الاسمي تحتاج إلى رابط، وصلة الحرفي لا تحتاج إلى رابط كما في قوله تعالى: چ چ. [79]

3- الجملة المعترضة:

وهي التي تعترض بين شيئين متلازمين مفردين، أو مفرد وجملة، أو جملتين وهي تكون لإفادة الكلام تقوية أو تبيين وهو التوضيح أو تحسين الكلام. [80]

وللجملة المعترضة مواضع نذكر منها:

أ- التي بين المبتدأ والخبر كقول الشاعر:

وَ فيهِنَّ وَ الأَيامُ تَعثُرنَ بِالفَتى * نوادبلاً يَملَنَهُ وَ نَوائِحُ [81]

(76) سورة الكوثر، الآية "1".

(77) سورة يونس، الآية "62".

(78) سورة ص، الآية "1".

(79) محمد محي الدين، تنقيح الأزهرية، ص 99 خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 54/1، على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح، 2/ 481.

(80) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، 287/3 محمد محي الدين ، تنقيح الأزهرية، ص 200.

(81) البيت لمعن بن أوس، انظر أبو على الغالي، الأمالي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط 2 (1244هـ-1926م) 190/2.

ب- بين الفعل ومرفوعه نحو قول الشاعر:

وقد أدركتني والحوادثُ جمّةٌ * أسنّةَ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزلُ(82)

ج- بين الفعل ومنصوبه نحو قول الشاعر:

وَ بُدِّلَت وَ الدَهرُ ذو تَبَدُّلِ * هَيَفا دَبوراً بِالصَبا وَ الشَمأَلِ (83)

د- التي بين الشرط والجواب كقوله تعالى: چ ئې ئې ئى ئى ئد ى ى ي ي چ(84).

هـ- التي بين الحال وصاحبها نحو: سعيت وربّ الكعبة مجتهداً.

و- التي بين الصفة والموصوف نحو قوله تعالى: چ چ (85).

ز- التي بين حرف الجر ومتعلقه نحو: اعتصم أصلحك الله بالفضيلة".

ح- التي بين القسم وجوابه نحو قول الشاعر:

لَعَمري وَ ما عُمري عَلَيَّ بِهَيِّنٍ * لَقَد نَطَقَت بُطلاً عَلَيَّ الأَقارِ عُ(86)

4- الجملة التفسيرية:

وتسمى المفسرة وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفردو مركب وليست عمدة.

ففي تعريفها يخرج عنها صلة الموصول فإنها وإن كانت كاشفة وموضحة للموصول لكنها لا توضح حقيقة بل تشير إليها بحال من أحوالها.

والجملة المفسرة لضمير الشأن نحو: هو" زيد قائم" فهي لها محل من الإعراب بالاتفاق لأنها خبر والخبر عمدة في الكلام كالمبتدأ لا يصح الاستغناء عنها فوجب أن يكون لها محل من الإعراب وهي من حيث كونها خبر حالة محل المفرد لأن الأصل في الخبر الإفراد.

والتفسيرية ثلاثة أقسام:

أ- مجردة من حرف التفسير نحو قوله تعالى: چ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ھ ھ چ(87).

ب- مقرونة بأي نحو أشرت إليه أي أذهب.

ج- مقرونة بأن نحو: كتبت إليه أن وافنا. (88)

وقال أبو على الشلوبيني إن الجملة المفسرة تكون بحسب ما تفسره، فإن كان ما تفسره له محل من الإعراب فهي لها محل كذلك، وإلا يكن لما تفسره محل فلا محل لها. (89)

5- الجملة الواقعة جواباً للقسم:

---

(82) البيت للمتنبي ، ينظر أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الأنباري عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة بيروت 296/1.

(83) البيت لأبي النجم ينظر أبو على المرزوقي شرح ديوان الحماسة 415/1.

(84) سورة البقرة، الآية "24".

(85) سورة الواقعة، الآية "76".

(86) البيت للنابغة الذبياني، الكامل في اللغة 31/3.

(87) سورة الصف، الآيات "10-11".

(88) محمد محي الدين، تنقيح الأزهرية ، ص 200، مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 289/3.

(89) خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 64/1.

وهي لا يؤتي بها إلا لتأكيد الجملة المقسم عليها التي هي جوابها، والجواب متوقع للمخاطب عند سماع القسم.

وجملة الجواب سواء ذكر فيها فعل القسم وحرفه أم الحرف فقط أو لم يذكروا نحو: أقسم بالله لأفعلن وقوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ چ[90] وقوله: چ چ[91] بعد قوله تعالى: چ چ[92] والأيمان جمع يمين بمعنى القسم.

قال أحمد بن يحيى تعلب: الجملة الواقعة جواب القسم لا محل لها من الإعراب، إذ لا يجوز أن يقال: زيد ليقومن على أن ليقومن خبر عن زيد، لأن الجملة المخبر بها لها محل من الإعراب وجواب القسم لا محل له فيتنافيان.

وقد ورد عن ابن مالك في شرح التسهيل، السماع بما منعه نعلب من وقوع جمل جواب القسم خبراً واستشهد بقوله تعالى: چ ڈ ڈ ڈ ژ چ[93] فجملةچ ژ چ جواب القسم وهي خبر الذين، والجواب عما قال ابن مالك إن التقدير والذين أمنوا وعملوا الصالحات أقسم بالله لنبوئهم.

6- جملة جواب الشرط غير الجازم:

وهي كل جملة وقعت جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، لجواب إذا الشرطية نحو:" إذا جاء زيد أكرمتك" وجواب لو الشرطية نحو: "لو جاء زيد لأكرمتك " وجواب لولا الشرطية نحو: " لولا زيد لأكرمتك " فجملة جواب الثلاثة لا محل لها من الإعراب.[94]

أما الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا إذا الفجائية نحو: إن جاء زيد أكرمته فجملة أكرمته وقعت جواب لشرط جازم ولم تقترن بالفاء.

ولا بإذا الفجائية فلا محل لها فإن اقترنت بأحدهما كان في محل جزم كما تقدم.[95]

7- الجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب:

وهي نحو:" قام زيد وقعد عمرو" فجملة" قعد عمرو" لا محل لها من الإعراب لأنها معطوفة على جملة قام زيد، وهي ابتدائية لا محل لها من الإعراب، أما إذا قدرت الواو الداخلة على قعد للحال كانت قعد مقدرة والجملة بعدها محلها النصب على الحال من زيد.[96]

* فمن الملاحظ أن الجمل تستعمل استعمال المفرد ولا يعكس.
* والضابط في الجمل التي لها محل من الإعراب هي التي تقع موقع المفرد.
* الجمل التي ليس لها محل من الإعراب هي لا تقع موقع المفرد.

---

(90) سورة يس، الاية "3".
(91) سورة القلم، الآية "39".
(92) سورة القلم، الآية "39".
(93) سورة العنكبوت، الآية 58.
(94) الكفوي، الكليات 343/1، خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 65/1.
(95)خالد بن عبد الله الأزهري، موصل الطلاب 69/1.
(96) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 289/3 محمد محي الدين، تنقيح الأزهرية ص 200.

* ومن غير الأغلب فيها الجملة الواقعة بعد الفاء وإذا الفجائية، إذا كانت جواباً لشرط جازم، فإنها لا تقع موقع مفرد يقبل الجزم أصلاً لا لفظاً ولا محلاً ، فكان ينبغي أن تكون لا محل لها، مع أن محلها الجزم.

المبحث الثاني

ركنا الجملة وأهمية الاسم فيهما

الجملة في تعريف النحو هي: الكلام الذي يترتب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل. (97)

وهذه الجملة لابد أن يكون فيها ركنان أساسيان أو عمدتان يربط بينهما الإسناد وهو من أهم المصطلحات النحوية.

وقيل إن الإسناد المراد به المسند والمسند إليه وهما ركنا الجملة وفيهما عبارات مختلفة منها المسند والمسند إليه، والمحكوم به والمحكوم عليه، والمبتدأ والخبر، والموضوع* والمحمول*، وهذه أربعة ألفاظ لركني الجملة، ولكن مصدقها واحد، ولكن الاختلاف باختلاف الفنون، ففي مثال: "زيد قائم زيد" مبتدأ عند النحاة، ومحكوم عليه عند الأصوليين، وموضوع عند المناطقة، ومسند إليه عند البيانين و" قائم " خبر عند النحاة، محكوم به عند الأصوليين، محمول عند المناطقة، مسند عند البيانيين. (98)

تعريف المسند والمسند إليه:

1- المسند: هو ما حكمت به على شيء أو هو الشيء الذي حصل ووقع، أو لم يقع، أو طُلب حصوله.

2- المسند إليه هو: ما حكمت عليه بشيء، أو هو اللفظ الذي نسب إلى صاحبه فعل شيء أو عدمه أو طُلب منه ذلك. (99)

والمسند والمسند إليه هما ركنا الجملة سواء كانت جملة اسمية أو فعلية.

وهو مركب إسنادي تألف من مسند ومسند إليه نحو:" قام زيد، وزيد قائم".

والمسند والمسند إليه، يسمى كل منهما عمدة، لأنه ركن الكلام، فلا يستغني عنه بحال من الأحوال، ولا تتم الجملة بدونه، ومثالهما، "الصدق أمانة".

أنواع المسند والمسند إليه:

المسند: هو الفعل أو اسم الفعل، وخبر المبتدأ، وخبر الفعل الناقص، وخبر الأحرف التي تعمل عمل ليس وخبر إن وأخواتها.

---

(97) أحمد بن محمد الأندلسي، الحدود في النحو 174/1.

* الموضوع: مصطلح منطقي يراد به المسند إليه.

* المحمول: مصطلح منطقي وهو أحد أجزاء القضية الجملية، وهي ثلاثة أجزاء، المجهول والموضوع والنسبة فالمحمول المسند.

(98) الحازمي، شرح ألفية ابن مالك للحازمي 15/4 ينظر محمد بن محمد الرائض فتح المتعال على القصيدة المسامة بلامية الأفعال الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحقيق إبراهيم بن سلمان، ط(1417هـ-1418هـ) 17/1.

(99) عباس حسن، النحو الوافي، 38/1 مصطفى الغلاييني جامع الدروس العربية 13/1.

وهو يكون فعلاً مثل قوله تعالى: چ ٱ ب ب چ[100] وصفة مشتقة من الفعل مثل "الحق ابلج"واسماً جامداً يتضمن معنى الصفة المشتقة مثل:" الحق نور" "والقائم أسد" والتأويل الحق مضيء كالنور والقائم شجاع كالأسد. [101]

ومن الملاحظ أن المسند في الجملة الاسمية لا تجدد فيه، أو فعلاً متجدد الحدث.

أما المسند إليه:

هو الفاعل ونائبه والمبتدأ، واسم الفعل الناقص، واسم الأحرف التي تعمل عمل ليس واسم إن وأخواتها، واسم لا النافية للجنس.

فالفاعل مثل "جاء الحق " ونائب الفاعل مثل: يُثاب الطائعون و"المبتدأ مثل" الصبر مفتاح الفرج" واسم الفعل الناقص مثل قوله تعالى: چ ژ ژ ڑ ڑ ک چ [102] واسم الأحرف التي تعمل عمل ليس : "مثل ما زهيرُ كسولاً " و"تعز فلا شيء على الأرض باقياً ولات ساعة مندم، "إن أحد خير من أحد إلا بالعلم والعمل الصالح" واسم إن مثل قوله تعالى: چ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ چ[103] واسم لا النافية للجنس مثل: "لا إله إلا الله". [104]

المناسبة بين المسند والمسند إليه:

يشترط بعض النحاة المناسبة بين المسند والمسند إليه ولذلك قال ابن مالك: "باب الكلام وما يتألف منه" ولم يقل": "وما يتركب منه" لأنه إذ لم تكن مناسبة وهي إمكان إيقاع المسند من المسند إليه، فحينئذ ينتفي الكلام ولو وجد المسند والمسند إليه مثل: "قام زيد" هذا مركب ومؤلف، لأن القيام صفة وزيد موصوف فيمكن أن يقوم القيام بزيد إذا تمت المناسبة يبن الفعل والفاعل، لكن لو قلت: " قام الجدار"، أو طار الجدار، مركب من فعل وفاعل، على مذهب ابن مالك ليس بكلام، لأنه وإن وجد المسند والمسند إليه إلا أنه ليس بينهما مناسبة، فلا يمكن أن يطير الجدار أما على الظاهر وقلنا الجملة فعلية مركبة من فعل وفاعل وأسندنا فهو كلام.

أما المركب اصطلاحاً، فهو"ما تركب من كلمتين فأكثر حقيقة أو حكماً ". [105]

أهمية المسند والمسند إليه في الكلام:

للفظ المفيد عند النحويين هو أن يحسن سكوت المتكلم، بحيث لا يكون السامع منتظراً لشيء آخر من المتكلم، تحصل بهذا الشيء المنتظر تمام الفائدة، على أن يكون الكلام مشتملاً على ركني الإسناد وهو المسند والمسند إليه، متى ما أتي المتكلم بالفعل مع فاعله أو نائبه، أو المبتدأ مع خبره فحينئذ نحكم على أن الكلام قد تم، نقول: "قام زيد" فعل وفاعل، هل ينتظر السامع شيئاً آخر لا لكون الكلام قد تم.

---

(100) سورة المؤمنون الآية "1".
(101) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 13/1.
(102) سورة النساء الآية "17".
(103) سورة آل عمران، الآية "119".
(104) الجوهري، شرح شذور الذهب، 148/1,
(105) أحمد بن محمد بن مساعد الحازمي، فتح البرية في شرح نظم الأجرومية، 33/1.

أما في قولك:" ضربت " عند النحويين في اصطلاحهم هذه الجملة قد أفادت فائدة تامة، لوجود الفعل والفاعل، فالفائدة في مثل: "ضربت" من" ضربت زيد"، زيد هذا لم يذكر في اللفظ مع كون السامع ينتظره ولكن في الاصطلاح أن الفائدة التامة تحصل بوجود الفعل مع فاعله، فبالرغم من تعلق نفس المستمع بأن يعرف المضروب، ولذلك عند النحويين أن المفعول به زيد من الفضلات التي في الجملة يجوز أن يحذف، والفاعل عمدة لا يجوز حذفه، فمتى ما ذكر الفعل مع فاعله فحينئذ نحكم على أن الكلام قد تم، وأن الجملة قد استوفت ركنيها، أما تعلق نفس السامع للفضلات، كالمفعول به، والجار والمجرور، والظرف، والحال، والتمييز فهذا التعلق لا يؤثر على الكلام لكونه قد تم. (106)

إعراب المسند والمسند إليه:

وهما ركنا الجملة وهذه الجملة إما فعلية مكونة من فعل وفاعل أو اسمية من مبتدأ أو خبر.

فنجد أن الفعل ركن مهم في بناء الجملة الفعلية، وبعض أشكال الجملة الاسمية، والفعل موقع رئيسي في تأليف الجملة عامة وشدة اتصاله بالاسم، ولكن نجد النحويين اهتموا بالاسم خاصة، وجعلوا الجملة الاسمية محل عنايتهم ومحور بحثهم ودراستهم، وتولوا أمر الإعراب فيها دون الإعراب في الجملة الفعلية، ذلك أن عِلم النحو لديهم كان هو الإعراب، كما أشار إليه الزمخشري في المفصل. (107)

والإعراب يتناول في الجملة الاسمية جانبيها غالباً، المسند والمسند إليه على السواء لتغيير الأثر فيهما، حيث لا يتناول الجملة الفعلية إلا أحد جانبيها، وهو المسند إليه، أي الفاعل، أما المسند وهو الفعل فيحكمه البناء في معظم أحواله، فلا يتغير آخره بعوامل الإعراب، وقد تركوا لعلم الصرف أمر تصريف الفعل، في صيغه المختلفة ليعبر عن متباين دلالته. (108)

(106) أبو عبد الله أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي ، شرح الدرة اليتيمة 12/1.

(107) الزمخشري، المفصل 43/1.

(108) صلاح الدين الزعبلاوي، دراسات في النحو، موقع اتحاد كتاب العرب، 282/1.

1- إعراب المسند إليه:

المسند إليه لا يكون إلا اسماً وحكمه أن يكون مرفوعاً، حيثما وقع، إذا وقع فاعل نحو "فاز المجتهد أو نائب فاعل نحو: "ضُرب زيد "أو مبتدأ نحو "الحق منتصر" أو اسماً للأفعال الناقصة نحو:" كان عمرعادلاً " أو اسم الأحرف التي تعمل عمل ليس نحو:"ما زهيرُ كسولاً " إلا إن وقع بعد إن أو إحدى أخواتها فحكمه حينئذ أنه منصوب نحو :"إن عمرَ عادلُ ". (109)

2- إعراب المسند:

المسند يكون اسماً، مثل: نافع من قولك: "العلم نافع" واسم فعل، مثل:" هيهات المزار" وفعلاً مثل:" جاء الحق".

أما حكمه إن كان اسماً أن يكون مرفوعاً أيضاً، مثل : "الخبر " فائز" من قولك السابق فائز وفي خبر إن في قولك: "إن الحق غالبُ " إلا إن وقع بعد كان أو إحدى أخواتها، فحكمه النصب مثل: "كان علىٌ باب مدينة العلم".

وإن كان المسند فعلاً فيعرب على النحو الآتي:

أ-إن كان فعلاً ماضياً فهو مبني على الفتح أبداً كانتصر إلا إذا لحقته واو الجماعة، فيبني على الضم " كانتصروا" أو ضمير رفع متحرك، فيبني على السكون "كانتصرتً " و"انتصرتم" و"انتصرنا".

ب-إن كان المسند فعلاً مضارعاً، فهو مرفوع أبداً كينتصرُ ، إلا إذا سبقه ناصب، فينصب نحو:" لن تبلغ المجد إلا بالجد"، أو جازم فيجزم، نحو قوله تعالى: چ پ پ پ پ چ(110) وإن اتصلت به إحدى نوني التوكيد، يبني على الفتح، ليجهدنّ ويجتهدَنَ ، أو نون النسوة فيبني على السكون "كالفتيات يجتهدن".

ج- إن كان المسند فعل أمر، فهو مبني على السكون لبداً " كأكتب" إلا إن كان معتل الآخر، فيبني على حذف آخره "كاسع وأدع"، أو كان متصلاً بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة، فيبني على حذف النون " كاكتبا واكتبوا واكتبي " أو كان متصلاً بإحدى نوني التوكيد، فيبني على الفتح"كاكتبَّ واكتبَ ". (111)

تأخير وتقديم المسند والمسند إليه:

المسند والمسند إليه هما ركنا الجملة إذا كانت اسمية نحو: " أنا مؤمن " أو فعليه نحو: "قمت "ففي هذين المثالين ورد المسند والمسند إليه، إذ لا فرق بين تأخير المسند إليه وتقدمه، ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلاً أو مبتدأ، ولا بين أن يكونالمسند فعلاً أو وصفاً، فكلها تحتوى على الإسناد حيث لا فرق بين الإسناد المعنوي كما مر واللفظي في نحو: " زيد ثلاثي" ، وضرب فعل ماض، "ومن حرف جر" ، إذ لا يسند الفعل والحرف إلا محكوماً باسميتهما.

---

(109) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 13/1.

(110) سورة الإخلاص، الآية "3".

(111) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، 29/1-30.

وجاء في الكافية:

وإن نسبت لأداةٍ حكماً * فاحكِ أو أعربْ وأجْعلهَا اسماً (112)

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون، وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء.

أهمية الاسم في ركني الجملة:

المسند والمسند إليه هما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بداً، فمن ذلك الاسم المبتدأ أو المبني عليه، وهو قولك: "عبد الله أخوك" و"هذا أخوك" ومثل:" ذلك يذهب عبد الله" فلابد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.

يقول سيبويه: " الاسم أول أحواله الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع والجار على المبتدأ، ألا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء مادام مع ما ذكره لك إلا أن تدعه ، وذلك أنك إذا قلت: "عبد الله منطلق" ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: 'رأيت عبد الله منطلقاً "، أو 'مررت بعبد الله منطلقاً "، فالمبتدأ أول جزء، كما كان الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة. (113)

فمن الملاحظ من كلام سيبويه أن الأصل في الاسم الابتداء، وأنه لابد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء.

ونجد أن الكلام لا يتأتى إلا من اسمين أو من اسم وفعل، فلا يتأتى من فعلين، ولا حرفين، ولا اسم وحرف، ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة، لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابد له من طرفين مسند ومسند إليه.

ونجد الاسم بحسب الوضع يصلح أن يكون مسنداً ومسنداً إليه، والفعل لكونه مسنداً لا مسنداً إليه والحرف لا يصلح لأحدهما.

فالاسمان يكونان كلاماً لكون أحدهما مسنداً والآخر مسنداً إليه، وكذلك الاسم مع الفعل لكون الفعل مسنداً والاسم مسنداً إليه، والفعلان والفعل والحرف لا مسند إليه فيهما، والاسم مع الحرف إما أن يفقد منه المسند أو المسند إليه، والحرفان لا مسند إليه فيهما ولا مسند والكلمة لا إسناد فيها بالكلية.

وزعم ابن طلحة إن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام ك "نعم" و"لا" في الجواب، وردّ بأن قال: الكلام هو الجملة المقدرة بعدها.

وزعم أبو على الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو يا زيد وأجاب بأن ياء سدت مسد الفعل وهو أدعو أو أنادي.

---

(112) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح 33/1.

(113) سيبويه، الكتاب 23/1-24.

وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً في نحو: ما قام بناء على أن الضمير المستتر لا يعد كلمة. (114)

ولكن من الملاحظ أن الاسم أخذ الصدارة والأهمية في الإسناد إذ إنه الأول في الابتداء ويتكون منه المسند والمسند إليه فيكون كلاماً تاماً، وعند وروده مع الفعل يحتاج الفعل إليه.

فنجد إن من خواص الاسم كونه مسنداً إليه، لأن المسند إليه مخبر عنه في الأصل أو في الحال، ولا يخبر إلا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة، والفعل لا يدل على الذات إلا ضمناً، دلالة الفعل على فاعله دلالة تضمينية، لأن الفعل يدل ضمناً على الفاعل، والحرف لا يدل على معنى في نفسه. (115)

فللاسم أهمية كبيرة في ركني الجملة لأنه يمكن أن يمثل المسند والمسند إليه، ويمثل مع الفعل المسند إليه فنجد الفعل على الرغم من وجوده في ركني الجملة إلا أنه أضعف من الاسم وهذا الضعف يمكن أن يتمثل في أنه ضعف لفظي، وهو أن الفعل مشتق من المصدر، فالفعل فرع والاسم أصله، والفرع أضعف من الأصل.

وأما الضعف المعنوي، وهو أن الفعل محتاج دائماً إلى الاسم في الإسناد وليس كذلك الاسم، فإنه قد يسند إلى اسم مثله، ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله والفعل أثقل لقلة استعماله. (116)

(114) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع 52/1.
(115) الجوهري، شرح شذور الذهب 148/1.
(116) عباس حسن، النحو الوافي 204/4.

المبحث الثالث

الاسم بين العمد والتتمات

العُمْدَة بالضم ما يعتمد عليه واعتمد على الشيء أتكأ. [117]

وفي اصطلاح النحاة: " خلاف الفضلة وهو ما لا يصح حذفه من الكلام". [118]

والعمدة ما لا يستغنى عنه يعنى لا يصح الكلام بدونه، والعمد ما لا يتصور خلو الكلام منه. [119]

والكلام لابد له من إسناد والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه.

وأقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم وفعل، فلا يتصور خلو جملة اسمية أو فعلية من مرفوع، ولا يوجد كلام اصطلاحي لا يوجد فيه لفظ مرفوع، فقولك: " زيد قائم"، زيد مبتدأ مرفوع وقائم خبر مرفوع، وفي" قام زيد"، زيد، فاعل مرفوع، وقام فعل، "وضُرب زيد"، زيد نائب فاعل، إذ لا يتصور أن يوجد كلام ولا مرفوع فيه أبداً.

يقول ابن مالك:

أقلُ ما منه الكلام ركبوا * اسمان أو اسمُ وفعلُ كأركبوا

فحينئذ صار المرفوع عمدة، فالرفع مختص بالعمد.

والرفع في اللغة: العلو والارتفاع.

وفي الاصطلاح: على مذهب البصريين وهو" نفس الضمة وما ناب عنها" ، وعلى مذهب الكوفيين هو "تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها".

فالرفع هو إعراب العمد ووجه التخصيص أن الرفع أثقل فخص به العمد لأنها أقل إذ هي راجعة إلى الفاعل والمبتدأ والخبر وما شابههما. [120]

فالعمد ما كان ركناً في الإسناد، أي الأركان الأساسية للجملة وهي المسند والمسند إليه، كالمبتدأ والخبر في الجملة الاسمية والفعل والفاعل في الجملة الفعلية.

والإسناد لا يتأتي بدون مسند ومسند إليه فالاسم يكون مسنداً ومسنداً إليه، فلذلك صح أن يتألف الكلام من اسمين دون فعل ولا حرف.

المرفوعات عمدة الكلام وهي تسعة:

الفاعل، ونائبه، والمبتدأ، وخبره، واسم الفعل الناقص، واسم احرف ليس، وخبر الأحرف المشبهة بالفعل، وخبر لا النافية للجنس والتابع للمرفوع.

1- الفاعل:

هو المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه، نحو:" فاز المجتهد" والسابق فرسه فائز" فالمجتهد أسند إلى الفعل التام المعلوم، وهو فاز، والفرس أسند إلى شبه الفعل التام المعلوم، وهو السابق فكلاهما فاعل لما أسند إليه. [121]

---

(117) زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة المصرية بيروت صيدا ط 5 (1420هـ-1999م) 218/1.

(118) مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط، باب العين 626/2.

(119) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 155/2 ينظر محمد على عبد العزيز النجار، ضياء السالك 205/2.

(120) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع 81/1.

(121) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 233/2 ينظر الجوهري ، شرح شذور الذهب 230/1.

2- نائب الفاعل:

هو المسند إليه بعد الفعل المجهول أو شبهه، نحو يُكرمُ المجتهد والمحمود خُلقه ممدوح.

فالمجتهد أسند إلى الفعل المجهول، وهو يُكرم وخلقه أسند إلى شبه الفعل المجهول وهو المحمود كلاهما نائب فاعل لما أسند إليه.

ونائب الفاعل قائم مقام الفاعل بعد حذفه ونائب منابه. (122)

3- المبتدأ:

هو المخبر عنه وهو المسند إليه، الذي لم يسبقه عامل نحو: " الحق منتصر " فالحق مبتدأ.

والمبتدأ ثلاثة أقسام: صريح، نحو : " الكريم محبوب " وضمير منفصل نحو: "أنت مجتهد".

ومؤول نحو قوله: چ ک ک ک گ چ. (123)

4- الخبر:

هو المخبر به، وهو ما أسند إلى المبتدأ، وهو الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، والجملة المؤلفة من المبتدأ والخبر تدعى جملة اسمية نحو: "زيد قائم". (124)

5- اسم الفعل الناقص:

والمقصود بالفعل الناقص، ما يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول تشبيهاً له بالفاعل، وينصب الآخر تشبيهاً له بالمفعول به، وسميت ناقصة، لأنها لا يتم بها مع مرفوعها كلام تام، بل لابد من ذكر المنصوب ليتم الكلام.

واسم الفعل الناقص كما في اسم كان وأخواتها وكاد وأخواتها وهي التي تسمى أفعال المقاربة.

وكان وأخواتها هي: كان وأمسى وأصبح، وأضحى وظل، وبات، وصار، وليس، ومازال، وما أنفك، ما فتي، وما برح، ومادام، وذلك نحو: كان عمرُ عادلاً "فعمر" اسم كان مرفوع. (125)

وكاد وأخواتها أو أفعال المقاربة، وهي تعمل عمل كان وليس كلها تفيد المقاربة، وقد سمي مجموعها بذلك تغليباً لنوع من أنواع هذا الباب على غيره لشهرته وكثرة استعماله.

وكاد وأخواتها ثلاثة أقسام:

أ- أفعال المقاربة وهي ما تدل على قرب وقوع الخبر وهي كاد وأوشك وكرب مثل:" كاد المطر يهطل".

ب- أفعال الرجاء وهي ما تدل على رجاء وقوع الخبر وهي: عسى وحرى وأخلوق نحو: " عسى الله أن يأتي بالفتح".

ج- أفعال الشروع وهي ما تدل على الشروع في العمل، وهي كثيرة منها: أنشا، وعلق، وطفق، وآخر وهبَّ، وبدأ وابتدأ وجعل وقام وانبري نحو" "أنشأ خليل يكتب". (126)

---

(122) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 246/2.

(123) المرجع السابق ص 254 ، الجوهري ، شرح شذور الذهب 352/1.

(124) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 255/2- ينظر الجوهري، شرح شذور الذهب 360/1.

(125) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 285/1- الجوهري، شرح شذور الذهب ص 360.

6- الأحرف المشبهة بليس في العمل:

وهي أحرف نفي تعمل عملها، وتؤدي معناها وهي أربعة:" ما، ولا، ولات، وإن" نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ چ[127].

7- الأحرف المشبهة بالفعل:

وهي ستة إنّ، وأنّ، وكانُ، ولكنّ، وليت، ولعل" وحكمها أنها تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمى خبرها نحو: "إن الله رحيمٌ" ، كأن العلم نور فبخرها اسم مرفوع وهو عمدة لا يجوز حذفه.

8- لا النافية للجنس:

هي التي تدل على نفي الخبر عن الجنس الواقع بعدها على سبيل الاستغراق أي يراد بها نفيه عن جميع أفراد الجنس نصاً، لا على سبيل الاحتمال، ونفي الخبر عن الجنس يستلزم نفيه عن جميع أفراده، نحو: " لا رجل أفضل من زيد" .[128]

9- التابع للمرفوع:

فهو كل اسم تابع لمرفوع قبله.

فالعمدة ما ليس بفضلة، وأنه لا يجوز حذفه لأنه هو ركن الإسناد، فمثلاً في الفاعل لا يجوز حذفه لأنه عمدة، هذا على مذهب البصريين، وأجاز الكسائي جواز حذف العمدة الفاعل.

وأما عند ابن مالك فهو يرى عدم جواز حذف الفاعل ويظهر ذلك في قوله:

وبعد فعلٍ فاعلٍ فإن ظَهَرْ * وإلا ضميراً استتر[129]

فنجد ابن مالك في هذا لم يقل أتركه محذوفاً، فدل على أنه لابد منه، إما ظاهراً أو مستتراً، إذ لا يجوز حذفه البتة عنده إلا في المسائل المستثناة، مثل إذا علم فلا حاجة إلى ذكره نحو قوله تعالى: چ ٹ ٹ چ[130] وإما للجهل به.[131]

والأصل في العمدة أنه لا يجوز حذفه.

التتميم:

هو الإتيان بفضلة مقيدة في كلام لا يوهم خلاف المراد.[132]

والتتميم هو زيادة فضلة.[133]

---

(126) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 286/2.

(127) سورة ص، الاية "3".

(128) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 330/2.

(129) ابن عقيل، شرح الألفية 368/1.

(130) سورة النساء الآية "28".

(131) الحازمي، شرح ألفية ابن مالك 8/52- ابن عقيل شرح الألفية 369/1.

(132) عبدا لمتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة، الناشر: مكتبة الآداب ط 17 (1426هـ-2005م) 88/2- ينظر على بن محمد الجرجاني التعريفات، باب التاء 51/1.

(133) أحمد بن إبراهيم مصطفى الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ضبط وتوثيق يوسف العجيلي، الناشر المكتبة العصرية بيروت 205/1.

والتتميم: هو من قولهم: تممه إذا أكمله، وهو في مصطلح البيان عبارة عن تقييد الكلام لفضلة لقصد المبالغة، أو للصيانة عن احتمال الخطأ أو لتقويم الوزن.[134]

والفضلة هي البقية من كل شيء[135] وهي عند أهل العربية بما يقابل العمدة.

فالفضلة والتتميم بما يقابل العمدة، وهو المشهور عند النحاة أي خلاف العمدة.

وقيل: الفضلة ما يمكن أن يستغنى عنه في الأغلب. [136]

(134) يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم الحسين، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الناشر، المكتبة العصرية بيروت ط 1 (1423هـ) 57/3.

(135) نشوان بن سعيد الحميري، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم 5202/8 -ينظر الزبيدي، تاج العروس، باب فضل 172/20 ينظر محمد بن على بن القاضي، كشاف اصطلاحات الفنون، حرف الألف، 1278/2.

(136) عباس حسن، النحو الوافي 263/2.

وقيل: هي ما ليس ركناً في الإسناد[137] وإن كانت لازمة لصحة المعنى.

فالفضلة اسم يذكر لتتميم معنى الجملة، وليس أحد ركنيها: المسند والمسند إليه "كالناس" من قولك: "رشد الأنبياء الناس" فأرشد مسند، والأنبياء مسندإليه، والناس فضلة، لأنه ليس مسنداً ولا مسنداً إليه، وإنما أتى به لتتميم معنى الجملة، وسميت فضلة لأنها زائدة عن المسند والمسند إليه.

والفضل في اللغة الزيادة[138] والمقصود بها العناصر غير الأساسية في الجملة أي هي العنصر الذي يأتي بعد تمام الجملة واستيفاء أركانها الأساسية فهي عكس العمدة.

حكم الفضلة:

حكمها أنها منصوبة دائماً حيثما وقعت مثل: "يحترم الناس العلماء" "أحسنت إحساناً".

والنصب لغة: الاستقامة والاستواء.

واصطلاحاً: على مذهب البصريين هو نفس الفتحة وما ناب عنها، وعلى مذهب الكوفيين هو" تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها". [139]

والذي يقتضي نصب الفضلات أي وجه التخصيص بالنصب، أن الفضلات كثيرة، إذ هي: المفاعيل الخمسة والمستثني والحال، والتمييز، وقد يتعدد المفعول به إلى اثنين وثلاثة، وكذلك المستثني، والحال إلى ما لا نهاية له، وما كثر تداوله، فالأخف أولى به وهو النصب، الذي هو أخف من الرفع الذي اختصت به العمد وهو أثقل إذ أنه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة. [140]

الفضلات:

وهي كثيرة منها المفعولات وهي:

1- المفعول به:

هو ما وقع عليه فعل الفاعل نحو:"ضربت زيداً".

2- المفعول المطلق:

هو المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه، أو عدده نحو:"ضربت ضرباً" وفزت فوزاً باهراً " وقوله تعالى: چ ج ج چ چ[141].

3- المفعول فيه:

وهو المسمى ظرفاً وهو اسم ينتصب على تقدير "في" يذكر لبيان زمان الفعل أو مكانه نحو: "سافرت ليلاً " وجلست أمام المنبر" . [142]

---

(137) جمال الدين بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك 249/2.

(138) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 24/1.

(139) أحمد بن عمر الحازمي، فتح رب البرية 105/1.

(140) السيوطي، همع الهوامع 81/1 ينظر الصبان حاشية الصبان 366/1.

(141) سورة الحاقة، الآية "14".

(142) مصطفى الغلاييني، جامع العروس العربية 48/3.

4- المفعول معه:

هو الاسم الفضلة التالي واو المعية مسبوقاً بفعل أو ما فيه معناه وحروفه نحو: "سرتُ والنيل " و"أنا سائر والنيل". [143]

5- المفعول له:

وهو المصدر الفضلة المُعلّلْ لحدث مشاركة في الزمان والفاعل نحو: "قمت إجلالاً لك" ويقال له المفعول لأجله ومن أجله. [144]

ومن الفضلات أيضاً.

6- الحال:

وهو وصف فضلة مسوق لبيان هيئة صاحبه أو تأكيد عامله، أو مضمون الجملة قبله، نحو قوله تعالى: چ ڈ ۀ چ[145].

وقوله: چ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ چ [146] وقوله تعالى: چ ڈ ٹچ[147] وقوله تعالى: چ چ[148]. [149]

7- التمييز:

هو اسم نكرة فضلة رفع إبهام اسم أو إجمال نسبة نحو:" عندي شبر أرضاً "، و"طبت نفساً " . [150]

8- المستثني:

هو الاسم الواقع بعد إلا الواقعة بعد جملة مثبتة نحو:"قام القوم إلا زيداً ". [151]

ومن المنصوبات ما شابه الفضلة حيث أنها عمد في الأصل إلا أنها شابهت الفضلة فجرت مجراها وهي:

9- خبر كان وأخواتها:

فالخبر هو المسند إلى اسمها بعد دخولها نحو:"كان زيدُ عالماً ".

10-اسم إنّ وأخواتها:

نحو : 'إنّ الله رحيم".

ومفعولي ظل واسم لا النافية للجنس.

حذف الفضلة:

---

(143) الرضي، شرح الكافية 184/1، ينظر الصبان حاشية لاصبان 197/2.
(144) مرعي بن يوسف الحنبلي، دليل الطالبين 55/1، الجوهري، شرح شذور الذهب 428/2.
(145) سورة القصص الآية "18".
(146) سورة يونس، الآية "99".
(147) سورة النمل الآية "19".
(148) سورة النساء، الآية "79".
(149) محمد عيد، النحو المصفي 45/1.
(150) ابن عقيل شرح اللفية 509/1 - ينظر الجوهري شرح الشذور 463/2.
(151) ابن عقيل شرح الألفية 460/1.

نجد أنه يمكن أن يخلو الكلام من منصوب الذي هو الفضلة، وهو ليس بعمدة، فلا تقول: الفضلة ما يستغنى عنه، وقد اشتهر عند كثير من المتأخرين، بل الفضلة ما ليس بعمدة، لأنه الذي يستغنى عنه هو الذي يصح حذفه، ويصح التركيب بدونه نحو:"ضربت زيداً " يصح أن تقول:" ضربت" وتحذف المفعول به، ويصح الإخبار بإحداث الضرب ونسبته إليه فيقفل جانب المفعول به إذا عُلم.

فإذاً الفضلة ما ليس ركناً في الإسناد، لأن هذا التعريف يشمل ما يمكن الاستغناء عنه وما لا يمكن، أن بعض الفضلات لا يصح الاستغناء عنها البتة كالحال في نحو قوله تعالى: چ

چ[152] "مرحاً " حال لا يمكن الاستغناء عنها، فلا يصح أن يقال: ولا تمش في الأرض "لأن" لو حذفت الحال صار النهي في عموم المشي فهو لا يجوز على الرغم من اتفاق النحاة على أن الحال فضلة. [153]

وقال ابن مالك في ذلك:

وحذفِ فَضْلَةٍ إجِزْ إن لمْ يَضُرْ * كحذفِ ما سِيقَ جواباً أو هُدِرْ [154]

فيجوز حذف الفضلة إن لم يضر، كقول:" ضربت زيداً بحذف "زيد"، ومنه قوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ چ[155] وقوله تعالى: چ گ گ گ چ[156] والتقدير حتى يعطوكم الجزية فإن ضر حذف الفضلة لم يجز حذفها، كما إذا وقع المفعول في جواب سؤال، نحو: أن يقال: "من ضربك؟ فتقول: "زيداً " أو وقع محصوراً نحو: "ما ضربت إلا زيداً " فلا يجوز حذف زيد في الموضعين. (157)

فمن الملاحظ من كلام ابن مالك أنه لا يجوز حذف الفضلة إلا إذا ضرّ هذا الحذف.

فالحذف لا يكون إلا اقتصاراً أو اختصاراً فيجوز حذف الفضلة اقتصاراً بالقاف وهو الحذف بلا دليل، أي بلا قرينة أما حذف الاختصار لا يكون إلا بدليل فإذاً يجوز الحذف مطلقاً سواء كان اقتصاراً أو اختصاراً فمثلاً في المفعول به حتى ولو لم يذكر ولم يعلمه السامع لأنه فضلة وليست عمدة في الأصل فتقول:" ضربت". [158]

وخلاصة الموضوع أن العمد اختصت بالرفع والفضلات اختصت بالنصب وذلك للتوسع في الفضلات والحصر في العمد.

وأن هناك ما يجوز أن يكون عمدة وفضلة، فهذا يجوز فيه الرفع والنصب وذلك كالمستثني في كلام منفي ذكر فيه المستثني منه، نحو: "ما جاء أحدُ إلا سعيداً أو سعيدُ".

---

(152) سورة الإسراء الآية "37".
(153) أحمد بن عمر الحازمي، فتح رب البرية، 157/1 ينظر محمد عبد العزيز النحار، ضياء السالك 98/2.
(154) ابن عقيل، شرح الألفية 423/1.
(155) سورة الليل، الآية "5".
(156) سورة التوبة، الآية "9".
(157) ابن عقيل، شرح الألفية 423/1.
(158) المرادي، توضيح المقاصد 627/2.

فإن راعيت المعنى رفعت ما بعد إلا لوجود الإسناد، لأن عدم المجئ إن أسند إليه أحدُ مسند إلى سعيد ثابت له، وإن راعيت اللفظ نصبته لأنه في اللفظ فضلة لاستيفاء جملة المسند والمسند إليه.

فإذا ذكر المستثني منه والكلام مثبت، نصب ما بعد إلا حتماً، لأنه فضلة لفظاً ومعنى، نحو:"جاء القوم إلا سعيداً".

وإن حذفت المستثني منه من الكلام، رفعت في مثل: " ما جاء إلا سعيدٌ"، لأنه مسند إليه ونصبت في مثل: " ما رأيت إلا سعيداً لأنه فضلة". (159)

(159) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 240/1.

المبحث الرابع
دور الاسم في تنمية الجمل واقتصارها

تنمية الجملة العربية:

تتنوع الجملة العربية بين الاسمية والفعلية، ولكل منها ركنان أساسيان الركن الأول من الاسمية والثاني من الفعلية يجب أن يكون اسماً، والركن الثاني من الاسمية يتنوع بين الاسم والفعل والحرف، أما الأول من الفعلية فإنه يكون فعلاً أو ما يعمل عمله، من اسم الفعل والصفات المشبهة.

ففي كثير من الحالات لا يكفى التعبير بالركنين الأساسيين في الجملة فقط عن كل ما نريد التعبير عنه.

لذا فقد تكون هناك لواحق للركنين الأساسيين تضيف معاني جديدة للمعنى الأساسي. (160)

فيمكن أن تستخدم تنمية جمل محددة بإضافة واحد من مكملات الجملة ويمكن أن تكون تنمية الجملة بأكثر من واحد من المكملات ومن المكملات مثلاً توابع المسند إليه ومنها:

1- الوصف:

وهو يكون تبيناً في المسند إليه نحو قوله تعالى: چ پ پ پ پ ٹ ٹچ(161) فالذين وصف للمتقين مفسراً له كاشفاً عن معناه، فأضاف معنى جديداً.

ويمكن أن يكون الوصف للمدح، أي إفادة المدح بالوصف نحو: "جاء زيد العالم" ومنه قوله تعالى: چ پ پ پ چ(162) فيه زيادة على ركني الجملة فبإضافة الزيادة تكون الجملة منماة.

ويكون الوصف للتخصيص أي تخصيص المسند إليه نحو: " زيد التاجر عندنا".

فعند النحويين الوصف إما مخصص وإما موضح فالمخصص يكون في النكرات نحو: "جاء رجل عظيم "هذا تخصيص.

أما الموضح فيكون في المعارف نحو: جاء زيد التاجر فهذا توضيح.

فالتخصيص عند البيانين أعم من التخصيص عند النحويين لأنه عند النحويين تقليل الاشتراك فقط وعند البيانين تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال.

عند النحويين التوضيح تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات، نحو: جاء رجل عالم، فرجل يشمل " الجاهل والعالم" فإذا قلت: "عالم" ، قللت الاشتراك، فإذاً من هو العالم، زيداً أو عمراً أو خالداً بقي الاشتراك غير أن تقول "جاء رجل".

والتوضيح عند النحويين: عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو: زيد التاجر " عندنا فإن وصفته بالتاجر يرفع احتمال غيره. (163)

---

(160) إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي ص 19.

(161) سورة البقرة، الآيات "2-3".

(162) سورة الفاتحة، الآية "2".

وقد يكون الوصف للتعيين نحو:" جاءني رجل واحد" فكلمة واحد تدل على التعيين لأن ما دلّ عليه بالمنطوق "واحد"ليس في قوة ما دلَّ عليه بالمفهوم في "رجل دل" على الواحد بالمفهوم.

يقول الناظم فيما تقدم

والوصفُ للتبين والمدحُ * والتَخصِيْصُ والتعيْنُ (164)

ومن أنواع المكملات التي تضيف معنى:

2- الحال:

وقد تذكر الحال في الجملة لتؤدى مهمتها المعنوية، وهي بيان هيئة الفاعل أو المفعول نحو: "أقبل أخي ضاحكاً، و"أكلت الفاكهة ناضجة"، ومنها قوله تعالى: چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍچ[165] وقوله: چ چ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍچ[166] فكلمة " كسالي ولاعبين" توقف على ذكرها المعنى المراد وإذا حذفت فسد المعنى.

3- الظرف:

وهو من مكملات الجمل نحو قولك: "سافرت أو وصلت المدينة صباحاً " .

4- التوابع العطف والبدل والتوكيد:

ففي التأكيد : "مثلاً جاء القوم كلهم " فكلهم أفادت دفع توهم عدم إرادة الشمول بالمسند إليه وهو القوم.

العطف:

وفيه إذا جعل المسند إليه معطوفاً عليه غيره بأحد الحروف المشهورة نحو: جاء زيد وعمرو "من غير دلالة على تفصيل الفعل، فالفعل واحد هو المسند وأن المجيئين كانا معاً فهنا الواو المطلق للجمع ولثبوت الحكم للتابع والمتبوع. (167)

البدل:

نحو: "جاءني زيد أخوك ففيه تقريراً لما يقال، أي أنه يزيد المسند إليه تقريراً أي تقرير الأمر في نفس السامع ففيه نوع تقوية وتوكيد لأنه فيه نسبة تكرار العامل، فالإبدال من المسند إليه لزيادة التقريب وفائدته المبالغة، وسبب التقرير هنا تأكيد المعنى لتكرير العامل، ففي قوله تعالى:

---

(163) عبدا لمتعال الصعيدي، بغية الإيضاح 99/1- ينظر أبو عبد الله أحمد بن محمد بن مساعد الحازمي، شرح مائة المعاني والبيان 7/5.

(164) ينظر أبو عبد الله الخازمي ، شرح مائة المعاني والبيان 8/6.

(165) سورة النساء، الآية "142".

(166) سورة الأنبياء، الآية "16".

(167) عباس حسن، النحو الوافي 48/2 ينظر عبد العال الصعيدي بغية الإيضاح 105/1.

چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ[168] ففيه زيادة تقرير لأنه إذا طرق السمع أولاً مبهماً ثم عُقب بالتفسير تمكن عنده. [169]

والتنمية في الجمل هي تسمى بالجمل الممتدة وهي ما تجاوزت الركنين الأساسين بمكملات متنوعة زادت في معناها نحو :" أشرقت الشمس صباحاً بنورها الساطع " فجملة أشرقت الشمس هي الأساس والبقية مكملات فيها.

اقتصار الجمل:

تعريف الاقتصار لغة هو: عند النحويين هو الحذف لا لدليل. [170]

والحذف في الجمل يكون اقتصاراً واختصاراً والفرق بينهما أن حذف الاقتصار بالقاف هو حذف بلا دليل، بلا قرينة، تحذف الكلمة ولايدل عليها شيء.

والاختصار بالخاء هو حذف بدليل إذاً فرقاً بين النوعين. [171]

وهنا نتحدث عن الحذف عامة سواء كان اقتصاراً أو اختصاراً.

والحذف يراد به في النحو إسقاط كلمة من بناء الجملة، وقد تكون هذه الكلمة ركناً من أركانها، كالمبتدأ أو الخبر، أو الفعل، ويؤدى هذا الحذف إلى زيادة رونقها وصيانتها من الترهل والثقل الذي يحدثها ذكر المعلوم للقرينة، فهي تامة المعنى من دون مكملات تتكون من المسند والمسند إليه نحو: أشرقت الشمس.

والأصل في الكلام العربي أن يكون المسند والمسند إليه مذكورين، ولا يصح الحذف، لأن الحذف ضد الأصل، والذكر هو الأصل، والحذف فرع عنه، لأن الذكر لا تشوق النفس إلى ذكر الموجب بخلاف حذفه، لأنه الأصل ولكن لو حذف قيل: لم حذف؟[172]

والحذف قد يكون في المبتدأ أو الخبر، فكل منهما قد يغيب عن الكلام إذا دل سياق الكلام وظروفه على الغائب دون وجوده، فيعتبر كأنه موجود ذهنياً، ليكمل هذا العمل الذهني الموجود الباقي منهما فتتم الجملة بالطرف المنطوق فعلاً، والطرف المقدر ذهناً، ومن ذلك قوله تعالى: چ ڀ ٺ ٺ چ[173] أي دائم.

ولكن قد ينقلب هذا الحذف أمراً لازماً فلا يمكن النطق بالمحذوف إطلاقاً لعدة وجوه ويشمل كل من المبتدأ والخبر.

ففي حذف المسند إليه وهو المبتدأ فلا يحذف إلا إذا كانت هناك فائدة، وهي التي يتكلم عنها أهل البيان والنحاة، بأن المسند إليه إذا كان معلوماً يجوز حذفه، كما قال الناظم:

---

(168) سورة الفاتحة، الآيات "6-7".
(169) عبد العال الصعيدي، بغية الإيضاح 104/12.
(170) جلال الدين القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة 194/3.
(171) الحازمي، شرح ألفية ابن مالك للحامي، 10/52.
(172) محمد عيد، النحو المصفي 203/1.
(173) سورة الرعد، الآية "35".

وحذفُ ما يُعلمُ جائزٌ * تقول زيد بعد مَنْ عِنْدَكما(174)

فيقول أهل البيان حذف المسند إليه يكون للعلم بالمحذوف، لأن القاعدة العامة في باب النحو أن ما لا يعلم لا يجوز حذفه، ذكرها في باب المبتدأ لكنها عامة في المبتدأ وغيره.

فالحذف يكون للعلم بأن يكون السامع عارفاً بالمسند إليه المحذوف لوجود القرائن، كجواب السؤال مثلاً: أين زيد؟ في الدار ففي الدار جار ومجرور خبر متعلق بمحذوف وهو المبتدأ وهو زيد، حذف للعلم به وقرينته كونه واقع في جواب سؤال. (175)

ومن وجوه حذف المسند إليه، حذف للصون، أي صوته عن ذكره بلسانك تعظيماً له فهو أعلى من أن تذكره كما في قول الشاعر:

نجومُ سماءٍكلما أنقضَّ كوكبٌ * بَدَأ كوكبُ تأوىإليه كواكبُ (176)

أي "هم نجوم سماء"، فهي خبر لمبتدأ محذوف، وهو المسند إليه، ومنه " رب السموات والأرض " أي هو رب السموات والأرض.

ويمكن أن يكون العكس تحقيراً، فتصون لسانك أنت عن ذكره تحقيراً له، وذلك نحو قولك: "فاسق"، " فاجر" ، يعنى: " زيد فاسق" وتحذف المسند إليه.

وقد يحذف للإنكار، إذا احتجت أن تنكر ذلك تقول: "فاجر ظالم " إذا طعنت في شخص، فلك أن تنكر، تقول: ما قصدته لم تسمه فلو قلت:" زيد فاسق"، لقامت البينة عليك.

وقد يحذف احترازاً وهو الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، أي الاحتراز عن التكلم بما لا فائدة فيه في الظاهر بدلالة القرينة عليه، في حالة العلم بالمسند إليه، لأنه معروفاً بين المتكلم والمخاطب لأن ذكره يكون لغواً من الكلام، كما سبق في قولك: أين زيد؟ فتقول: في الدار" فالحذف هنا يكون لأجل الاحتراز عن العبث.

وقد يحذف لأجل اختبار حال السامع هل ينتبه أم لا؟ نحو:" أول جامع للصحيح فهذا خبر مبتدأه محذوف وهو البخاري. (177)

يقول الناظم في ذلك:

ولِلحذفُ للصوَّنِ والإنكارِ * والأحترازِ والاختِبارَ

وفي مسألة التقديم والتأخير في المبتدأ أو الخبر قد يكون هناك اقتصار في الجملة وذلك في استخدام الفصحى، حيث يوجد ترتيب مطلق يميز المبتدأ من الخبر وذلك في ظروف الكلام التي تعين المحكوم عليه من الحكم حيث الأول هو المبتدأ تقدم أم تأخر والثاني الخبر تقدم أم تأخر، فهذا الإطلاق بين الاثنين يصير مقيداً بتحديد موضع المبتدأ والخبر على التفصيل.

---

(174) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 243/1.

(175) ابن جني اللمع 30/1 ينظر المرادي، توضيح المقاصد والمسالك 485/1 - ينظر ابن هشام أوضح المسالك 214/1.

(176) لم أعثر على قائله ، انظر حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ت) 24/2.

(177) أبو عبد الله أحمد بن عمر الحازمي، شرح مائة المعاني والبيان 5/50.

ففي حالة وجود تقدم المبتدأ وتأخر الخبر يكون الترتيب هو الوسيلة الوحيدة لمعرفة المبتدأ أو الخبر، فإن الخبر لو تقدم لأدى إلى ارتباك في تحديد وظائف الكلمات في الجملة الاسمية، أو اختلاط الاسمية بالفعلية تقول: " الأصدقاء المخلصون" ويقول الرسولρ "الدين المعاملة" فالكلمتان " الأصدقاء والدين" مبتدان و" المخلصون والمعاملة" خبران ولو تقدم الخبر لا ختلط الأمر فهذا يكون تقيداً للجملة لا تتعداه.

وفي جملة "الحق ينتصر" و"الباطل يندحر" إذ لو تقدم الخبر فقلنا: "ينتصر الحق"، ويندحر الباطل" لأدى لاختلاط الاسمية بالفعلية والمتكلم يقصد الأولى.

ومن الترتيب بين المبتدأ والخبر أن يوجد دليل لفظي يحدد موضع المبتدأ والخبر، فموجب هذا الدليل أن يأتي المبتدأ أولاً أو أن يتأخر الخبر أخيراً، نحو : "ما غرض الدين في بيان الخير والشر"، فوجد أن أسماء الاستفهام ومنها الشرط تأتي في بداية الكلام فإن كان المبتدأ واحدة منها وجب تقدمه. (178)

وخلاصة ذلك أن يتقدم المبتدأ ويتأخر الخبر حتماً إذا كان الترتيب وحده هو الذي يهدينا في التعرف عليهما، أو كان في الجملة دلالة لفظية تحدد موضع المبتدأ أولاً والخبر أخيراً.

حذف الفاعل:

ومن مواضع الاقتصار في الجمل حذف الفاعل، إذ الأصل فيه أن يكون مذكوراً مثل: "طال الليل" وسهر المتعبون أما حذفه بالرأي المشهور ممنوع إلا في مواضع، وتسوق كتب النحو حديث الرسولρ في حذف الفاعل: " لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن"(179) إذ يُشعر الحديث أن فاعل يشرب محذوف إذ لا يمكن أن يكون ضميراً يعود على الزاني، لأن هذا غير ذاك، فاختلف فيه، والمشهور أن فاعله ضميراً مستتراً يعود على الشارب، من مضمون الكلام. (180)

ويجب حذف الفاعل أن يقام مقامه اسم مرفوع النائب عنه فوجوب الحذف يقتضي أن الفعل لا يخلو من فاعل، فلما حذف الفاعل على الحقيقة، استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل، فلهذا وجب أن يقيم مقامه اسماً مرفوعاً، ألا ترى أنهم قالوا:" مات زيداً وسقط الجدار" ، فرفعوا هذه الأسماء، وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة، وإن شئنا فعلينا الرفع في المفعول الذي قام مقام الفاعل لعلة أخرى وهو جملة على الفاعل، ألا ترى أنك قد تقتصر على الفاعل وحده في الفعل المتعدي فلا تذكر المفعول كقولك "ضربت" وُ" أكرمت" فإذا جاز إسقاطه في هذا الموضع من غير إقامة شيء مقامه، فلذلك أيضاً إذا أقيم مقام الفاعل لم يجب أن تقيم غيره مقامه فتقول أن المفعول يصبح

---

(178) محمد عيد، النحو المصفي 203/1.

(179) ينظر محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر على أمور رسول اللهρ تحقيق: محمد زهير بن ناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط 1 (1422هـ).

(180) محمد عيد، النحو المصفي 399/1.

فاعلاً للفعل، وقد قام مقام الفاعل، فلهذا وجب تغيير الفعل، وإنما غير أوله بالضم، لأن الضم من علامات الفاعل نحو: "ضُرب زيد" وكان هذا الفعل دالاً على فاعله. (181)

ومنه حذف الفاعل للعلم به كما في قول الشاعر:

عُلِّقْتُها عرضاً وعُلقتُ رجلاً * غيري وعُلق أخرى غيرها الرَّجُل(182)

بنى الشاعر الأفعال الثلاثة للمجهول بعد أن حذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى، وذلك لقصد تصبح النظم، لأنه لو قال: "علقني الله إياها وعلقها رجلاً غيري وعلق الله أخرى ذلك الرجل، لطال الكلام ولما استقام الوزن. (183)

فمن الملاحظ أن اقتصار الجمل يأتي بعدة طرق من الحذف أو الترتيب ويكون لوجود قرينة أو استقامة وزن وغيرها.

(181) محمد بن عبد الله، علل النحو 277/1، ينظر العكبري، اللباب 157/1، ابن هشام، أوضح المسالك 119/2.

(182) البيت لعنترة بن عمر بن شداد العبسي، ينظر: الجندي، تاريخ الأدب الجاهلي، الناشر: مكتبة دار التراث، ط (1412هـ-1991م) مطبعة دار التراث الأول 312/1.

(183) ابن هشام، أوضح المسالك 119/2، ابن عقيل شرح الألفية 111/2، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية 147/2.

الفصل الرابع
تمثلات الاسم في أقوال النحاة وأمثلتهم

المبحث الأول

الاسم بين البناء والإعراب

تعريف الإعراب:

الإعراب لغة: البيان والتغيير والتحسين. (184)

واصطلاحاً: على أنه لفظي : "هو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته وعلى أنه معنوي: هو "تغيير أواخر الكلم أو ما نزل منزلتها لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، وقيل هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل.(185)

وهذا التعريف عليه كثير من المتأخرين.

والمعرب هو ما لم يشابه الحرف، ولا يتضمن معناه، والأصل في الإعراب أن يكون للأسماء لأن الأسماء تتضمن معاني مختلفة، نحو الفاعلية والمفعولية والإضافة فلو لم يعرب لالتبست هذه المعاني بعضها ببعض، يدل على ذلك نحو: "ما أحسن زيداً !" كنت متعجباً، ولو قلت: ما أحسن زيدُ لكنت نافياً، وأما في ما أحسنُ زيدٌ كنت مستفهماً فلو لم تعرب في هذه المواضع لالتبس التعجب بالاستفهام والنفي، واشتبهت المعاني ببعضها وإزالة الالتباس واجب.

أنواع إعراب الاسم:

أنواع الإعراب رفع ونصب وجر، والجزم خاص بالفعل، وعلامة الإعراب إما حركة أو حرف والأصل في الاسم أن يعرب بالحركات.

1- المعرب بالحركات من الأسماء:

المعرب بالحركات من الأسماء ثلاثة أنواع: الاسم المفرد، وجمع المؤنث السالم، وجمع التكسير.

وهي تنصب بالفتحة وترفع بالضمة وتجر بالكسرة وخرج على الأصل جمع المؤنث السالم، فينصب بالكسرة بدل الفتحة. (186)

النوع الأول:

الاسم المفرد: إذا كان صحيح الآخر، تكون حركات الإعراب ظاهرة على آخره، من ضمة وفتحة وكسرة، نحو: الحق منصورٌ " على أن يكون غير مضاف إلى ياء المتكلم، أو معتل الآخر، فإذا كان معتل الآخر، كما في:

أللمقصور: وهو ما وقعت في آخرِ ه ألف لازمة قبلها فتحة نحو: عصا ورمى فتقدر فيه جميع الحركات من رفع ونصب وجر لأن في آخره ألفاً والألف لا تكون إلا ساكنة، نحو: هذه عصا ورأيت عصاً ومررت بعصا بلفظ واحد وهو ما يعرف بالإعراب التقديري.

---

(184) الكوفي، الكليات 143/1.

(185) المرجع السابق 143/1 ينظر الجرجاني في التعريفات 221/1.

(186) مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، 132/1.

ب- المنقوص: وهو ما في آخره ياء مكسور ما قبلها نحو القاضي والداعي وحكمه أن يظهر فيه النصب، وتُقدر فيه الرفع والجر لثقلهما على الياء وهذه الياء لا تدخلها ضمة ولا كسرة لذلك سمي منقوصاً، لأنه نقص الرفع والجر، وهذه الياء إن لقيها ساكن بعدها حذفت لالتقاء الساكنين نحو: هذا قاضٍ ومررت بقاضٍ فحذفت وبقيت الكسرة قبلها تدل عليها.

أما في حالة النصب فيجرى مجرى الصحيح فتلحقه الفتحة نحو:" رأيت قاضياً ".

ففي حالة الوقف في الرفع والجر، تحذف الياء نحو:هذا قاضٍ "ومررت بقاضٍ " ويجوز أن تقف بالياء نحو هذا قاضي ومررت بقاضي.[187]

النوع الثاني:

جمع المؤنث السالم: وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين كـ"هِنْدَاتٍ وسجَّادات".

فهو يرفع بالضمة نحو : "هؤلاء الهنداتُ" ، وينصب ويجر بالكسرة، فالجر نحو: "مررت بالهندات والنصب نحو: رأيت الهنداتِ.

فإن كان فيه تاء التأنيث حذفتها في الجمع نحو: مسلمة، مسلمات وكان الأصل مسلمتان، فحذفت التاء الأولى لئلا تجتمع في الاسم الواحد علامتا تأنيث.[188]

يقول ابن مالك:

وما بتاءٍ وألف قَدْ جُمِعَا * يُكسرُ في الجرِ وفي النَّصبِ معاً [189]

وهناك ما يلحق جمع المؤنث السالم في إعرابه: نحو أولات فهي تعرب بالضمة رفعاً، وبالكسرة نصباً وجراً نحو قوله تعالى: ونحو: [190]أولاتُ الأخلاق الطيبة محبوبات "وأرج الخير من أولاتِ الحياء والصلاح.

ومنه أيضاً ما سمى به من هذا الجمع نحو: أذرعات وعرفات، نحو:ط هذه أذرعات ورأيت أذرعات وسافرت إلى عرفات، ومنه قوله تعالى: چ چ چ چ چ چ[191].

ويجوز فيه أن يعرب إعراب ما لا ينصرف، للعلمية والتأنيث فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة، ويمتنع حينئذ من التنوين نحو: "هذه عرفاتورأيت عرفاتَ و"مررت بعرفاتُ ".

ويجوز فيه أيضاً أن يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، كجمع المؤنث السالم، غير أنه يزال عنه التنوين، نحو: هذه أذرعاتُ و"دخلتُ أذرعاتِ" و"عرجت على أذرعاتِ".

فهي بالأوجه الثلاثة كسر التاء منونة، وكسرها بلا تنوين، وفتحها غير منونة.[192]

---

(187) ابن جني، اللمع 1/14-16 ابن عقيل، شرح ابن عقيل 32/1ن مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية 210/2، الأنباري، أسرار العربية 47/1.

(188) اللمع، 21/1.

(189) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 63/1.

(190) سورة الطلاق الآية 6.

(191) سورة البقرة الآية 198.

(192) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس 231/2، المقدسي، دليل الطالبين، 23/1.

النوع الثالث:

جمع التكسير: وهو كل جمع تغير فيه نظم الواحد وبناؤه ، وإعرابه جار على آخره كما يجري على الواحد، نحو: هذه دورٌ ورأيت دوراً ومررت بدورٍ .[193]

يقول ابن مالك في المعرب بالحركات:

وَمُعْرَب الأسْماء ما قَدْ سَلِمَا * منْ شَبَهِ الحَرْفِ كأَوْلٍ وسَما*

وَسَمَّ مُعْتَلاً منْ الأسْمَاءِ مَا * كالْمُصْطَفَى والمرتقب حكما ومَكَارِماَ

فالأولُ الإعرابُ في جَمِيعِه قَدْ قُصِرا * وَهَذَا الذَّي قَدْ قُصِرا

والثَّاني لمُ تَقِيدُ نَصْبُه قد ظَهَرْ * وَرَفْعُهُ يُوْىَ قَاَ أَيْضاً يُجرُّ . [194]

2- المعرب بالحروف من الأسماء:

الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، ولكن قد تنوب عنها الواو في حالة الرفع، والألف في حالة النصب، والياء في حالة الجر، وهو ما يعرف بالإعراب بالإنابة. [195]

والمعرب بالحروف من الأسماء ثلاثة أنواع، المثنى وجمع المذكر السالم، والأسماء الخمسة.

النوع الأول:

المثنى: يرفع بالألف، نحو:" أفلح المجتهدان" وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نحو: أكرمتُ المجتهدينِ "وأحسنتُ إلى المجتهدَينِ .

ومن العرب من يلزم المثنى الألف، رفعاً ونصباً وجراً وهم بنو الحارث بن كعب، نحو: جاء الرجلان، ورأيتُ الرجلان، ومررت بالرجلان.

---

(193) ابن جني، اللمع، 21/1.

* سما: لغة في الاسم، وهي مثال للمعتل، وأرض: مثال للصحيح.

(194) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، مصدر سابق، 32/1.

(195) عباس حسن، النحو الوافي، 104/1.

ومنه قول الشاعر:

إنَّ أباَهاَ وأبَا أبَاَ هَا * قَدْ بَلَغَاَ في المَجدِ غَ ايَتَاهاَ [196]

وحملوا على هذه اللغة قراءة من قرأ في قوله تعالى: چ ئو ئو ئۇ چ[197] وقرئ "إن هذين" فإن أضيف المثنى، أسقطت نونه للإضافة، نحو:" قام غلاما زيد"، و"مررت بغلامي زيد" ورأيت غلامي زيد وكان الأصل أن يقال غلامان وغلامين. [198]

ويلحق بالمثنى كلا وكلتا ما جاء على صورةالمثنى ولم يكن صلحاً للتجديد من علامة مثل: كلا كلتا مضافين إلى الضمير واثنان واثنتان فكلا وكلتا يعربان إعرابه إذا أضيفا إلى مضمر نحو: جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما وجاءتني كلتاهما ورأيت كلتيهما ومررت بكلتيهما فْ إن أضيفا إلى اسم ظاهر كانا بالألف رفعاً ونصباً وجزاً، "نحو جاءني كلا الرجلين، وكلتا المرأتين،" ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين، وكلتا المرأتين. [199]

النوع الثاني:

إعراب جمع المذكر السالم: فهو يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها، الرفع نحو: "قد أفلح المجتهدون والنصب نحو: " أكرمت المجتهدِيْنّ، والجر نحو: "أحسنت إلى المجتهدين".

وفتحت النون لسكونها وسكون الواو قبلها، فإذا أضيف هذا الجمع سقطت نونه، نحو هؤلاء معلمو زيد، ومررت بمعلمي زيد ورأيت معلمي زيد. [200]

يقول ابن مالك في ذلك:

وارفْعِ بواوٍوبيا أجْرُرْ * وانْصِبْ سالماً جَمْعَ عامٍّ ومذْنِبْ. [201]

أما ما يعرب إعرابه وهو الملحق به منه.

أ- ما جمع هذا الجمع على غير قياس نحو: بنين وسنين وما أشبهها فهو يعرب إعرابه نحو:"مرت عليَّ سنين، واغتربت سنين"، و" أنجزت هذا العمل في سنين ومنه قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ ٻ ٱ چ[202].

ويجوز أن تلزمه الياء مع التنوين إن تجرد من أل والإضافة فيعرب بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً نحو: مرت علىّ سنين ومكثتُ سنيناً.

ب- ما سمى به من هذا الجمع فيعرب إعرابه نحو: طجاء عابدون وزيدون " " ورأيت عابدين " ومررت بعابدين" ويجوز فيه أن يلزم الياء والنون مع التنوين، والإعراب بالحركات الثلاث نحو: جاء زيدونُ ورأيت زيدوناً ومررت بزيدون.

---

(196) ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،45/1نوهولأي النجم الفضل بن قدامة.

(197) سورة طه الآية 63.

(198) ابن جني، اللمع، مرجع سابق، 19/1.

(199) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 50/1.

(200) ابن جني، اللمع، 20/1، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 225/2.

(201) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 51/1.

(202) سورة الصافات الآية 149.

ويجوز أن يلزم الواو والنون بلا تنوين، ويعرب إعراب ما لا ينصرف، للعلمية وشبه العجمة، نحو: اسم" هارون" فيجري مجراه،" نحو جاء عابدون" ورأيت عابدون" "ومررت بعابدون" وهذه الأسماء وإن لم تكن أعجمية فإنها أشبهت الأعجمي في لفظها. (203)

3- إعراب الأسماء الخمسة:

الأسماء الخمسة هي أبُ ، وأخُ ، وحمُ ، وفوه، وذو مال، وقد أضيفت إليها الهن* فتعد ستة أسماء. يقول ابن مالك:

مِنْ ذاكَ "ذُو" : إن صُحُبه أَبانا* والْقَمُ َ حَيْثُ المِيمُ مِنهُ بانا(204)

فهذه الأسماء ترفع بالواو وتنصب بالألف، وتجر بالياء نحو جاء أبو الفضل وأكرم أباك وعامل الصديق معاملة أخيك.

والبعض يعربها بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، ولكن الأصح والأعم إعرابها بالحروف، فعلى الأول مذهب الزجاجي، وبعض من البصريين، والثاني مذهب سيبويه وجمهور البصريين وقد وضع النحويون لإعراب هذه الأسماء بالحروف شروطاً منها:

أ- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم نحو: "هذا أبوك" فإن أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة نحو: " هذا أبي، ورأيت أبي"، ومررت بأبي".

ب- أن تكون مكبرة، فإن كانت مصخرة تعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا أُ بُيَّ زيد"، ورأيت أُبيَّزيد، ومررت بأُبيَّ زيد.

ج- أن تكون مفردة وإن كانت مثناة أو مجموعة، فتعرب إعراب المثني والجمع نحو: "أكرم أبويك" " واقتد بصاع آبائك و" اعتصم بذوي الأخلاق الحسنة".

ومن العرب من يقول في أبٍ وإخٍ ُحمٍ ، هذا بُك ورأيت أبكَ، ومررت بأبِك بحركات ظاهرة وهو نادر ومنه قول الشاعر:

بَأَبِهِاقْ تفَى َ عَيَّ فِي ْالكَرَمْ *ومَنْ يُشبِهْأَبُه فَمَا ظَلَمْ (205)

وفي بعض الحالات تلزم الألف، ويعرب إعراب المقصور بحركات مقدرة على الألف سواء أوصف أم لم يوصف نحو: هذا أياً ورأيت أباً ومررت بأباً ونحو: "هذا الأبا، رأيت الآبا ومررت بالأبا.

باعتبار أنه اسم مقصور، نحو: هذه عصاً، وهذه العصا، لأن الأصل "أبو" قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قيل في عصا أصلها عصو. (206)

ويشترط في " ذو" أن تكون بمعنى صاحب نحو: "جاءني ذو مال" أي صاحب مال، وفي فم زوال الميم نحو هذا فوه أبي فمه ورأيت فاه، ونظرت إلى فيه.

---

(203) مصطفى الغلاييني، 229/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 53/1.

* معناه في الأصل الشيء مطلقاً، ويكون به عما يستقبح التصريح بذكره.

(204) ابن عقيل، شرح ابن عقيل ،40/1.

(205) أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، السحر الحلال في الحكم والأمثال، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، 98/1.

(206) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ابن جني، اللمع، 18/1.

وفي هذه تعرب بالحركات وهو الأفصح نحو: هذانِهُ زيد، ورأيتُ هنَزيد، ومررت بهنِ زيد حيث نقصت حروف العلة. (207)

المبني من الأسماء:

تعريف البناء:

البناء لغة: وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت. (208)

واصطلاحاً: على أنه لفظي:" ما جئ به لا بيان مقتضي العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من ساكنين".

وعلى أنه معنوي :" لزوم آخر الكلمة حالة واحدة من سكون أو حركة لغير عامل ولا اعتلال". (209)

فإذاً هو ضد المعرب، وهو ما لم يتغير آخره بتغيير العامل فيه.

والأصل في الأسماء الإعراب، وإنما بنيت لأنها أشبهت الحروف وتضمنت معناها وهذا الشبه يكون على أربعة أضرب شبه في الوضع أو المعنى أو الافتقار أو الاستعمال فهي على النحو الآتي:

1- الشبه الوضعي:

بان يكون الاسم موضوعاً على حرف واحد،" كالتاء" في "كتبتُ " أو على حرفين، "كنا" من " كتبنا" فهذه أسماء ضمائر أشبهت الحرف، لأن أكثرها موضوع على حرف أو حرفين، وما كان موضوعاً على أكثر فهو بُنيَّ حملاً على أخواته؛ وذلك لأن أقل ما يبُنى منه الاسم ثلاثة أحرف، وما ورد من الأسماء على أقل من ذلك، كان مبنياً لشبهه الحرف في الوضع، وأما نحو: " دم، ويد " فهو معرب لأنه في الأصل ثلاثة أحرف، دمو ويدي. (210)

2- الشبه المعنوي:

وهو أن يُشبه الاسم الحرف في معناه، وهو نوعين:

أ-ما أشبه حرفاً موجوداً، كأسماء الشرط والاستفهام.

ب- ما أشبه حرفاً غير موجودة حقه أن يوضع فلم يوضع كأسماء الإشارة لأن الإشارة من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف غير أنهم لم يضعوا حرف لها، كما وضعوا للتمني ليت وللترجي، لعَّل، وللاستفهام الهمزة، وهل، وللشرط إن. (211)

---

(207) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 43/1، المقدسي، دليل الطالبين، 23/1، مصطفى الغلايين، جامع الدروس، 226/2.

(208) الكفوي، الكليات 144/1.

(209) المرجع نفسه، 144/1.

(210) العكبري، اللباب، 79/1، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، 205/2. محمد عيد، النحو المصفى، 99/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 29/1.

(211) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 206/2، المقدسي، دليل الطالبين، 21/1. ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 21/1.

3- الشبه الافتقاري الملازم:

وهو ما يحتاج إلى ما بعده احتياجاً دائماً، أي لازماً، ليتم معناه وذلك كالأسماء الموصولة وهي تفتقر في جميع أحوالها إلى الصلة التي تتم معناها كما يفتقر الحرف إلى ما بعده ليظهر معناه.

وأيضاً الظروف الملازمة للإضافة إلى الجملة : "حيث " أو "إذا ومنذ" الظرفيتين وإنما بنيت لافتقارها إلى جملة تضاف إليها افتقاراً كالحرف إلى ما بعده. [212]

4- الشبه الاستعمالي:

وهو نوعان:

أ- نوع يشبه الحرف العامل في الاستعمال كأسماء الأفعال، فهي تستعمل مؤثرة غير متأثرة، لأنها تعمل عمل الفعل، ولا يعمل فيها غيرها، فهي كحروف الجر، وغيرها من الحروف العوامل.

ب- نوع يشبه الحرف غير العامل في الاستعمال من حيث أنه لا يؤثر ولا يتأثر، كأسماء الأصوات فهي كحرف الاستفهام، وحروف التنبيه، وغيرها من الحروف العوامل، لا تعمل في غيرها ولا يعمل غيرها فيها. [213]

يقول ابن مالك:

والاسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ ومَبني * لِشِبه منْ الحروفِ مِدْني

كالشَّبَهِ الوَضعي في اسْمٍ جِئْتنا * والْمعْنَوي في مَتى وفي هُنَا

وَكنيا به عَنِ الفِعْلِ بلا تأثر * وكافْتِقارٍ لُزِماً لاَ. [214]

وعلامات البناء أربعة ضم وفتح وكسرو وقف وهو السكون.

فالضم نحو:"نحنُ وحيثُ " والفتح نحو: "أين وكيف" والكسر نحو: "هؤلاءِ وأمس"، والوقف نحو:"منْ وكيف".

أنواع الأسماء المبنية:

الأسماء المبنية على نوعين:

1- الملازمة للبناء:

الضمائر: سواء كان الضمير موضوعاً على حرف هجائي واحد، أم على حرفين أم على أكثر، نحو: "اتصرتُ ففرحنا"، و"لحنُ بك معجبون"[215]، فتاء المتكلم مبنية على الضم ونحن أيضاً.

---

(212) المقدسي، دليل الطالبين، 22/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 30/1، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 206/2.

(213) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 206/2.

(214) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 28/1.

(215) عباس حسن، النحو الوافي، 7/1. العكبري، اللباب، 80/1.

وهذه الضمائر سواء كانت منفصلة أو متصلة مثل: أنا وأنت أو متصلة نحو قوله تعالى: چ گ گ گ ں چ[216].

أسماء الإشارة:

أسماء الإشارة التي ليست مثناة، نحو: "هذا كريم " و" تلك محسنة" بخلاف المثني فهو معرب إعراب المثني نحو: "هذان كريمان" و"هاتان محسنتان". [217]

أسماء الشرط والاستفهام:

بشرط ألا يكون أحدهما مضافاً لمعرب، نحو: "أين" "توجد أكرمك" ونحو: "أين أراك؟ فهما مبنيان على الفتح بخلاف"أيٌّ خير تعمله ينفك" و(أيٌّ يوم تسافر فيه؟) لإضافة أي الشرطية أو الاستفهامية في المثالين لمفرد فهما معربتان، لأن الغالب في الأسماء المبنية أنها لا تضاف[218].

فنجد أنكمْ َومَنْ "بنيا على السكون لأنه الأصل في البناء، ولم يُعرض فيهما ما يوجب بناءها على حركة فبنيا على الأصل.

و" أين وكيف" بنيا على الفتح وهي حركة لإلتقاء الساكنين وإنما كانت الحركة فتحة لأنها أخف الحركات. [219]

أسماء الموصول:

على أن تكون غير المثناة نحو: "جاءني الذي يقول الحق "و"سافر الذي عندك" وهي من الأسماء التي تحتاج وجوباً إلى الجملة بعدها فهي لم يتم معناها وتحصل الفائدة إلا بعد تمام الجمل.

والمثنى منها معرب على الصحيح نحو : "جاء اللذان غابا" و"حضرت اللتان سافرتا".[220]

أسماء الأفعال:

وهي التي تنوب عن الفعل في معناه، وفي عمله، وزمنه، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها، نحو :" هيهات " وهي بمعنى الماضي نحو" هيهات القمر" بمعنى بَعُد جداً " ، ومنها بمعنى المضارع مثل أف بمعنى أتضجر نحو : "أف من المهمل" ومنها ما يكون بمعنى الأمر نحو:" صه"بمعنى "أسكت " فهي لا يمكن أن يدخل عليها عامل يؤثر فيها برفع أو نصب أو جر. [221]

---

(216) سورة القلم الآية 4.

(217) ابن الأنباري، أسرار العربية 47/1. أحمد عيد، النحو المصفى، 99/1. عباس حسن، النحو الوافي 77/1.

(218) عباس حسن، النحو الوافي 77/1، العكبري، اللباب، 80/1.

(219)ابن الأنباري، أسرار العربية 47/1.

(220) عباس حسن، النحو الوافي، 77/1. العكبري، اللباب، 80/1.

(221) عباس حسن، النحو الوافي، 77/1، العكبري، اللباب 80/1.

الأسماء المركبة:

ويقصد بها الأعداد من أحد عشر إلى تسع عشرة، فإنها تبني على فتح الجزأين ما عدا، اثني عشر، واثنتي عشرة، فجزؤه الأول يعرب إعراب المثني بالألف رفعاً، وبالياء نصباً وجراً وجزؤه الثاني مبني على الفتح أبداً، ولا محل له من الإعراب فهو بمنزلة النون من المثني. (222)

بعض متفرقات:

منها المركب من الظروف وهو أن تركب كلمتان تدلان على الزمان، أو المكان نحو "أتيك صباح مساء"، فهو مبني على فتح الجزأين.

والمركب من الأحوال: أن تركب كلمتان دالتين على الحال نحو:(فلان جاري بيت بيت).

الأعلام المختومة بويه فيبني جزؤه الأول على الفتح والثاني على الكسر، نحو: "جاء سيبويه وعمرويه"، "ومررت بسيبويه".

الأعلام المؤنثة على وزن " فعال" مثل حزام ورقاش أو شتماً لها(كيا ياخباث) ويا كذاب) فهو مبني على الكسر تشبيهاً له بما كان على هذا الوزن من أسماء الأفعال، كنزال وحذار وكما أشبهه في الوزن أشبهه في الوزن أيضاً فخباث معدولة عن خبيثة وكذاب معدولة عن "كاذبة"، كما أن نزال معدولة عن (نزل) و(حذار) معدولة عن (أحذر).

وبعض الظروف نحو:" لدى ولدن والآن وأمس وقط وعوض".

" قط" ظرف للزمان الماضي على سبيل الاستغراق و"عوض " ظرف للزمان المستقبل فهي بمعنى أبداً نحو: " ما فعلته قط و" لا فعله عوض "أي لا أفعله أبداً.

ومنها ما يلازم الإضافة إلى الجملة، " كحيث، وإذا ومذ، ومنذ"، وإن جعلا ظرفين.

" فحيث" ملازمة للإضافة إلى الجملة، فإن أتى بعدهامفرد رفع على أنه مبتدأ ونويّ خبره، نحو : " لا تجلس إلا حيث العلم أي حيث العلم" موجود.

و"مذ ومنذ"معناهما إما ابتداء المُدة، نحو: " ما رأيتك مذ يوم الجمعة" وأما جميعها نحو: "ما رأيتك منذ يومان" والاسم بعدها موضوع على أنه فاعل لفعل محذوف والتقدير "مذ كان يوم الجمعة" ومنذ كان يومان".

و"إذا" ظرف لما مضى من الزمان و(إذا)ظرف للمستقبل منه وهما مضافان أبداً للجمل، إلا أن "إذ" لا تضاف إلى كلتا الجملتين" وإذا لا تضاف إلا إلى الجملة الفعلية. (223)

2- ما لا يلازم البناء من الأسماء.

وهو ما يسمى بالبناء العارض فمن الظروف ما لا يلازم البناء، فهو يبنى في بعض الأحوال ويعرب في بعض، وذلك نحو:" قبلُ، وبعدُ، ودون، وأول"، والجهات الست".

فإذا قطعت عن الإضافة لفظاً لا تقديراً بنيا على الضم، والأصل فيهما أن يستعملا مضافين إلى ما بعدهما، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا منزلة بعض الكلمة وبعض

---

(222) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 207/2، علي الجارم، مصطفى أمين، النحو الواضح 185/2.

(223) مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 207/2، ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 32/2، علي الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح 185/2.

الكلمة مبني نحو قوله تعالى: چ ڻ ڻ ۀ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ چ[224] وإنما بنيا على حركة، لأن كل واحد منهما كان له حالة إعراب قبل البناء، فوجب أن يُبنيا على حركةٍتميزاً لها على ما بنيَّ ، وليس له حالة إعراب، نحو :" كم ومن " وقيل: إنما بنيا على حركة، لالتقاء الساكنين والصحيح على الأول فكانت الحركة ضمة، لأنه لما حذف المضاف إليه بنيا على أقوى الحركات وهي الضمة،تعويضاً عن المحذوف، وتقوية لهما، أو إنما بنوهما على الضم لأن النصب والجر يدخلهما نحو: جئتُ قبلَك ومن قبلِك، وأما الرفع لا يدخلهما البتة، فلو بنوهما على الفتح والكسر لالتبست حركة الإعراب بحركة البناء فبنوهما على حركة لا تدخلهما. [225]

فإذا أضيف منها لفظاً، أعرب، نحو: "طبتُ قبلَكَ وجلستُ أمامَ المنبر.

وما عُري منها عن الإضافة لفظاً وتقديراً بحيث يُنسي المضاف إليه لأنه لا يتعلق به غرض مخصوص أعربنحو: " جئتُ قبلاً "، وفعلت ذلك من بعدٍ.

ويلحق بالظرف حسب عن قطعه عن الإضافة، نحو: "هذا حسبُ " أي حسبي بمعنى يكفيني وقد تزاد الفاء عليه تزييناً للفظ نحو: " الكتاب سميري فحسب".

أي: هو يكفيني عن غيره، وهو مبني على الضم.

ونجد أن بعض النحويين كسيبويه وجماعة من البصريين قد فصلوا بين حركات الإعراب، وسكونه، وبين ألقاب حركات البناء وسكونه، وإن كانت في الصورة واللفظ شيئاً واحداً، فجعلوا الفتح المطلق لقباً للمبني على الفتح، والضم لقباً للمبني على الضم، وكذلك الكسر والوقف.

وجعلوا النصب لقباً للمفتوح بعامل، وكذلك الرفع، والجر، والجزم، ولا يقال لشيء من ذلك مضموم مطلقاً، أو مفتوح، أو مكسور أو ساكن.

فلابد من تقييد لئلا يدخل المعرب حيز المبنيات.

وأرادوا بالمخالفة بين ألقابها إبانة الفرق بينهما، فإذاقالوا هذا الاسم مرفوع عُلِم أنه بعامل يجوز زواله، وحدوث عامل آخر يُحدث خلاف عمله، فكان في ذلك فائدة وإيجاز، لأن القول بأنه مرفوع، يكفي عن أن يقال له: مضموم ضمة تزول أو ضمة بعامل وربما خالف ذلك بعض النحاة، وسمى ضمة البناء رفعاً وكذلك الفتح والكسر والوقف. [226]

---

(224) سورة الروم الآية 4.

(225) ابن الأنباري، أسرار العربية 47/1، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 209/2.

(226) ابن يعيش، شرح المفصل 14/1، عباس حسن، النحو الوافي 104/1.

المبحث الثاني

الاسم من حيث الصرف والمنع

الصرف: هو التنوين[227] والتنوين نون زائدة في آخر الاسم لا تكتب وإنما يشار إليها بعلامات التنوين وهي الضمتين والفتحتين والكسرتين.

يقول ابن مالك:

الصرفُ تنوينٌ أتى مُبَيِّنا * معنىً به يكونُ الاسْمُ امْكَنا[228]

فوجود التنوين دليل على الاسم لأنه لا يدخل الفعل ولا الحرف فصار الاسم أقوى وأمكن باجتماع الإعراب والتنوين وصار أخف نطقاً.

أقسام الاسم من حيث الإعراب:

ينقسم إلى نوعين:

أ- المنصرف: هو الذي تظهر على آخره جميع حركات الإعراب، والتنوين ويسمى المتمكن الأمكن. [229]

ب- غير المنصرف: هو ما لا يجوز أن يلحقه تنوين ولا كسرة أو هو معرب لا يقبل التنوين وتكون علامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة.

فإذا هو الاسم الذي لا ينون، وعلامة رفعه الضمة وعلامة نصبه وجره الفتحة. [230]

وعلامة الاسم الذي لا ينصرف وجودية وعلامة المعرب المنصرف عدمية أي سلبية.

فسبب منع الصرف إنه شابه الفعل، وامتنع التنوين لوجود علل فيه، فامتنع لامتناع الفعل، وذلك لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر وفرعية في المعنى وهي احتياجه الفاعل ونسبته إليه، والفاعل لا يكون إلا أسماً فالاسم حينئذ أصل الفعل، فمتى وافق الاسم الفعل في لزوم علل امتنع التنوين والجر لأنهما لا يدخلان الفعل. [231]

والأصل في الأسماء الصرف وهذا قول الزجاج وابن السراج والسيرافي. [232]

وقد قسم علماء النحو الاسم الممنوع من الصرف إلى العلم الممنوع من الصرف والصفة الممنوعة، والأسماء.

العلم : هو الاسم الدال على كل إنسان ذكراً أم أنثى ويمنع من الصرف لعدة علل:

الصفة: هي ليست النعت وإنما هي بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً. [233]

الأسماء: هي ما ليس علماً ولا صفة وهي بعض كلمات لأوزان مختلفة كما سيأتي.

---

(227) الخليل بن أحمد، كتاب العين، 109/7.

(228) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 320/3.

(229) عباس حسن، النحو الوافي 200/4، القاسم بن علي الحديدي، ملحة الإعراب، 67/1.

(230) ابن هشام، أوضح المسالك، 89/1، عبده الراجحي، التطبيق النحوي 39/1.

(231) ابن الصائغ، اللمحة شرح الملحة، 743/2، اللمع، ابن جني، 72/1.

(232) ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة 743/2.

(233) عباس حسن، النحو الوافي 216/4.

الاسم الممنوع من الصرف:

يمنع الاسم من الصرف لوجود علتين أو علة واحدة تقوم مقام العلتين:

1- الممنوع من الصرف لعلة واحدة:

أ- ما كان مشتملاً على ألف التأنيث المقصورة نحو: " رضوى* وذكرى، ورجحى، وحبلى، فهذه الأسماء في حالة الرفع مرفوعة بضمة مقدرة على الألف وفي النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ومجرورة بفتحة مقدرة، نيابة عن الكسرة، وامتنع فيها التنوين في كل الحالات، وفي حالة الجر شرطها خلوها من أل والإضافة، وإلا وجب جرها بالكسرة.

ب-ما كان مشتملاً على ألف التأنيث الممدودة نحو:" صحراء وزكريا"ء علم إنسان و"أصدقاء"، جمع صديق، و"حمراء" وصف الأحمر وهي تعرب كإعراب المقصورة.

قال النحاة: إن ألف التأنيث الممدودة كحمراء وخضراء، في أصلها مقصورة حمرى، وخضرى، فلما أريد المد زيدت قبلها ألف أخرى والنطق بألفين ساكنين محال، فإذا حذفت واحدة منهما هذا ينافي الغرض من ذكرها لأن الأولى للمد والثانية للتأنيث، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها وهو الهمزة يفيد الغرض من المد، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تفيد التأنيث، كما كانت تدل عليه قبل انقلابها. (234)

ج- صيغة منتهى الجموع:

هو كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف وشرط الجمع أن يكون وسط الثلاثة حرفاً ساكناً نحو:" معابد، طبائع، جواهر، وعصافير، أحاديث " وهي على وزن "مفاعل ومفاعيل" وقد تكون بأوزان أخرى نحو: " كراسي، وتهاويل" هذه الصيغة مقصود منها أن تكون سداسية أو خماسية، وليس المقصود منها أسس الميزان الصرفي من حيث عدد الحروف وترتيبها وحركاتها وسكناتها.

فهذه الصيغة تُرفع بالضمة وتنصب وتجر بالفتحة، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة ب أل فتجر بالكسرة وإذا تجردت من أل والإضافة وكانت اسماً منقوصاً نحو: " دواع وثوان" جمع "داعية، وثانية" كان الأغلب أن تحذف ياؤها، لأن أصلها " دواعي وثواني" ، وتنون تنوين العوض، لأنه غير ممنوع، غير تنوين الأمكنة ففي حالة الرفع والجر، تبق الكسرة قبلها، وفي حالة النصب تبقى الياء وتظهر عليها الفتحة بغير تنوين فحذف الياء في صيغة منتهى الجموع هي للخفة أو التخلص من التقاء الساكنين. (235)

ففي الممنوع من الصرف لعلة واحدة، بعض الأسماء التي ليست أعلاماً ولا صفات، قد منعت من الصرف حسب تقسيم النحاة للممنوع من الصرف.

2- الممنوع من الصرف لعلتين:

---

* علم على جبل في الحجاز.

(234) عباس حسن، النحو الوافي، 200/4، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1435/3.

(235) ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1442/3، عباس حسن، النحو الوافي، 209/4.

لابد للاسم الممنوع من الصرف أن تكون إحدى العلتين المجتمعتين واحدة علة معنوية وأخرى لفظية.

والعلل المعنوية هي العلمية والوصفية:

أما العلل اللفظية فهي العلل الأخرى التي تضم للعلم أو الوصفية، فلا تصلح واحدة منها لمنع الصرف، إلا إذا انضمت إليها إحدى العلتين المعنويتين.

الممنوع من الصرف للعلمية مع على أخرى:

أ- العلمية والتركيب المزجي:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مركباً تركيباً مزجياً، والمزجي هو كل كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة، فمن جهة الإعراب والبناء يكون على آخر الكلمة الثانية وهذا هو الرأي الأشهر، وأما آخر الأولى فيكون ساكناً نحو:" بورسعيد"، وقد يكون متحركاً بالفتحة نحو:" خالويه" و"سيبويه" في لغة من يعربوها وهذا هو الأكثر.

والمشهور أن يترك آخر جزئه الأول على حالة قبل التركيب، ويجرى الإعراب على آخر الثاني وحده فيعرب إعراب الممنوع من الصرف.

وبعض العرب تجعل الجزء الأول مضافاً، يجرى عليه جميع حركات الإعراب، فلا يمنع من الصرف، ويكون الثاني مضافاً إليه مجرور.

وإذا فقد الممنوع من الصرف العلمية أو التركيب المزجي أو فقد إحداهما وجب تنوينه نحو:" زرنا خال*" في الرفع وكذلك في النصب والجر يظهر عليه التنوين.

إذا فقد التركيب نحو : "هذا خال" ، وإذا فقد العلمية نحو:" ومن أشهر خالويه في اللغة بين أصحاب هذا الاسم"، فينون تنوين تنكير بسبب فقد العلمية. (236)

ب- العلمية والتأنيث:

يمنع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث وهذا المنع يكون إما واجباً وإما جائزاً.

الواجب: إذا كان العلم مختوماً بالتاء الزائدة المتحركة التي تدل على التأنيث في المذكر نحو: "طلحة وحمزة " أو في المؤنث نحو:" فاطمة وبثينة" ، ويمنع أيضاً إذا كان غير مختوم بتاء التأنيث لكنه مؤنث ثلاثي أو غير ثلاثي نحو:" سعاد، وأمل"، أو متحرك الوسط نحو: "سقر، ولظى" في قوله تعالى: چ چ (237) وقوله: چ ڤ ڤ ڤ ڤ چ(238).

ويمنع في الثلاثي المنقول عن أصله الذي اشتهر به إلى مؤنث نحو: " سقر، وقيس، أعلام نساء، وهذا قول سيبويه.

---

* هو أخو الأم.

(236) عباس حسن، النحو الوافي 227/4، ابن هشام، شذور الذهب 590/1- ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1456/3.

(237) سورة المدثر، الآية 42.

(238) سورة المعارج الآية 15.

والجائز: أن يكون العلم المؤنث ثلاثي، ساكن الوسط، غير أعجمي، وغير منقول من مذكر، نحو:" دعد" وأوجبه الزجاج وقد اجتمع في قول الشاعر:

لم تتلفح بفضل مِئْزَرَ ها دَعْدٌولم تغذ دعد في العُلَبِ [239]

أو يكون العلم ثنائي الحرف نحو: يد علم فتاة فيجوز فيها الصرف وعدمه.[240]

ج- العلمية وزيادة الألف والنون:

يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مختوماً بألف ونون زائدتين، وهذا العلم يكون للإنسان وغيره، نحو: " مروان، وحيان، وشعبان، ورمضان وعمان"س.

فإذا كان الحرفان الألف والنون أصليين معاً أو النون وحدها لم يمنع الاسم من الصرف نحو: "بان"* وأصالة النون نحو: "أمان ولسان" ، وإن كانا صالحين للأصالة، والزيادة أو كان أحدهما هو الصالح جاز في الاسم صرفه وعدمه، نحو: "حسان" إذا كان مشتق من الحس، بمعنى الشعور وإن كان مشتقاً من الحسن فلا يمنع لأن الزائد حرف واحد. [241]

ويرى الصرفيون أن علامة زيادة الألف والنون هي سقوطها في بعض التصريفات نحو: " حمدان وفرحان" بشرط أن يكون قبلها أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني، حيث يمكن ردهما إلى حمد وفرح. [242]

د- العلمية ووزن الفعل:

يمنع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل وذلك على ثلاثة أقوال:

1- أن يكون على وزن "فَعْل" بصيغة الماضي أو المضارع أو المبني للمجهول وذلك نحو: شَمَرْ* وتَغْزْ* ويُشكر ذُلِ *.

2- أن يكون على وزن مشترك بين الاسم والفعل ولكنه أكثر في الفعل كصيغة "أفْعل" نحو: "أثْمر" ، وصيغة " فعل " نحو: أبلم وصيغة "فِعْل"نحو: أصْبَع.

3- أن يكون على وزن مشترك بين الاسم والفعل، وشائع فيهما معاً، ولكنه أنسب وأليق بالفعل، لاشتماله على زيادة تدل على معنى الفعل، ولا تدل على معنى في الاسم نحو: أكْلِ * وأكْلُبُ وتَغْلِب "بأنها على وزنُ أفهم،" فالهمزة والتاء" في الأسماء لا تدل على معنى، في حين أن الهمزة في أفْهَم وأكْ ْنُبْ تدل على المتكلم.

---

(239) لم أعثر على قائله، ينظر: المظفر بن الفضل بن يحيى، أبوعلي العلوي، نضرة الإغريض في نصرة القريض 45/1.

(240) ابن السراج، الأصول 87/2.

* اسم شجرة

(241) ابن هشام، شرح شذور الذهب 590/1.

(242) عباس حسن، النحو الوافي 227/4.

* علم فرس.

* مدينة في اليمن.

* علم قبيلة.

* هي الرعشة

فإذا العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لناحية الفعل، لا يجوز منعه من الصرف "كشجر" فإنه يوازن ضرب و"كجعفر" فإنه يوازن "دحرج"[243].

هـ- العلمية والعجمية:

يمنع العلم من الصرف إذا كان أعجمياً بشرطين:

1- أن يكون العلم أصله أعجمي ثم نقل علماً إلى العربية.

2- أن يكون رباعياً فأكثر.

وذلك نحو: "إبراهيم، وإسماعيل، ويوسف"، أما إذا كان ثلاثياً فلا يمنع من الصرف نحو: "نوح". [244]

يقول ابن مالك:

والعجمي الوضعِ والتعريفِ مع ما زيدَ على الثلاثة صرْفهَا امْتَنَعْ [245]

ويرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط، نحو: " نوح" يجوز صرفه ومنعه.

وقيل أن أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا مالكاً ومنكراً ونكير فإنها مصروفة وأما" رضوان" ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون.

وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف إلا"محمداً، وصالحاً وشعيب وهود ونوحاً " أما موسى فممنوع لوروده في السماع الأغلب. [246]

وقد وضع النحاة علامات يعرف بها الاسم الأعجمي منها:

1- أن يكون وزنه خارجاً على الأوزان العربية، نحو: "إبراهيم".

2-وأن يكون رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الزلاقة، وهي ستة جمعت في "مر بنفل".

3- وأن يجتمع في الاسم من الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية الصحيحة نحو "الجيم والقاف" في" جرموق" اجتماع "الصاد والجيم" نحو:" صولجان " والجيم والراء بعد النون نحو: "نرجس". [247]

و- العلمية والعدل:

معنى العدل أن يشتق من الاسم النكرة الشائع اسم ويُغير بناؤه مع بقاء المعنى الأصلي ويقع في المعارف ويقع في الصفات.

المعارف: أي ما عدل في حالة التعريف ويأتي على وزنين:

---

(243) ابن هشام، شرح قطر الندى، 314/1، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1472/3، عباس حسن، النحو الوافي 227/4.

(244) ابن جني، الخصائص، 119/1، ابن السراج، الأصول 42/2، ابن هشام، شرح شذور الذهب، 590/1.

(245) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 332/3.

(246) ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى، 313/1، ابن جني، الخصائص، 119/1.

(247) السيوطي، همع الهوامع 120/1، عباس حسن، النحو الوافي 242/4- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1468/3.

أحدهما: فُعَل في المذكر وعدل عن (فاعِل) نحو: "عُمر، وزُفر، وزُحلَ"، جمع عدل عن (عامر وزافر وزامل).

ويجمع لفظ توكيد نحو:" احتفين بالنابغات كلهن جمعة فهي توكيد مجرور بالكسرة نيابة عن الفتحة، لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية والعدل. (248)

الثاني: وذلك في المؤنث على وزن فعال نحو : "رقاش وحزام" وعدل عن " حازمة وراقشة" فبعض تميم يمنعه للعلمية والعدل، وقيل للعلمية والتأنيث المعنوي كما في "زينب وسعاد".

أما إذا كان على وزن" فعال" مختوماً بالراء نحو: " وبار" فأكثر التميميين يبنيه على الكسر، في كل حالتها، نحو : " وبار قبيلة عربية"،" أفنى الزمان وبار القديمة"، "لم يبق من وبار يبنيه إلا الأطلال".

أما الحجازيون فيبنون ذلك كله على الكسر سواء كان "فعال "علماً لمؤنث مختوماً بالراء أم غيرها. (249)

وما يمنع من الصرف للعلمية والعدل:

لفظ "سَحَر": وهو الثلث الأخير من الليل، بشرط أن يستعمل ظرف زمان مع تجريده من" أل والإضافة " نحو: "استيقظت يوم الخميس سحر "فإن كان اسماً محضاً معناه الوقت المعين وجب تعريفه " بأل والإضافة" نحو: "السحر أنسب الأوقات للتفكير"، وعلى الناس أن لا يقضوا سحرهم نائمين".

فإن دل على ظرف غير معين، أي لا يدل على سحر يوم بعينه وجب صرفه نحو: يحرص المسلم على الصلاة في سحرٍ ".

وما يمنع للعلمية والعدل لفظ أمس".

فيها لغتين:

الأولى: أن تمنع مع الصرف، رفعاً ونصباً وجراً بشرط أن يكون مراده اليوم الذي قبل يومك مباشرة، وأن يكون خال من أل والإضافة، ويكون غير مصغر وغير مجموع جمع تكسير، وغير ظرف، نحو:" انقضي أمس على خير"، وقضيت أمس في إنجاز عملي، و"استخرت من أمس"، غير منونة، فهي معدولة عن كلمة الأمس المعرف فصار معرفة بغيرها.

الثانية: أن يبنى على الكسر في جميع استعمالاته حسب موقعه من الجملة وهذه لغة الحجازيين، فلا يدخلونه في باب الممنوع من الصرف فتكون مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر. (250)

---

(248) ابن هشام، شرح قطر الندى، 314/1- الاشموني، شرح الأشموني 164/3.

(249) عباس حسن، النحو الوافي، 256/4، السيوطي، همع الهوامع، 107/1، ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1474/3.

(250) السيوطي، همع الهوامع، 101/1- عباس حسن، النحو الوافي، 256/4- الاشموني، شرح الأشموني 164/3.

فإذا أريد بها غير معين، نحو : "انقضي أمس"، و"قضيت أمساً جميلاً " ولم نأسف على أمس"، والمضاف نحو: أمسناكان جميلاً والمعَّرف نحو: "الأمس كان جميلاً " فهو معرب عند التميميين والحجازيين وإذا زالت علمية أمس دخلها التنوين نحو: سأزورك في أمس". (251)

د- العلمية وألف الإلحاق:

يقول السيوطي في الهمع: (الإلحاق أن تبني من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول فتجعل كل حرف مقابل حرف، فتنتهي الأصول الثلاثية فتأتي بحرف زائد مقابل الحرف الرابع من الرباعي الأصول فيسمى حرف الإلحاق). (252)

ألف الإلحاق هي ألف مقصورة تلحق بآخر بعض الأسماء وهي زائدة لازمة، مقصورة فيصير الاسم على وزن آخر يخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها الاسم الآخر، في الصرف وعدمه، نحو: "علقى" * و"أرطى"* فيصح منعها من الصرف للعلمية وألف الإلحاق، فهذه الزيادة في الألف جعلتها على وزن فعلى فأشبهت ألف التأنيث. (253)

الممنوع من الصرف للوصفية مع علة أخرى:

ليس المراد بالوصفية هنا النعت، إنما المراد بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً.

فيمنع من الصرف لوجود ثلاث علل لفظية تنضم معها وهي كالآتي:

أ- الممنوع من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والنون في هذه الحالة يمنع إذا كان على" وزن فعلان "وذلك بشرطين:

1- أن تكون وصفيته أصلية أي غير طارئة.

2- أن يكون تأنيثه بغير التاء:

وهو إما لأنه لا مؤنث له، لاختصاصه بالذكور: نحو: " لحيان" وإما لأن علامة تأنيثه الشائعة بين العرب ليست تاء التأنيث كأن يكون بألف التأنيث المقصورة نحو" عطشان وغضبان وسكران وريان " فمؤنثها عطشى وغضبى وسكرى ولم يمتنع من الصرف إذا وجد في آخره تاء التأنيث على الغالب المسموع نحو: سيفان سيفانة المؤنث منه.

وإن كانت الوصفية غير أصلية فلا يمنع نحو: "صفوان". (254)

ر- الوصفية مع وزن الفعل:

وهي تتحقق في ألا تكون الوصفية طارئة وألا يكون مؤنثه شائعاً بالتاء وهو على وزن: "أفعل فعلاء "نحو:" أحمر حمراء"، أو على طفعلى" نحو: " أفضل فضلى" فيمنع من الصرف،

---

(251) الأشموني، شرح الأشموني، 169/3، ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1482/3.

(252) السيوطي، الهمع 117/1.

* علم لبنت.

* اسم الشجرة مخضرة طول العام.

(253) عباس حسن، النحو الوافي، 253/4.

(254) ابن السراج، الأصول في النحو 85/2، المبرد- المقتضب 311/3- ابن مالك، شرح الكافية الشافية 1439/3.

فإن كان مؤنثه بالتاء نحو: أرمل أملة، لم يمنع من الصرف إن كانت الوصفية طارئة نحو : " أرنب" في مثال: "مررت برجل أرنب"* فهو منصرف لأنها سبقتها الاسمية الأصلية للحيوان المعروف فإذا هي وصفية طارئة.

وهناك ألفاظ وضعت أول نشأتها أوصافاً ثم انتقلت إلى الاسمية المجرورة، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول مثل:" أدهم" * وأبطح* " فهي يجوز صرفها بسبب الاسمية الطارئة، فمن الملاحظ أنه يجوز صرف الاسم ومنعه من الصرف والأفضل الاقتصار على حالة واحدة فالصرف أفضل وإن كانت الاسمية هي الأصلية والوصفية هي الطارئة والمنع أولى إن كانت الوصفية هي الأصلية والاسمية هي الطارئة. (255)

ج- الوصفية والعدل:

هو على ضربين ويكون واقع في العدد وفي غيره:

1- الواقع في العدد يأتي على صيغتين"فُعَالَومَفْعَل "نحو"أُحَاد ومَثْنَى وحدَالثُّنَاء ومَثْنَى" وَرُبَاع ومَرْبَعَ " كما في قوله تعالى: ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ ﭽ ﭼ (256) فالمعدول عن العدد من واحد إلى أربعة بلا خلاف، وروى بعض العرب خماس ومخمس إلى "عشار ومعشر" ، وأجازه الكوفيون والزجاج. (257)

ويقول النحاة إن كل لفظ من هذه الألفاظ معدول عن لفظ العدد الأصلي، المكرر مرتين للتوكيد نحو: "صافحت الأضياف أحاد"أي واحداً واحداً، فعدلوا عنها للتخفيف فهي ممنوعة من الصرف مع أن أصلها المعدول عنه منصرف.

وقيل: " أحاد وموحد، وثناء ومثني ، "عدل لفظه ومعناه، عدل عن معنى "اثنين اثنين" وعن لفظ اثنين إلى "مثني" وسيبويه يذكر أنه لم يصرف، لأنه معدول وأنه صفة. (258)

واستعمل العرب النوعين أحدهما مصروفاً والآخر ممنوع من الصرف، نحو ادخلوا "ثلاث ثلاث"، أو "ثلاثاً ثلاثاً". (259)

2- كلمةُ خر:

---

* جبان.

* وصف الشيء الذي فيه دهمة.

* وصف المكان الواقع الذي يجري فيه الماء بين الحصى والدقيق.

(255) عباس حسن، النحو الوافي، 218/4، المبرد- المقتضب، 311/3، ابن السراج، الأصول، 80/2- ابن هشام، شرح قطر الندى 317/1.

(256) سورة النساء الآية 3.

(257) السيوطي، اللمع، 98/1، ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، 745/2.

(258) سيبويه، الكتاب، 225/3، ابن هشام، شرح قطر الندى 314/1.

(259) عباس حسن، النحو الوافي 219/4- ابن عقيل، شرح الكافية الشافية 1445/3.

هي جمع مفرده " أخرى" وأخرى مؤنث "آخر" بفتح الخاء على وزن "أفعل" ولكن العرب عدلوا عنه وقالوا "أُخر" بصيغة الجمع، ومنعوه الصرف بانضمامه للوصفية، نحو مررت بنسوةٌ خر[260]، ومنه قوله تعالى: چ چ چ چ چچ چ[261].

و"أُ خر" أنثى آخر لا جمع "وأخرى" بمعنى "آخرة" فإن"أخُرى" قد تكون بمعنى "أخرة" كقوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ چ[262] وهذه تجمع على "أخر" مصروفة لأنه غير معدول، وهذا ذكره الفراء والفرق بينهما أن التي هي أنثى " آخر " لا تدل على الانتهاء أما التي بمعنىأُخر ٍ ه" تدل على الانتهاء. [263]

ولم يحكم النحاة علىأُ خرى " الممنوعة من الصرف بأنها معدولة لاشتمالها على ألف التأنيث المقصورة وهذا أقوى في معنى الصرف من العدل. [264]

وقيل في الاسم الممنوع من الصرف:

شَيْئان منْ تسعة فِي اسْمٍ إِذا اجتمعا * لم يُصرْفَا وبَصْ ُ القوْ َلُ تَهْيب ُ

عدلُ ووصفُ وتأنيثُ ومعرفةُ * وعُجْمَةَ ثم جَمْعُ ثم تَرْكِيْبُ

والنُّونُ زَائدةِ مُن قبلها أفِ ٌ * ووَزْنُ فِعْلٍ ونِعْ القْ ◌ْوَلْ تَغْيِبِ ◌ُ [265]

ومما سبق نخلص إلى أن للممنوع من الصرف أحكام عامة منها:

1- الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين الامكنية مطلقاً.

2- حكمه أن يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة.

3-يشترط في حالة جره ألا يكون مضافاً ولا معرفاً بأل.

4- يكون المنع إما لعلة واحدة أو لعلتين ووجود العلة الواحدة قائمة مقام العلتين في الممنوع أما العلتان فهما علة لفظية وأخرى معنوية ووجود واحدة من العلتين لا تقتضي منع الاسم من الصرف لأن كل واحدة تمثل جزء علة، فاجتماعهما يمنع الاسم من الصرف والعلمية وحدها لا تمنع نحو: محمد فهو مصروف "وسلطان وقنوان" فيهما زيادة الألف والنون ولكنهما مصروفات.

5- الممنوع من الصرف يجب تنوينه إذا زال أحد السببين المانعين له مثلاً العلمية ويكون نكرة فوجود العلة الأخرى بعد زوال العلمية لا تمنع من الصرف.

وإن كان الاسم مصغراً نحو: "عمر عمير" فالتصغير أدَّى إلى إزالة السببين المانعين فكلمة "عمير" ليس" كعمر" الممنوعة سماعاً أو بسبب العلمية والعدل.

---

(260) ابن هشام، شرح شذور الذهب 586/1.

(261) سورة البقرة الآية 184.

(262) سورة الأعراف الآية 38.

(263) ابن عقيل، شرح الكافية الشافية 1148/3.

(264) عباس حسن، النحو الوافي 221/4.

(265) هذه الأبيات نسبت لأبي سعيد الأنباري النحوي ينظر في ذلك: السيوطي، همع الهوامع 92/1.

المبحث الثالث

الاسم بين التذكير والتأنيث

ينقسم الاسم المعرب إلى قسمين مذكر ومؤنث:

1- المذكر:

هو ما دل على مذكر لفظاً ومعنى وتصح الإشارة إليه بـ "هذا".

أ- المذكر لفظاً نحو: "عادل وإياد ومحمد".

ب- المذكر معنى: " نحو: حمزة وأسامة وطلحة".

والمذكر الحقيقي: هو ما دل على مذكر من أجناس الناس والحيوان، نحو:" غلام وثعبان"[266].

وهو ما خلا من العلامات الثلاث في نحو: "غرفة، وحبلى وحمراء".[267]

والتذكير هو الأصل في الاسم لذا استغنى عن علامة تبينه.[268]

وهولا يحتاج إلى علامة لفظية تزاد على صيغته لتدل على تذكير صاحبها لأن الذي يدل على التذكير هو الشهرة وشيوع الاستعمال الوارد عن العرب، مثل: "حاتم ، وقيس وجعفر ونهر وكتاب وقمر".[269]

ومن الملاحظ أن التذكير هو الأصل وهو أشد تمكناً ثم يختص بعد ذلك.

2- المؤنث:

هو ما دل على مؤنث من أجناس الناس والحيوان، ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة تزاد على صيغته لتدل على تأنيثه.[270]

ولكل منه ضمائر أو أسماء إشارة وأسماء موصول خاص به نحو: "هذه البنت التي حفظت القرآن".[271]

والتأنيث فرع عن التذكير الذي هو الأصل في الأشياء، لذا يفتقر إلى علامة من علامات التأنيث للكلمة.[272]

أقسام الاسم المؤنث من حيث المعنى:

ينقسم الاسم المؤنث من حيث المعنى إلى قسمين:

أ- مؤنث حقيقي:

---

(266) سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة العربية، 134/1.

(267) الزمخشري، المفصل، 247/1.

(268) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1733/4، المرادي، توضيح المقاصد 1353/3.

(269) عباس حسن، النحو الوافي، 585/4.

(270) عباس حسن، النحو الوافي، 585/4.

(271) سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة والإعراب 134/1.

(272) ابن مالك، شرح الكافية 1733/4، المرادي، توضيح المقاصد 1353/3.

وهو ما دل على مؤنث من أجناس الناس والحيوان أي مما يلد ويناسل، ولابد له من علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة، وأي أحكام مختلفة، وهي وجوب تأنيث فعله ونعته وإشارته وضميره. (273)

ب- مؤنث مجازي:

يطلق على كل ما لا يلد ولا يبيض نحو: " مكتبة، وطابعة" ، ولفظه يكون مختوماً بعلامة تأنيث ظاهرة نحو: " ورقة"، أو مقدرة نحو:" دار".

ولا يعرف إلا بالسماع الوارد عند العرب، وهو يخضع لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي خضوعاً واجباً في مواضع وجائزاً في أخرى لوجوب تأنيث الضمير العائد عليه نحو: الدار اتسعت، وجوازاً في نحو: "اتسعت الدار، أو اتسع الدار". (274)

(273) سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة، 134/1، ينظر: مصطفى الغلاييني، جامع الدروس، 99/1. عباس حسن، النحو الوافي، 586/4.

(274) سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة، 34/1، ينظر الحملاوي، شذا العرف، 73/1.

أقسام الاسم المؤنث من حيث اللفظ:

ينقسم الاسم المؤنث من حيث لفظه إلى ثلاثة أقسام وهو بحسب اتصاله بعلامة تأنيث أو عدم اتصاله بها.

1- المؤنث اللفظي:

وهو كل اسم اشتمل على علامة تأنيث ودل على مذكر نحو عَشرة ، و حمزة، ومعاوية وزكريا"، ويعامل معاملة المذكر في الضمائر والإشارة وغيرها. [275]

أو ما وضع لمذكر وفيه علامة من علامات التأنيث، وهذه العلامة ظاهرة مع أن مدلوله مذكر وله أحكام مختلفة، فقد يراعى معناه في حالات فلا يؤنث له الفعل، ولا يعود الضمير مؤنثاً، فلا يقال: "اشتهرت حمزة بالشجاعة"، ولا" حمزة اشتهرت بالإقدام"، ولا يجمع في الأرجح جمع مذكر سالم، وقد يراعى لفظه في الأغلب فيمنع من الصرف، ويذكر له اسم العدد نحو: ثلاث حمزات. [276]

2- المؤنث المعنوي:

وهو ما كان مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً، ولفظه خالياً من علامات تأنيث ظاهرة، فيشمل المؤنث الحقيقي الخالي من علامات التأنيث مثل: "زينب، وسعاد"، كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها كذلك نحو: "عين، وبئر". [277]

ويعامل معاملة المؤنث الحقيقي، كتأنيث الفعل له وتأنيث ضميره ونعته، والإشارة إليه ومنعه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته[278] نحو: "طلعت الشمس على هذه الصغيرة قبل أن تأمرها سعاد وبدخول الدار المجاورة" .

---

(275) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 98/1.

(276) عباس حسن، النحو الوافي، 586/4- ينظر الغلاييني، جامع الدروس العربية، 98/1.

(277) عباس حسن، النحو الوافي، 98/1.

(278) سعيد الأفغاني، الموجز، 134/1، الحملاوي، شذا العرف، 73/1، في فن الصرف، 73/1.

3- المؤنث اللفظي المعنوي:

هو ما كان علماً لمؤنث وفيه علامة من علامات التأنيث، نحو: " فاطمة، وسلمى، وشيماء، أي صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ومدلوله مؤنثاً.

وهو يخضع لكل أحكام المؤنث اللفظي والمعنوي. (1)

علامات التأنيث:

ولكون المذكر هو الأصل، لم يحتج فيه إلى علامة، بخلاف المؤنث الذي هو فرع عنه فافتقر إلى علامة ظاهرة أو مقدرة.

والعلامة الظاهرة في الأسماء المعربة هي تاء التأنيث، وألف التأنيث بنوعيها المقصورة والممدودة وهذا مذهب سيبويه والجمهور وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن علامات التأنيث ثلاث: التاء والألف والهمزة في حمراء.

العلامة الأولى:

أ- تاء التأنيث:

قيل هي: "تاء" وهو الأصل وقيل هي "ها " مبدلة في الوقف، وهذا مذهب البصريين ومذهب الكوفيين عكس ذلك. (2)

وقد تكون تاء مقدرة وهي خاصة بالأسماء المعربة الثلاثية وهي" تاء" ملحوظة طبقاً للسماع الوارد عند العرب وتظهر في شيئين في التصغير نحو: أرض أريضة وأذن أذينة وفي الإسناد. (3)

وقد تكون عامة في الأسماء بنوعيها الثلاثي وغير الثلاثي كعود الضمير عليها في المسموع مؤنثاً كأرض في مثل: " الأرض زرعتها".

ونعتها والإشارة إليها بمؤنث سماعاً في الحالتين نحو: الأرض المتحركة واحدة من أرضين كثيرة وفي نحو: "هذه الأرض" فهي بالإسناد فقط في الرباعي نحو: "عناق وعقرب"(4). وعقرب"(4).

وهذه التاء تثبت في اللفظ أو تقدر وتدخل على عدة أضرب منها:

1- تدخل فرقاً بين المؤنث والمذكر في الاسم الحقيقي الذي لأنثاه ذكر نحو: امرؤ وامرأة وشيخ وشيخة، وهو قليل في الأسماء الجامدة ومنها إنسانة وغلامه.(5)

وتدخل فرقاً بين المؤنث والمذكر في الصفة كضاربة وبائعة، وهو الكثير الشائع وهو مأخوذ من الفعل. (1)

---

(1) الحملاوي، شذا العرف، 73/1.

(2) المرادي، توضيح المقاصد، 1353/3.

(3) ابن مالك، شرح الكافية 1733/4، عباس حسن، النحو الوافي، 585/4، المرادي، توضيح المقاصد، 1353/3.

(4) الزمخشري، المفصل، 247/1، عباس حسن، النحو الوافي، 586/4.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو 407/2، ينظر: الزمخشري، المفصل، 247/1.

فإن كانت الصفة مما يختص بالنساء لم يكن هناك فائدة من التاء لذلك عريَّت أكثر هذه الصفات عن التاء مثل: " طالق ومرضع ومطفل" وهو ما كان على زنة اسم الفاعل ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين.

ذهب الكوفيون إلى أن علامة التأنيث حذفت في نحو:" طالق وحائض " وغيرها لاختصاص المؤنث به وهي دخلت في الأصل للفصل بين المذكر والمؤنث، ولا اشتراك بينهما في هذه الأوصاف، لذلك لم تفتقر إلى علامة تأنيث.

أما مذهب البصريين فعند الخليل إنما حذفت علامة التأنيث لأنهم قصدوا به النسب، ولم يجروه على الفعل، أي: " ذات حيض".

وعند سيبويه أنه متأول بإنسان أو شيء حائض، أي حملوه على المعنى كأنهم قالوا: شيء حائض.

فاحتجاجهم في وزن علامة التأنيث على معنى النسب أي: " ذات طلاق" وذات حيض" كما يقال: رجل رامح ونابل، أي ذو رمح ونبل، وليس محمولاً على الفعل، كما في نحو: امرأة صبور، وشكور"، وهذه الأوصاف لم تكن جارية على الفعل لذلك لم تلحقها العلامة.

أما في حملهم له على المعنى في حذف علامة التأنيث في طالق ونحوه كأنهم قالوا شيء طالق أو إنسان طالق، كما قالوا:" رجل ربعه" فأنثوا الموصوف المذكر.[2]

أما قول الكوفيين في حذف العلامة للاختصاص بالمؤنث والفصل بين المذكر والمؤنث، وعدم الاشتراك بينهما فأفسدوه لوجوه

أ- إذا حذفت للفصل بين المذكر والمؤنث يبطل نحو قوله الله تعالى: چ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ[3] فكان ينبغي ألا تدخل لأن هذا الوصف لا يكون في المذكر فدل على فساد ما قالوه.

ب- أما في وجود الاختصاص وعدم الاشتراك لوجب إلا يوجد الحذف وعدم الاختصاص في نحو: "رجل عاشق وامرأة عاشقة".

ج- ولو كان الاختصاص سبباً للحذف في اسم الفاعل لوجب حذفها من الفعل فيقال: المرأة طلقِ ، وحاض كما يقال: " طالق وحائض" فلما لم يجز أن تحذف العلامة من الفعل دل على فساد التعليل.

ولا يلزم هذا على قول من حمله على المعنى كأنه قال: إنسان حائض، لأن الحمل على المضي اتساع يقتصر فيه على السماع، والتقليل بالاختصاص ليس باتساع، فينبغي ألا يقتصر فيه على السماع. [4]

---

(1) الزمخشري، المفصل في صفة الإعراب، 247/1.
(2) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 625/2، الزمخشري، المفصل، 247/1.
(3) سورة الحج الآية 2.
(4) الأنباري، الإنصاف، 643/2، ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1733/4.

الصفات التي يستوي فيها المذكر والمؤنث:

هناك خمسة أوزان للصفات لا تدخلها التاء فيستوي فيها المذكر والمؤنث وهي:

أ-وزنَ "فعول" بمعنى فاعل مثل: " صبور وعجوز"، تقول: "رجل عجوز وامرأة عجوز".

ب- وزن" فعيل" بمعنى مفعول إن سبق موصوف أو قرينة تدل على جنسه مثل:" طفلة جريح وامرأة قتيل" أما إذا لم يكن هناك موصوف ولا قرينة، فتدخل التاء لإزالة اللبس تقول: " في الميدان ستة جرحى وقتيلة".

ج- وزن "مِفْعال" مثل:" معطار " كثير التعطر.

د- وزن "مفعيل"، نحو: "معطير ومسكير" وشذ مسكينة وقد سمع امرأة مسكين على القاعدة.

هـ- وزن"مِفْعَل"، نحو: " رجل مغشم أي مقدام لا يثنيه شيء. (1)

2- يكثر مجيئها لتمييز الواحد من الجنس أي فرقاً بين اسم الجنس الواحد الذي لا يصنعه مخلوق نحو " ثمر وثمرة ونخل ونخلة".

ويقل مجيئها لتمييز الواحد في الجنس الذي يصنعه المخلوق، نحو: بجرَ ْ وجرة لبن ولبنة".

وقيل إذا أخرجوا منه الهاء جاز فيه التذكير والتأنيث، نحو: هو الثمر وهي الثمر وذلك كما في قوله تعالى: چ ئې ئې ئى چ(2) وقوله تعالى: چ ۈ ۇ ۆ ۆ چ(3) .

فالتذكير على معنى الجمع والتأنيث على معنى الجماعة. (4)

وقيل إن هذا الباب مؤنثه لا يكون له مذكر من لفظه، لأنه لو كان لالتبس الواحد المذكر بالجمع.

3- وتدخل التاء للمبالغة في الوصف نحو:" علامة وراوية". (5)

4- وتدخل لتأكيد التأنيث نحو ناقة ونعجة. (6)

5- تدخل الهاء التي تلحق الجمع الذي على حد مفاعل فهو على ثلاثة أوجه:

أ- إذا أريد به النسب نحو: الإشاغتة.

ب- أن يكون في الأعجمية المعربة نحو:ا لجوارية البرابرة وهذا يجتمع فيه النسب والعجمة.

---

(1) الزمخشري، المفصل، 247/1، ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 407/2.
(2) سورة الحاقة الآية 7.
(3) سورة القمر الآية 20.
(4) ابن مالك، شرح الكافية الشافية، 1733/4، ينظر: الزمخشري، المفصل في صفة الإعراب، 247/1، ابن السراج، الأصول، 407/2.
(5) الزمخشري، المفصل، 247/1.
(6) ابن السراج، الأصول، 407/2.

ج- أن تقع الهاء في الجمع عوضاً من ياء محذوفة كما في جمع "حجاجيع وزناديق"، تقول: جحاجحة وزنادقة. [1]

6- ما دخلته الهاء وهو واحد من جنس إلا أنه للمذكر والمؤنث نحو:" حمامة ودجاجة وبطة وبقرة". [2]

2- العلامة الثانية:

ألف التأنيث المقصورة:

هي ألف تزاد في آخر الاسم للتأنيث، وهي ألف ثابتة تزاد في آخر الاسم قياساً للتأنيث وليست خاصة بها.

وهذه الألف تكتب بصورة ألف طويلة، أو بصورة ياء غير منقوطة. [3]

والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة على ضربين، مختصة ومشتركة.

فمن المختصة:

أ- فُعلى: تكون إما اسم أو صفة، فالاسم يكون غير مصدر" كالبهمى والرؤيا" ومصدر كالبشرى والرجعى.

والصفة نحو صلى وخنثى.

ب- فعلى: وتكون اسم وصفة، فالاسم نحو: بردى والصفة نحو: بشكى* ومرطى.

ج- فعلى: نحو الأربى* وشعبى*.

من المشتركة:

أ- فعلى: فالتي ألفها للتأنيث تكون اسم عينُ كسلمى ورضوى" واسم حقى كالدعوى ووصف مفرد كالظماى والعطشى وجمع كالجرحى.

وتكون الألف للإلحاق* نحو ارطى* وذفرى* لقولهم: أرطاة وزفراة" لتوازن" جعفر ودرهَم. [4]

ب- فعلى: فالتي ألفها للتأنيث إما جمع كالجملى في جمع الجمل ومصدر كالذكرى وإذا كانت للإلحاق تأتي اسم" كمعزى" وصفة نحو: رجل كيصى* وعنهى وعن ثعلب وسيبويه لم يثبته صفة إلا مع التاء نحو عزواة. [1]

---

(1) ابن السراج، الأصول، 407/2، شرح الكافية، ابن مالك، 1733/4.
(2) الزمخشري، المفصل، 247/1، ابن السراج، الأصول، 407/2.
(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 102/1.
* ناقة سريعة.
* الداهية.
* اسم موضع.
* أن يزاد على أحرف الكلمة لتوازن كلمة أخرى
* نوع من الشجر.
* العظم خلف الأذن.
(4) الغلايني جامع الدروس العربية، 102/1 المفصل الزمخشري 250/1.

* هو الذي يأكل وحده.

(1) الزمخشري، المفصل، 250/1، ابن مالك، شرح الكافية، 1743/4، سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة، 139/1.

العلامة الثالثة:

ألف التأنيث الممدودة:

هي ألف زائدة في آخر الأسماء أو الصفات وزيادتها قياسية ولها أوزان كثيرة منها:

أ- فعلاء : وتكون في الاسم إذا كان اسم عين مفرد، " كالصحراء والبيداء" وفي الجمع " القصباء* والطرفاء"، ومصدر "كالسراء والضراء" والنعماء والبأساء" ، وتكون في الصفة في تأنيث أفعل نحو:" سوداء وبيضاء "ونحو: امرأة حسناء وديمة هطلاً "أ* والعرب العرباء".

أما في علباء وحواء فألفها ألف إلحاق. [1] فهذه ثلاثة علامات لتفصيل للتأنيث مفصلة.

* اسم كشجر الكمثرى.

* مطر ينزل في سكون دون برق ولا رعد، ومتتابع.

(1) ابن مالك، شرح الكافية، 1743/4، الزمخشري، المفصل، 205/1، الحملاوي، شذا العرف، 75/1.

المبحث الرابع

الاسم بين الإفراد والتثنية والجمع

وهو تقسيم الاسم من حيث العدد وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

مفرد، ومثني، وجمع.

1- المفرد: هو ما دل على واحد كرجل وغلام. [1]

أقسام الاسم المفرد:

ينقسم إلى قسمين اسم علم، واسم جنس.

أولاً: العلم:

وهو الاسم الذي يدل على مسماه مطلقاً أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغيبة، فهو علم مقصور على مسماه. [2]

أقسام العلم:

ينقسم العلم إلى عدة أقسام حسب اعتبارات مختلفة:

أ- باعتبار الوضع، ينقسم إلى اسم وكنية ولقب.

ب- باعتبار أصالته في الاستعمال إلى مرتجل ومنقول.

ج- باعتبار اللفظ وهو مفرد ومركب.

د- باعتبار تشخص معناه إلى علم الشخص وعلم الجنس.

ثانياً: اسم الجنس:

هو الاسم الذي لا يختص بمعنى من أفراد جنسه، ويصدق على الكثير والقليل منها مثل " رجل وكتاب وشجرة وماء وغلام وامرأة".

وله أنواع منها:

أ- اسم الجنس الإفرادي.

ب- اسم الجنس الجمعي.

جـ اسم الجنس الأُحادي. [3]

وقد ورد الكلام عن العلم واسم الجنس بالتفصيل في المبحث الأول من الفصل الثاني.

2- المثنى:

هو ما دلّ على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد عنها وعطف مثله عليه.[4]

---

(1) محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة خير الدين شمس باشا، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط1 (1403هـ-1913م)، ج1، ص66.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، 118/1- عباس حسن، النحو الوافي، 286/1.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، 23/1.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 56/1، السيوطي، همع الهامع، 145/1.

أو هو اسم معرب، ناب عن مفردين اتفقا لفظاً ومعنى بزيادة ألف ونون أو ياء ونون وكان صالحاً لتجريده منهما. [1]

فهذا الاسم الذي دل على اثنين متفقين في الحروف والحركات والمعنى بسبب زيادة في آخره تُغني عن العاطف والمعطوف وهذه الزيادة هي الألف بعدها نون مكسورة، أو الياء وقبلها فتحة، وبعدها نون مكسورة نحو:" نجم، نجمان ونجمين" فدلت الكلمة دلالة عددية على اثنين واستغنيان بزيادة الحرفين على أن تقول: أضاء نجم ونجم،"وراقب الفلكي نجماً نجماً "، و"اهتديت بنجم ونجم"، فاكتفي بالزيادة بدلاً من عطف كلمة على نظيرتها الموافقة لها. [2]

والدلالة على اثنين قد تكون حقيقية وقد تكون مجازية.

فالحقيقية هي تكون بلفظ المثنى الصريح المستوفي لشروط المثني، نحو الفارسين المحمدين الجيشين وليس هناك اشتراكاً معنوياً بين المثنى وغيره كالضمير "تاء" فإنه مشترك يصلح من جهة المعنى للمثنى وغيره نحو: لاقمان وذهينا لزيارة الصديق.

وغير الحقيقية هي التي تدل على التثنية توسعاً ومجازاً كقول الشاعر:

إنَّ للْخَيْرِ والشَّرِّ مَدًى * وكِلَا ذلك وجْهٌ وقبْلْ [3]

أي كلا ذلك الخير والشر مواجهاً وطريق واضح فكلمة "ذا " تدل في حقيقتها اللغوية على المفرد المذكر ولكن تدل بمعناها هنا على المثنى، لأنها إشارة إلى الخير والشر، وهذه الدلالة مجازية لأن دلالة "ذا" على غير المفرد مجازية. [4]

ومن هنا يتضح لنا أن الاسم المثنى لابد أن تجمع فيه بعض الصفات منها:

أ- أن يدل على اثنين أو اثنتين نحو الصديقان، والصديقتان، لا فرق بين المذكر والمؤنث فكل منهما يأتي مثنى.

ب- أن يغني عن المتعاطفين، بأن يذكر المثنى اقتصاراً لمفردين يعطف كل منهما على الآخر بدلاً من أن تقول: قريق وفريقْ تغُني عنها فريقان.

ج- أن يأتي في آخره ألف ونون أو يا ونون زائدتان وهذه الزيادة هي التي أفادت التثنية وأغنت عن إطالة الكلام بالمفردات المتعاطفة. [5]

شروط التثنية:

ليست كل الأسماء في اللغة صالحة للتثنية فالاسم المثنى لابد أن تتوافر فيه شروط أهمها:

1- أن يكون مفرداً فإن المثنى لا يثنى مرة أخرى.

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس، 11/2.

(2) عباس حسن، النحو الوافي، 117/1.

(3) لم أعثر على قائله، انظر: يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه، نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1407هـ-1987م)، ج1، ص132.

(4) عباس حسن، النحو الوافي، 117/1.

(5) محمد عيد، النحو المصفى، 54/1.

2- أن يكون معرباً فالأسماء المبنية لا تتغير، فهي لا تثنى، أما هذان، وهاتان، فهي ملحقة بالمثنى لا مثناة.

3- أن يكون نكرة مثل "ورقة وشجرة " تقول" ورقتان وشجرتان"، أما الأعلام مثل محمد وعمر تثنى تقول: محمدان وعمران ولكن يرى أهل النحو أن هذه الأعلام لا تثنى ولا تجمع وتظل على علميتها وإذا أريد التثنية والجمع قدر تنكيره فاختلط الاسمان "محمد ومحمد" بحيث لا يتميز هذا من ذاك ثم حدثت التثنية ورجح البعض أن هذا تكلف وأن المثنى يأتي للنكرات والمعارف دون تفريق. (1)

4-ألا يكون مركباً سواء كان مركباً مزجياً مثل " معد يكرب " أو إسنادياً مثلك " جاد الرب " أو إضافياً مثل: " عبد الله " فكلها لا تثنى بطريقة مباشرة ولكن تثنى بطريقة أخرى:

أ- ففي المركب المزج كبعلبك وسيبويه فالأكثر على منعه لعدم السماع وجوزه الكوفيون فيمكن أن تعرب هي الآخر نحو: معدي كربان ومعدي كربين أو على من أعرب إعراب المتضايفين نحو: حضراموت وحضري موت، وفي المختوم بويه تلحقه العلامة بلا حذف نحو "سيبويهان وسيبويهون" وذهب بعضهم إلى حذف عجزه نحو: سيبان وسيبون.

ب- أما في الإسنادي فيتوصل إلى تثنيته "بذوا" مع المذكر أو "ذوات " مع المؤنث وتبقى الكلمة كما هي نحو: " ذوا جاد الرب".

ج- أما الإضافي نحو: "أبو بكر وعبد الله" فيستغني بتثنية المضاف وجمعه عن تثنية المضاف إليه وجمعه وجوزه الكوفيون نحو:" أبو البكر" و" عبدا الله". (2)

هـ- أن يكون المفردان اللذان يُؤلفُ نان المثنى متفقين في اللفظ والمعنى فلا يثنى "فاطمة وسامية " لاختلافهما لفظاً ومعنى ولا يبنى ما يدل على اثنين، ولكنهما مختلفان في اللفظ نحو الأبوين" ولا المختلفان في حركات أحرفهما كالعمرين لعمر بن الخطاب وعمرو بن هشام أبو جهل. (3)

6- أن يكون المفرد الذي يثنى له نظير مماثل فلا يثنى الشيء المفرد مثل" الله، الأرض، الشمس".

وليست من المثنى ما دل على شيئين عن طريق الوضع اللغوي لا عن طريق الزيادة نحو: " شفع" ضد وتر، " وزوج وهي القيمة الزوجية ضد الفردية فهي تدل دلالة لغوية على التثنية ضمناً.

وفي نحو: "شعبان وجردان " إنما يدل على مفرد وفي الأصل مثنى ولكنه سمى به واحد(4).

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 156/1، محمد عيد، النحو المصطفى، 54/1.
(2) السيوطي، همع الهوامع، 156/1، محمد عيد، النحو المصفى، 54/1، محمد علي السراج، اللباب، 66/1.
(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 12/2، عباس حسن، النحو الوافي، 117/1.
(4) عباس حسن، النحو الوافي، 117/1، السيوطي، همع الهوامع، 150/1، ابن عقيل، شرح ابن عقيل 57/1.

فهذه هي أهم الشروط الضرورية في الاسم الذي يثنىوتجمع في أن يكون مفرداً معرباً منكراً غير مركب وله مماثل متفق معه في اللفظ والمعنى.

حكم المثني:

أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة وبعدها نون مكسورة مثل: "يتحرك الكوكبان".

وينصب بالياء نيابة عن الفتحة وهذه الياء قبلها فتحة وبعدها نون مكسورة مثل : " شاهدت الكوكبين" ويجر بالياء نيابة عن الكسرة وقبلها فتحة وبعدها نون مكسورة نحو خرجت بالكوكيني. (1)

وإذا ثني المقصور فإن كانت ألفه ثالثة ترد إلى أصلها واواً أو ياء،" كعصوان ورحيان" وإن كانت رابعة فصاعداً قلبت ياء "كمشفيان ومرتضيان".

والمنقوص المنون: ترد إليه ياؤه في التثنية لزوال المانع كراعيان وهاديان المحذوف الياء للتنوين نحو: "هذا محامٍ قدير لدلا قاض نزيه تقول: "هذان محاميان قديران لدى قاضيين نزيهين".

والممدود: إن كانت همزته أصلية بقيت على حالها نحو: "كساءان ورداءان" وإن كانت للتأنيث قلبت واو،" كصحراوان" وإن كانت منقبلة عن أصل كساء أو كانت للإلحاق كعلباء جاز الأمران نحو : "سماوان وسماءان وعلباءان وعلباوان. (2)

إعراب المثنى:

يعرب المثنى بالحروف وهو أشهر المذاهب وأقواها ولكن هناك بعض النصوص الواردة في العرب أشهرها:

1- إلزام المثنى الألف في جميعه أحواله مع إعرابه بحركات مقدرة عليها تقول: " عندي كتابان نافعان"، اشتريت كتابان نافعات" ، قرأت في كتابان نافعان "فيكون المثني مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف، ومنصوباً بفتحة مقدرة عليها ومجرورة بكسرة مقدرة على اللف، فهو يعرب إعراب المقصور والنون للتثنية مبنية على الكسر بغير تنوين وتحذف عند الإضافة وقد تكلم بها النبيρ في موضعين في وقوله: " لا وتران في ليلة" وقوله "ما صنع أبا جهل".

ومنه قول الشاعر: (3)

تَوَ َّ دمنَّابَيْنَأَذْنَاهُ ضَرْبَةً * دَعَتْهُ إلى هَابي الترابِ عقيمُ

فالشاهد فيْ أُ ذناه" فهو مثنى مضاف إلى كلمة "بين" وقد لزم الألف على لغة من يلزمه الألف.

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، 120/1، محمد عيد، النحو الوافي 55/1، السيوطي، همع الهوامع، 154/1.

(2) محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة 66/1، سعيد الأفغاني، الموجز 142/1، السيوطي، همع الهوامع، 164/1، الغلاييني، جامع الدروس العربية، 14/2.

(3) البيت هوبر الحارثي، مصطفى صادق بن عبدالرازق بن سعيد بن الحمد الرافعي، تاريخ الأدب العربي، الناشر: دار الكتاب العربي، د.ط، ج1، ص99. محمد بن جعفر القيرواني، ما يجوز للشاعر في الضرورة، 354/1.

2- إلزام المثنى الألف والنون في جميع أحواله مع إعرابه بحركات ظاهرة على النون كأنه اسم مفرد تقول: عندي كتابانً نافعانً " اشتريت كتباناً نافعاناً وقرأن في كتابانٍ نافعانٍ ، ويحذف التنوين إذا وجد ما يقتضى ذلك كوجود "أل" في المثنى أو إضافته وكذلك لمنع الصرف إن وجد مانع. (1)

3- الجمع:

هو ما دل على أكثر من اثنين بتغيير صورة مفرده أو بإضافة إليها مثل: صورة، صور، ناجح، ناجحون، فتى فتيان. (2)

والجمع ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير.

أولاً: جمع المذكر السالم:

ما دل على أكثر من اثنين وسلم بناء واحدة. (3)

وهو ما يدل على أكثر من اثنين بسبب زيادة معينة في آخرِه أغنت عن عطف المفردات المتماثلة في المعنى والحرف والحركات بعضها على بعض.

والدلالة على اثنين هذا في اصطلاح النحاة، أما اللغويون فقد يطلقون كلمة الجمع على المثنى فالجمع عندهم ما دل على اثنين أو أكثر. (4)

ويسمى الجمع على هجاءين لأنه تارة يكون بالواو وتارة يكون بالياء. (5)

وسمي سالماً، لأنه سلمت فيه صيغة المفرد لا يدخل حروفه تغيير في نوعه أو عددها أو حركاتها إلا عند الإعلال.

ففي المقصور تسقط ألفه حين جمعه وتبقى الفتحة على ما قبل الألف فتقول في جمع مصطفى ومنادى:" هؤلاء مصطفون كانوا منادين إلى المحاكمة".

المنقوص: تحذف ياؤه عند الجمع ويضم ما قبلها مع الواو ويكسر مع الياء فتقول حضر محامُون عن المدعيِ ن". (6)

صفات جمع المذكر السالم:

أ- أن يدل على ثلاثة فصاعداً نحو:" مؤمنون" تدل على عدد يبدأ من ثلاثة إلى ما لا نهاية وهذا يفسر تسميته جمعاً.

ب- أن هذا الجمع لا يطلق إلا على الذكور فقط، فهذا يفسر تسميته مذكراً.

---

(1) السيوطي، همع الهوامع، 145/1، عباس حسن، النحو الوافي، 117/1، محمد عيد، النحو المصفى، 56/1.
(2) سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة، 142/1.
(3) شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو 457/1.
(4) عباس حسن، النحو لوافي، 137/1.
(5) شرح ملحة الأعراب 105/1.
(6) سعيد الأفغاني، الموجز 142/1، عباس حسن، النحو الوافي، 137/1، محمد على السراج اللباب في قواعد اللغة 67/1.

ج- أن مفرده يبقى حين الجمع دون تغيير وهذا يفسر تسميته سالماً ، وبذا ظهرت تسميته جمع مذكر سالم. [1]

إعراب جمع المذكر السالم:

يرفع بالواو نيابة عن الضمة وبعدها النون المفتوحة مثل قوله تعالى: چ ﭑ ﭒ ﭓ چ[2].

وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها وبعدها النون المفتوحة مثل صادقت المؤمنين "وأثنيت على المؤمنين".

هذا هو الأصل في إعراب جمع المذكر السالم وهو اللغة الفصحى المشهورة. [3]

ولكن بعض العرب يلزم جمع المذكر الياء دائماً ويأتي على النون في آخره بالإعراب الأصلي فتشكل بالضمة رفعاً وبالفتحة نصباً وبالكسرة جراً وذلك نحو قول الرسولρ في دعائه على قريش" اللهم أجعلها عليهم سنيناً كسنين يوسف"، فكلمة "سنين "وردت في الحديث أولاً منصوبة بفتحة النون، وثانياً مجرورة بكسرة النون. [4]

أنواع جمع المذكر السالم:

الاسم الذي يجمع جمع مذكراً سالماً نوعان العلم والصفة:

1- العلم:

يقصد به ما كان اسماً لشخص أو شيء معين مثل: محمد، خالد.

والعلم يكون جامداً أي يدل على مجرد الذات من غير زيادة شيء عليها ولا ملاحظة أمر آخر سواها مثل: الفضل، إبراهيم، سعد أسماء أشخاص.

والعلم إذا جمع زالت علميته فلابد له بعد الجمع ما يعيد إليه التعريف إذا اقتضى المقام هذا كزيادة أل المعرفة في أوله أو زيادة حرف النداء قبله ولكن إذا سمي بالجمع بإن صار لفظ العلم الدال على واحد هو مجموع فإنه إلى ما يجلب له تعريفاً لأنه معرفة بالعلمية التي لم يطرأ عليها ما يزيلها.

وشرط العلم أن يكون علماً لمذكر عاقلاً خالياً من تاء التأنيث الزائدة ومن التركيب ومن علامة تثنية أوجمع.

فإن لم يكن علماً لم يجمع نحو رجل رجلون أو غلام غلامون ولم يجمع إن كان علماً لمؤنث فلا يقال: زينب الزينيون والعبرة في التأنيث أو عدمه بمعناه لا بلفظه فكلمة زينب إن كانت علماً اشتهر به لمذكر جمعت. [5]

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي، 137/1، أحمد عيد، النحو المصفى، 63/1.

(2) سورة المؤمنون الآية 1.

(3) ابن هشام، شرح قطر الندى، 49/1.

(4) عباس حسن، النحو الوافي، 137/1، أحمد عيد، النحو المصفى، 63/1.

(5) الأشموني، شرح الأشموني، 59/1.

ولا يجمع إن كان علماً لمذكر غير عاقل نحو:" هلال " هو علم لحصان وإن كان علماً لمذكر عاقل لكنه مشتمل على تاء التأنيث الزائدة نحو : "حمزة ومعاوية" لا يجمع ولا يصح هنا ملاحظة المعنى لوجود علامة التأنيث في اللفظ فيقع بينهما وبين علامة جمع المذكر التناقض والتعارض بحسب الظاهر كما لا يصح أن تحذف لأن حذفها يوقع في اللبس فلا ندري أكانت الكلمة مؤنثة اللفظ قبل الجمع أم لا.

وإن كانت التاء عوضاً عن فاء الكلمة أو لامها نحو:" عدة فلا تمنع الجمع نحو: عدون فتحذف.

والكوفيون يجيزون جمعه بعد حذف تائه فيقال "طلحون" أما البصريون لم يجيزوه فمن الملاحظ أن المذهب البصري على الأعم الأفصح لخلوه من اللبس.

ولا يجمع إذا كان مركباً تركيب إسناد نحو:" فتح الله" ففي الجمع تسبقه كلمة "ذو" مجموعة فيقال ذوو رفعاً وذوي نصباً وجراً.

أما المركب المزج فيستعان أيضاً بكلمة ذو نحو : "ذو خالويه وسيبويه".

أما الإضافي "كعبد الرحمن" وعبد العزيز " فيجمع صدره المضاف ويبقي العجز المضاف إليه على حاله من الجر في أكثر الحالات تقول:" اشتهر عبدو الرحمن".

ولا يجمع ما أخره علامة تثنية أو علامة جمع مذكر، نحو:" المحمدان والمحمدين والمحمدون والمحمدين " علماً لأن جمع العلم المشتمل على علامة التثنية يؤدي أن تجمع في اللفظ الواحد علامة التثنية والجمع، ويؤدي إلى الاختلاف والتعارض بين التثنية وعلامتها والجمع وعلامته.

ولذلك جمع العلم المشتمل على علامة الجمع يؤدى إلى أن تتكرر فيه علامة الجمع ولهذا لا يقع في صحيح التراكيب اللغوية. [1]

2- الصفة أو الوصف:

يقصد بالوصف ما دل على ذات وصفة، وذلك بالتحديد اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وصيغ المبالغة مثل: ناجح ، مسرور ، فرح، أروع، لمّاح.

والمراد بها المشتق ولا يراد بها النعت هنا فلا تدل على الذات وحدها قبل العلمية، وإنما تدل عليها على شيء آخر معها، مثل ك"عالم وكامل ونبيل" فكل كلمة من الصفات المشتقة قبل العلمية تدل على ذات ومعها شيء آخر وهو العلم أو الكمال والنبل فإذا صارت علماً تجردت عن الوصف الزائد وصارت جامدة تدل على مجرد الذات.

شروط الصفة:

(1) عباس حسن، النحو الوافي، 140/1، السيوطي، همع الهوامع، 166/1، أحمد عيد، النحو المصفى 63/1.

الاسم المشتق لابد أن تتوفر فيه شروط قبل جمعه وهي: أن تكون صفة مذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليس على" وزن أفعل فعلاء " ولا على وزن "فعلان " الذي مؤنثه فعلى ولا على وزن صيغة تستعمل للمذكر والمؤنث.

فإن كانت خاصة بالمؤنث لا تجمع جمع مذكر سالم منعاً للتناقض بين ما يدل عليه المفرد وما يدل عليه جمع المذكر السالم نحو: " مرضع" فلا يقال مرضعون. [1]

ولا تجمع إن كانت لمذكر غير عاقل نحو: صاهل صفة للحصان فلا يقال "صاهلون:.

ولا تجمع أن كانت مشتملة على "تاء" تدل على التأنيث نحو قائمة فلا يصح قائمون ولا يصح جمعها بعد حذف" التاء" لأن الحذف يؤدي إلى لبس محقق.

ولا تجمع إذا كانت على وزن "أفعل" الذي مؤنثه" فعلاء" نحو:" أخضر خضراء" فلا يقال: أخضرون وشذ قول الشاعر: [2]

فما وجَدتُ نساء بني تميم **حلائلَ أسودين وأحمرين

ولا تجمع إن كانت على "وزن" فعلان مثل ك "سكران" وسكرى ولا تجمع الصيغة التي تستعمل للمؤنث والمذكر كصيغة مفعال كمضرار و"مفعل" كمخشم" وفعول " كصبور" وفعيل" "كقطيع" إذ لا يتأتى أن يكونالمفرد صالحاً للمذكر والمؤنث معاً وجمعه لا يكون إلا للمذكر فيقع اللبس والخلط بسبب هذا.

فكل ما سبق من الصفات وصيغتها لا يصح جمعها جمعاً مذكراً سالماً متوقف على أن تكون الصفة باقية على وصفيتها فإن تركتها وصارت علماً جاز جمعها جمع مذكر سالم. [3]

وإلى ما سبق يشير ابن مالك بقوله:

ﭽأن◌ْ ر ُ ر ْبِوَوَ ◌ٍو َبياء أجر وأضْ ِ ب * سَللَمِ ◌َ جمعْ ِ عَامِرٍ ومذْ ْنب ِ [4]

فأشار بعامر للعلم وبمذنب للصفة.

الملحق بجمع المذكر السالم:

المقصود به أن يكون الاسم على صورة جمع المذكر وقد ورد في اللغة معرباً إعرابه، فهو جمع في الصورة وليس جمعاً في الحقيقة وهو على ثلاث مجموعات:

الأولى:

"أولو وعشرون وبابه".

كلمة أولو بمعنى أصحاب تقول أولو المسَّورة.

أما باب عشرون فيقصد به ثلاثون، أربعون إلى تسعون " فهذا كله لا مفرد له من لفظه، إذ لا يقال أول عشرة وجاء فيه قوله تعالى: ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ ﮁ ﮂ ﮃ ﮄ ﮅ ﮆ ﮇ ﭼ[5].

الثانية:

---

(1) الأشموني، شرح الأشموني، 59/1.

(2) البيت للكميت بن زيد، الديوان 116/2، ابن عصفور، المقرب، 50/2.

(3) عباس حسن، النحو الوافي، 143/1.

(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 59/1.

(5) سورة النور الآية 22.

"بنون وأهلون وعالمون وأبلون أرضون، "ستون ط وبابه نحو قوله تعالى: چ ٱ ٻ چ[1] وقوله تعالى: چ پ پ ڀ ڀ چ[2] ومنه قول الرسولρ من ظلم قيد شبر في الأرض طوقه من سبع أرضيتن".[3]

وباب ستون كل ما كان مثله في المفرد والجمع مثل مِئِن وعِزِينو عضين وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها "ها" للتأنيث نحو:" سنة أصلها سنو أو سنة بدليل قولهم في الجمع سنوات أو سنهات. [4]

فهذه إنما مفردات نحو:" ابن، أهل، عالم، إبل، أرض، سنة"، فلا يجمع لأنه اسم جامد وليس علماً أو صفة.

الثالثة:

ما سمي بجمع المذكر السالم مثل: "عابدين وابن زيدون وسعدون وحمدون" فهي جمع في اللفظ وفي الأصل جمع عابدو زيد وسعد وحمد ثم سمي بها واحد فقط فألحقت به وتعرب إعرابه.

ويرى أيضاً أنه إذا سمي جمع المذكر فإنه يلتزم صورة التسمية ويعرب بالحركات الأصلية على أخره لأنه يتفق مع الإحساس اللغوي للكلمة بعد أن سمي بها إذ يُناسى أصلها وتعتبر مفرداً جاء على هذه الصورة نحو:" جاء عابدين وأكرمت عابدين" وجئت من حي عابدين وهو لا ينون نظراً لأصله قبل التسمية. [5]

ثانياً: جمع المؤنث السالم:

هو ما يجمع بألف وتاء مزيدتين. [6]

وهو ما دل على أكثر من اثنين بسبب زيادة معينة في آخِره أغنت عن عطف المفردات المتشابهة في المعنى والحروف والحركات بعضها على بعض وشكل الزيادة هي الألف والتاء في آخره. [7]

وعبر عنه بعضهم "ما بتاء وألف قد جمعا" . [8]

صفات جمع المؤنث السالم:

أ- أنه يدل على أكثر من اثنين وبهذا يسمى جمعاً.

ب- الغالب في المفردات التي تجمع تكون مؤنثة كما في قوله تعالى: چ ڭ ڭ ڭ چ[9] وهذا يفسر تسميته مؤنثاً.

---

(1) سورة الكهف الآية 46.
(2) سورة الفاتحة الآية 2.
(3) البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر، ج3، ص130.
(4) ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى، 55/1.
(5) أحمد عيد، النحو المصفى، 67/1، سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة 143/1.
(6) شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، 457/1.
(7) أحمد عيد، النحو الوافي 71/1، عباس حسن، النحو الوافي 162/1.
(8) ابن عقيل، شرح ابن عقيل.
(9) سورة التحريم الآية 5.

ج- الغالب في المفردات حين الجمع تبقى دون تفسير، فتزاد الألف والتاء وتحذف تاء التأنيث إن وجدت وهذا يفسر تسميته سالماً.

د- أن الألف والتاء الزائدتين لابد أن تكون بنية المفرد خالية منهما في نحو: تحيات، مباركات.

أما في قضاة وهداة فهي جمع تكسير ألفه أصلية والتاء زائدة وفي أصوات وأبيات جمع تكسير، التاء أصلية والألف زائدة فتنصب بالفتحة. [1]

هذا هو الاتجاه المشهور، ولكن بعض علماء النحو فضلوا على الاسم السابق اسماً آخر، هو "ما جمع بألف وتاء" فوافقوا الاتجاه المشهور في صفتين هما: "الجمع وزيادة الألف والتاء" وصرفوا النظر عن الصفتين الباقيتين وهما "مؤنث وسالم" وذلك لأسباب منها:

أ- أن هذا الجمع كما يأتي من المفرد المؤنث يأتي من المذكر أيضاً نحو: وجواب ومطار، فتجمع على" واجبات ومطارات".

ب- أن الجمع يأتي من المفرد السالم كذلكو يرد من الذي يتغير مفرده حين الجمع مثل " زهرة، ذكري عذراء " فتقول: زهرات وزكريات وعذراوات" فهنا قد تغيير من المفرد حركة أو حرف، لذلك لم يطلقوا عليه سالماً. [2]

(1) عباس حسن، النحو الوافي، 162/1.

(2) أحمد عيد، النحو المصفى، 71/1، عباس حسن، النحو الوافي 162/1.

حكم جمع المؤنث السالم:

يرفع بالضمة وينصب بالكسرة نيابة عن الفتحة ويجر بالكسرة فيخرج عن الأصل في حالة النصب فقط ومنه قوله تعالى: چ ڤ ڤ ڤ ڃ چ[1] ومنه قوله تعالى: چ ي ي چ[2].

المفردات التي تجمع جمع مؤنث سالم:

1- إذا كان علماً لأنثى مثل :" هند وسعاد".

2- ما ختم بعلامة من علامات التأنيث نحو:" فاطمة فاطمات ليلى" ليليات حسناء حسناوات فتحذف تاء التأنيث وفي المقصور تقلب ألفه ياء كما في المثنى نحو : هدى هُديان إلا إذا كانت الألف ثالثة وأصلها واو فتقلب واواً نحو:" رضا " اسم فتاة تقول "رضوات".

أما في الممدود نحو:" وضاء وضاءات " لأن الهمزة أصلية تبقى على حالها أما إذا كانت الألف للتأنيث نحو:" حسناء" تقول: " حسناوات". [3]

3- مصغر غير العاقل نحو:" جبل جبيلات " ودرهم دريهمات.

4- وصف غير العاقل مثل:" جبال شامخات" وأيام معدودات.

5- كل خماسي لم يسمع له جمع تكسير مثل : "حمامات، اصطبلات، أو الأسماء العجمية نحو جنرالات.

6- اسم غير العاقل المصدر ب" ابن، أو ذو" نحو:" بنات أوى" و"ذوات العقدة".[4]

الملحق بجمع المؤنث السالم:

وهي على مجموعتين:

المجموعة الأولى:

كلمات لا مفرد لها في لفظها وإنما لها مفرد من معناها فهي اسم جمع مثل: " أولات" ومفردها "ذات " بمعنى صاحبة كما في قوله تعالى: چ ئا ئا ئه ئه ئو ئوئۇ چ[5] فكلمة أولات مضافة دائماً، وإضافتهما لا تكون إلا لاسم جنس ظاهر مثل:" علم، فضل، أدب"، أما غير الظاهر فلا تضاف إليه كالضمير الذي يعود على اسم الجنس فلا يصح "الفضل أولاته الأمهات" ولهذا ترفع بالضمة من غير تنوين وتنصب وتجر بالكسرة من غير تنوين نحو:"الأمهات أولاتُ فضل"عرفتُ أولات فضل"، ذهبت لأولاتِ فضل". [6]

المجموعة الثانية:

---

(1) سورة ق الآية 38.

(2) سورة الصافات الآية 153.

(3) سعيد الأفغاني، الموجز، 144/1.

(4) محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة، 68/1، سعيد الأفغاني، الموجز 144/1.

(5) سورة الطلاق الآية 4.

(6) عباس حسن، النحو الوافي، 162/1، أحمد عيد، النحو المصفى، 71/1.

ما سمى به من هذا الجمع وملحقاته وصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية وهو كثير مثل: " عطيات وعرفات واذرعات" فهو جمع في اللفظ وله مفرد وسمي به واحد وإن كانت صورته كجمع.

ولإعراب هذه الكلمات وجوه:

أ- إعراب جمع المؤنث السالم يعربالضمة رفعاً وبالكسرة نصباً وجراً مع التنوين في كل الحالات مراعاة لناحيته اللفظية الشكلية، ونلاحظ أن التنوين وجُد مع وجود ما يوجب منعه من الصرف وهو العلمية والتأنيث المعنوي.

ب- إعراب جمع المؤنث السالم ترك التنوين نحو:"عرفاتُ جبل قرب مكة" والمسلمون يقدسون عرفات بالصعود عليها فيراعى الجمع قبل التسمية في الإعراب فقط، لكنه يلاحظ بعد التسمية أنه أصبح علماً مؤنثاً فيمنعه التنوين.

ج- إعراب الاسم الذي لا ينصرف فيرفع بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين تقول: هذه عرفاتُ 'زرت عرفاتً وقفتُ على عرفات فهنا يصرف النظر تماماً عن الأصل، الذي هو الجمع ويعتبره علماً مفرداً مؤنثاً فيمنعه التنوين.[1]

يقول بن مالك في ذلك:

وَمَابِتَا وألِف قد جمِعِا * يُكْسَوُ في الجَرَّ وفِي النَّصْبِ مَعَا

كذا "أولات "والذي اسماً جُعِلْ * كاذرعات فيه ذا أيضاً قُبِلِ .[2]

ثالثاً : جمع التكسير:

وهو ما تغيير فيه بناء واحدهلفظاً أو تقديراً ودل على أكثر من اثنين.[3]

والتعبير في اللفظ تغيير ظاهر بزيادة في أصول المفرد" كرجل ورجال" أو ينقص عن أصوله كرسل أما التقدير يكون باختلاف الحركات مثلاً نحوك"أُسد".[4]

يجمع من الأسماء ما كان على ثلاثة أحرف" كقلب وقلوب " أو على أربعة" كتاب وكتب" أو على خمسة أحرف رابعها حرف علة ساكن "كمصباح ومصابيح".

أما الصفات فالأصل فيها أن تجمع جمع سلامة وهو قياس جمعها وتكسيرها ضعيف لأنه خلاف الأصل في جمعها، لكنهم اتسعوا في تكسيرها كما كسروا الأسماء لكنهم لم يكسروا كل الصفات فامتنعوا من تكسير اسم الفاعل من فوق الثلاث "كمكرم ومنطلق" ومن تكسير اسم المفعول مطلقاً " كمعلوم ومستخرج "وكذلك امتنعوا من تكسير ما كان من الصفات على وزن 'فَعَّال" 'كِسَّياف"أو فُلْكَ كبَ ُ اَر أو 'فُعَيَّل " كصديق أو"فَعَّول" كقدوس.[5]

---

(1) عباس حسن، النحو الوافي 162/1، أحمد عيد، النحو المصفى، 74/1.
(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 74/1.
(3) شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو 456/1.
(4) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 114/1.
(5) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 30/2.

أقسام جمع التكسير:

ينقسم جمع التكسير إلى جموع قلة وجموع كثرة.

أولاً: جموع القلة:

المقصود بجمع القلة ما وضع للعدد القليل وهو يدل على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة ولها أربعة أوازن:

أ-أفْعُل وهو جمع لشيئين:

أ- الثلاثي السالم على وزن" فَعْل" كنفس وأنفس "شُذ مجيئه من معتل الفاء "كوجه وأوجه" ومعتل العين "كعين وأعين "ومن المضاعف كصك وأصك.

ب- كل رباعي مؤنث ثالثه حرف علة مثل:" ذراع وأذرع" وشذ مجيئه من المذكر كشِهاب وأشهب.

2-أفعالُ: وهذا يكون في الأسماء الثلاثية نحو:" جمل أجمال وعضد أعضاد" وثوب أثواب" وشذ من الصفات" شهيد وأشهاد" وجلف وأجلاف.

3-أفْعِلة: ويكون في كل اسم رباعي ثالثه حرف مد زائد مثل "عمود وأعمدة " نصاب وأنصبة وشذ من الصفات عزيز واعزة وأذلة".

4-فِعْله مثل:" فتية وشيخة" وهذا الجمع سماعي لا يقاس عليه لذا قال فيه ابن السراج إنه اسم جمع لا جمع. (1)

يقول ابن مالك في ذلك:

أفْعِلَةٌ أفْعلٌ ثُمَّ فِعْلَهْ* ثُمَّ أفْعَالٌ جُموعُ قلّة(2)

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 34/2، سعيد الأفغاني، الموجز في قواعد اللغة، 146/1.

(2) ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 114/4.

ثانياً: جموع الكثرة:

وهو ما تجاوز الثلاثة إلى ما لا نهاية له إلا صيغة منتهى الجموع فتبتدئ بأحد عشر وجموع الكثرة ستة عشر وزناً عدا صيغة منتهى الجموع وهي:

1-فُعْل: للصفة المشبهة التي على وزن "إفعل فعلا" نحو:" أحمر حمراء وحُمر" وما كان منه مما عينه "ياء" نحو:" أبيض كسر" أوله نحو:"بِيض".

2-فعْل: وهو جمع لشيئين:

أ- الصفات التي على وزن" فعول" نحو:رجل صبور وامرأة صُبُر.

ب- الأسماء الرباعية التي ثالثها حرف مد ولم تقترن بتاء تأنيث مثل:" سرير وسرر" وشذَّ جمع" خشبة" على" خُشب"وصحيفة على صُحف".

3-فُعَل: وهو جمع لشيئين:

أ-ا سم على وزن فَعْله "كغرفة وغُرف.

ب- صفة على وزنُ فعلى مؤنث "أفعل "كبرى وكُبر وصُغرى وصُغَر.

4-فعْل: مفردها "فعله" كقطعة وقطع.

5-فُعلة: لاسم الفاعل من الناقص مثل: قاض وقضاة وقُضيَّة وغازٍ وغزاة وغزوة".

6-فَعَلة: لاسم الفاعل لمذكر عاقل من الصحيح مثل:" ساحر وسحرة" وقاتل وقتلة".

7-فَعْلى: صفة على وزن "فعيل" دالة على أذى مثل مرضى وجرحى وتكون أحياناً لفاعل مثل: هلكى جمع هالك أو" افعل " مثل أحمق وحمقى.

8-فِعْلة: جمع لاسم ثلاثي على"فُعْل" أوفعْل" مثل بُ ْ ودبة وقِرد وقِردة.

9-فُعَّل: جمع لفاعل وفاعلة في الصحيح اللام مثلراكع ورُكعَّ وساجد وسُجَّد.

10-فُعَّال: جمع لصفة على وزن "فاعل" صحيحة اللام"ككاتب وكتَّاب"وقائم وقُوَّام.

11- فِعال: وهو جمع لستة أنواع:

أ- اسم مثل:" جبل وجبال" و"ثوب وثياب" وصفة نحو:" صحب وصحاب " و"ضخم وضخام".

ب- اسم صحيح اللام غير مضاعف على وزن"فَعل "أو فَعَلة كجمل وجمال وجبل وجبال ورقبة ورقاب.

ج- اسم على وزن"فعِل" غير سالم مثل: ذئِب وذئاب وظِل وظلال.

د- اسم على وزن" فِعْل"ليست عينه واواًولا لامه ياء مثل رمح ورماح وريح وريا ح.

هـ- صفة صحيحة اللام على وزن" فعيل" أو "أفعلية " لكريم وكريمة وكرام وطويل وطويلة وطوالٍ

و- صفة على وزن فعلان أو فعلى أو "فعلانة " كعطشان وعطشى وعطشانة" وندمان وندمانه ونِدام.

ي- جمع على "فعال" من غير ما ذكر فشاذ على غير قياس نحو:" أبطح وبطحاء وبطاح" وأعجف وعجفاء وعجاف. [1]

12-فُعول: وهو جمع لأربعة أشياء:

أ.اسم على وزن "فعَل" ككبد وكبود ونمر ونمور.

ب- اسم على وزن 'فَعْل"ليست عينه واواً " كقلب وقلوب وليث وليوث".

ج- اسم على وزن 'فِعْل" كجمل وحمول وفيل وفيول .

د- اسم على 'فُعْل " ليس معتل العين ولا اللام ولا مضاعف" كجند وجنود" ومما أتى على غير قياس من هذا الوزن نحو:" أسد وأسود" و"شجن وشجون".

13-" فِعْلان" وهو جمع لأربعة أشياء:

أ- اسم على وزن"فُعال" كغلام وغلمان وغراب وغربان.

ب- اسم على وزن 'فُعلَ" كجرذ وجرذان.

ج- اسم عينه واو مثل حوت وحيتان وعود وعيدان.

د- اسم على وزن"فَعلُ" ثانيه ألف أصلها واو كتاج وتيجان وباب وبيبان.

ومما ورد على غير القياس على 'فعْلان"كصنو وصِنوان وغزال وغزلان.

14-فُعْلان": وهو جمع لثلاثة أشياء:

أ- اسم على وزن 'فِعيل" لقضيب وقضبان وكثيب وكثبان.

ب- اسم صحيح العين على وزن 'فَعلَ" مثل:" ظهر وظهران وركب وركبان.

ج- اسم صحيح العين ،مثل:حمل حُملان وذكر ذكران وما ورد على غير القياس مثل جدر وجدران وشاب شباً ب.

15-فُعَلاءُ : وهو جمع لشيئين:

أ- صفة لمنكر عاقل على وزن" فعيل" بمعنى "فاعل" صحيحة اللام غير مضافة دالة على سجية مدح أو ذم نحو: عُالم وعلماء وجاهل وجهلاء طوشذ جمع "جبان على جبناء". [2]

---

(1) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 41/2، سعيد الأفغاني، الموجز 147/1.

16- أفعلاء: وهو جمع لصفة على وزن" فعيل" معتلة اللام أو المضاعفة المعتلة كنبي وأنبياء وصفي وأصفياء والمضاعفة كشديد وأشداء وعزيز وأعزاء.

صيغة منتهي الجموع:

وهي كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكان مثل مدارس ومفاتيح وصيغه كثيرة بلغت تسعة عشر وأشهرها:

1- فعالل لمجرد الرباعي ومزيدة بحرف واحد وللخماسي مثل:" درهم ودراهم" والثلاثي زِيدَ فيه حرف صحيح مثل سنبل وسنابل.

2فعاليل: للرباعي والخماسي الذي زِيد قبل أخرها علة مثل قرطاس وقراطيس.

3-أفاعِل: لوزن أفعل اسماً أو علماً أو اسم تفضيل مثل: أَسْودَ للأفعي أساود وأحمد وأحامد وأفضل وأفاضل وللرباعي الذي أوله همزة زائدة مثل : أصابع وأنامل وأرانب.

4- أفاعيل: لما زيد فيه حرف مد مثل أسلوب وأساليب.

5-تفاعِل: للرباعي الذي أوله تاء زائدة مثل:" تِنبل " "قصير" تنابل وتجربة تجارب.

6- تفاعيل: لما تقدم وزيد عليه مد قبل الآخر تسبيح وتسابيح.

7-مفاعِل: للرباعي المبدوء بميم زائدة كمسجد ومساجد.

8- مفاعيل: للرباعي المبدوء بميم زائدة وقيلحِ ره مد زائد مثل مصباح ومصابيح وميثاق ومواثيق.

9-فواعِل: وهو لشيئين:

أ- جمع لرباعي ثالثه واو أو ألف زائدتان مثل: خاتم و خواتيم وجوهر وجواهر.

ب- وزن فاعل صفة لغير عاقل مثل شاهق وشواهق.

10-فواعِيل: لما زاد فيه حرف مد قبل الآخر مثل طاحون وطواحين ساطور سواطير.

11- فعائل: لما يأتي للرباعي قبل آخره حرف مد زائد مثل لطيفة ولطائف، وكريمة وكرائم.

12-فَعَالى: مثل عذراء وعَذارى وغضبى وغضابى.

13-فعالى: مثل: ترقوة وتراقٍ، واسم على فعلاء نحو: صحراء وصحاري، أو صحارٍ ، وفتوى وفتاوٍ وفتاوٍ وصفة لأنثى لا مذكر لها مثل: حُبلى وحبالٍ وحُبالى.

14- فعالى: لمثل سكران وسكارى.

15-فعالىٌ : جمع لكل ثلاثي انتهى بياء مشددة لغير النسب مثل: كرسي وكراسي وقمري وقمارى[3].

---

(2) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 47/2، سعيد الأفغاني، الموجز 148/1.

(3) الغلاييني، جامع الدروس العربية، 48/2، سعيد الأفغاني، الموجز قواعد اللغة العربيةس 148/1.

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على اشرف الخلق ورفيع الدرجات سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

فقد تناولت هذه الدراسة مفهوم الاسم وخصائصه وتمثلاته في أقوال النحاة، وتوصلت الدراسة على عدد من النتائج وفيما يلي عرض لأهم هذه النتائج:

1- الأصل في الاشتقاق للاسم هو السمو، مما جعله الأهم في الجملة والأولى أن يبدأ به في تعلم اللغة العربية.

2- علامات الاسم لا يمكن أن تجمع كلها في الكلمة ولكن قد يجتمع عدد كبير منها.

3- الإسناد أقوى العلامات التي تدل على الاسم.

4- تكفي علامة واحدة في الكلمة لتعرف أن هذه الكلمة اسم.

5- نجد أن الاسم أخذ الصدارة والأهمية في الإسناد إذ إنه الأول في الابتداء ويتكون من المسند والمسند إليه فيكون كلاماً تاماً، وعند وروده مع الفعل يحتاج الفعل إليه .

6- إن الاسم المبهم يحتاج إلى ضميمة توضحه وهذه الضميمة أما أن تكون وصفاً أو إضافة أو تميزاً .

7- أن الضمائر بفروعها تدل على معاني صرفية عامة حقها أن تؤدى بالحرف، والمعنى الصرفي العام الذي يدل عليه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب والدلالة عليه وظيفة الضمائر بشكل عام أو هي معناها الوظيفي في الكلام.

8- أن المعنى الصرفي العام للأسماء هو الدلالة على المسمى فالتسمية هي وظيفة الاسم الصرفية ، وحيث تتصرف الأسماء تصريفات مختلفة يجب اختلاف الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث.

9- الاسم له أهمية كبيرة في تركيب الجمل لأنه يمكن أن يمثل المسند والمسند إليه، ويمثل مع الفعل المسند إليه ، فنجد الفعل على الرغم من وجوده في تركيب الجملة إلا أنه أضعف من الاسم وهذا الضعف يكون ضعف في اللفظ ، لاشتقاقه من المصدر وفي المعنى لا يحتاج إليه في الإسناد.

10-أن الاسم يضيف للجملة معنى جديداً على معناها الأساسي من خلال وجوده مكملاً لها سواء كان وصفاً أو حالاً أو تابعاً أو ظرفاً.

11- أن الاسم يؤدي إلى زيادة رونق وصيانة الجملة من الترهل والثقل الذي يحدثه الذكر وذلك من خلال اختصار الجمل وبحذف أو ترتيب ويكون لوجود قرينة لاستقامة وزن وغيرها.

12- الاسم لا يصح الكلام بدونه ولا يتصور خلو الكلام منه لأن أقل ما يتألف منه الكلام اسمان أو اسم وفعل، فيصح الكلام أن يتألف من اسمين دون فعل ولا حرف.

13- أن الاسم يكون عمدة في الكلام وهو ما لا يصح حذفه من الكلام وقد يكون الفعل أيضاً عمدة ولكن الاسم قد يمثل المرفوع في الجملة إذ لا يتصور وجود كلام ولا مرفوع فيه أبداً لأن الرفع هو العلو والارتفاع، لذلك علا الاسم على الفعل لأنه يمثل الأغلبية من المرفوعات.

14- الأصل في الأسماء الإعراب ، لتضمنها معاني مختلفة ، فلو لم يعرب الاسم لالتبست المعاني بعضها ببعض.

15- الأسماء المبنية إنما بنيت لأنها أشبهت الحروف وتضمن معناها، فمنها ما هو ملازم للبناء كالضمائر وغيرها ومنها ما لا يلازم البناء وهو البناء العارض مثل بعض الظروف.

16- الحروف من العلامات الإعرابية التي تنفرد بها الأسماء فهي علامة للرفع والنصب والجر، فإذا دخلت مع الأفعال في حالة الإسناد تدل على كون الفاعل مثنى أو مجموعاً أو مخاطباً.

17-أن الاسم إذا تحرك سمي معرباً ففرقاً بين علامات المعرب والمبني ، ففي المعرب نقول أنواع الإعراب وله علامات وفي المبنى نقول حركات البناء لكي لا يختلط المعرب بالمبني.

18- الأصل في الأسماء الصرف مما جعلها أقوى وأمكن وأخف وذلك باجتماع الإعراب والتنوين فيه.

19- الاسم يمنع من الصرف لمشابهته الفعل فيمتنع لامتناع الفعل لوجود علل فيه لأن في الفعل فرعية على الاسم في اللفظ وهو اشتقاقه منه وفرعية في المعنى وهو احتياجه إليه ونسبته إليه، فالاسم أصل الفعل فمتى ما وافق الفعل لزوم علل امتنع التنوين.-

20-الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين الأمكنية مطلقاً.

21-الاسم يكون مذكراً ومؤنثاً والتذكير هو الأصل فيه لذا يستغني عن علامة تميزه لأن الذي يبينه هو الشهرة وشيوع الاستعمال الوارد عن العرب وهو أكثر تمكناً ثم يختص بعد ذلك والتأنيث فرعاً عنه لأنه يفتقر لعلامة تميزه.

22- أن الأسماء تثنى ولكنها لا تصلح كلها للتثنية ولها شروط لابد أن تتوافر فيها لكي تثنى.

23- الأسماء تجمع ولكن هناك ما لا يجمع منها كالمشتمل على علامة التثنية فهو يؤدي إلى اجتماع علامتين في لفظ واحد، مما يؤدي إلى الاختلاف والتعارض بين التثنية وعلامتها والجمع وعلامته.

التوصيات:

توصي الباحثة أن تتم دراسة الاسم بهذه الصورة في القرآن الكريم والحديث النبوي فهذه الدراسة بهذه الصورة قد يراها البعض كثيرة غير ممكنة، ولكن يمكن أن تتألف فيها كتب وتجزأ، وخاصة دراسته في القرآن الكريم لأن هذه الدراسة النحوية لها أهمية وقيمة في كتاب الله وسنة رسوله ρ لأننا مكلفون بالشرائع الواردة فيه بلغة ، ولا سبيل إلى معرفتها إلا بالنحو، ففي كل عصر يجب أن يقوم بهذا العلم قوم يبلغون حد التواتر، وذلك لأن معرفة الشرع لا تحصل إلا بالنقل المتواتر لأنه لو انتهى فيها النقل لأحدٍ لصار الاستدلال على الشرع استدلالاً لا يجزي الواحد، فتظهر أن العناية بهذا العلم يجب أن يكون أهم من العناية بسائر العلوم وذلك مما يزيده مرتبة وعلواً.

الفهارس العامة

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	الصفحة
(1- سورة الفاتحة)		
چپ پ پ پ چ	2	186-128
چٹ ٹ ٹ ٹ چ	5	35
چٹ ڈ ڈ ق ق چ	7-6	13
(2- سورة البقرة)		
چپ پ پ پپ پ پ چ	2	62
چپ پ - پ ٹ ٹ چ	3-2	128
چچ چ چ چ چ چ چ چ	5	61
چچ چ چ چ	8	79
چپ پ پ پ چ	17	70
چئ ئپ ئ ئ ئ ی ی پ - چ	24	106
چگ گ ۇ ۇ ۆ ۆ چ	35	89
چ ۇ ۇ ۇ چ	57	99
چ ا پ ب پ پ پ پ پ پ پ پ پ ٹ ٹ ٹ ٹ چ	70	43
چ چ چ چ چ	71	99
چ و ۇ چ	87	95
چچ چ چ چچ چ	184	162
چک ک ک گ گ چ	184	94
چچ چ چ چ چ چ	198	139-11
چۇ ئ ئ ئپ چ	215	75
چ چ	215	102
چگ گ گ گ گ ں ں ٹ ٹ ڈ چ	243	100
چگ گ گ گ گ گ گ گ چ	254	103
چئپ ئ ئ ئ ی ی چ	281	103
چپ ی ی ی د د ئا ئائه چ	281	49
(3- سورة آل عمران)		
چ چ	9	103
چه ه ہ ہ ھ ه چ	35	72
چٹ ٹ ڈ ڈ ۀ چ	119	63-60
چۆ ۆ ۇ ۇ ۇ چ	119	112
چۆ ۆ ۇ چ	193	49
(4- سورة النساء)		

الآية	رقم الآية	الصفحة
چڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک چ	3	162-72
چڈ ڤ ڤ چ	16	68
چژ ڑ ڑ ک چ	17	111
چڈ ٹ ٹ چ	28	122
چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ چ	75	142
چ چ	79	125
چ چ چ چ ڍ ڍ چ	142	130
(5- سورة المائدة)		
چپپ پ پ پ چ	24	89
چٹ ٹ ٹ چ	24	63
چ ی ی ی چ	119	102
(6- سورة الأنعام)		
چ ٱ ب ب ٻ چ	102	62
(7- سورة الأعراف)		
چڤ ڤ ڤ چ	38	163
(8- سورة الأنفال)		
چ ٱ ب ب ٻ چ	26	152
چ ج ج ج ج ج ج - ج چ	28	ك
(10- سورة يونس)		
چ ٱ ب ب ٻ ٻ پ پ چ	62	105
چ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ ڤ چ	99	125
(12- سورة يوسف)		
چ ٹ ٹ ٹ ٹ چ	16	100
چ ج ج ج ج ج چ	32	62
چ چ	37	62
(13- سورة الرعد)		
چ ٻ ٹ ٹ ٹ چ	35	132
چ ٻ ٹ ٹ ٹ چ	43	71
(16- سورة النحل)		
چ ج ج ج چ	72	96
(17- سورة الإسراء)		
چ گ گ گ گ چ	23	53
چ ئ ئ ئ ئ ئ - ی چ	36	61

الآية	رقم الآية	الصفحة
ﭽ ﭼ	37	126
(18- سورة الكهف)		
ﭽ ﮦ ﮧ ﮨ ﮩ ﭼ	12	101
ﭽ ﯓ ﯔ ﯕ ﯖ ﭼ	37	49
ﭽ ﯗ ﯘ ﯙ ﯚ ﯛ ﭼ	46	186
(19- سورة مريم)		
ﭽ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ	30	100
ﭽ ﯠ ﯡ ﯢ ﯣ ﯤ ﯥ ﭼ	69	80-73
(20- سورة طه)		
ﭽ ﯧ ﯨ ﯩ ﯪ ﭼ	63	141
(21- سورة الأنبياء)		
ﭽ ﯫ ﯬ ﯭ ﯮ ﯯ ﯰ ﭼ	16	13
(22- سورة الحج)		
ﭽ ﯱ ﯲ ﯳ ﯴ ﯵ ﯶ ﭼ	2	170
ﭽ ﯷ ﯸ ﯹ ﯺ ﯻ ﯼ ﯽ ﯾ ﯿ ﰀ ﰁ ﰂ ﭼ	18	14
(23- سورة المؤمنون)		
ﭽ ﰃ ﰄ ﭼ	1	182-111
(24- سورة النور)		
ﭽ ﰅ ﰆ ﰇ ﰈ ﰉ ﰊ ﰋ ﰌ ﰍ ﰎ ﭼ	22	186
ﭽ ﰏ ﰐ ﰑ ﰒ ﰓ ﰔ ﰕ ﰖ ﰗ ﭼ	41	73
ﭽ ﰘ ﰙ ﰚ ﰛ ﰜ ﰝ ﰞ ﰟ ﰠ ﰡ ﰢ ﰣ ﰤ ﰥ ﰦ ﰧ ﰨ ﰩ ﰪ ﰫ ﰬ ﰭ ﭼ	45	72
(25- سورة الفرقان)		
ﭽ ﰮ ﰯ ﰰ ﰱ ﰲ ﰳ ﰴ ﰵ ﭼ	32	92
ﭽ ﰶ ﰷ ﰸ ﰹ ﰺ ﭼ	41	82
(26- سورة الشعراء)		
ﭽ ﰻ ﰼ ﰽ ﭼ	64	64
(27- سورة النمل)		
ﭽ ﰾ ﰿ ﭼ	9	125
ﭽ ﱀ ﱁ ﱂ ﭼ	25	16
(28- سورة القصص)		
ﭽ ﱃ ﱄ ﭼ	18	124
ﭽ ﱅ ﱆ ﱇ ﭼ	27	60

الآية	رقم الآية	الصفحة
چ ٻ ٻ ٻ چ	83	62
(29- سورة العنكبوت)		
چ ڈ ڈ ڈ ژ ژ چ	58	108
(30- سورة الروم)		
چ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې چ	4	149
چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڈ ڈ چ	36	102
(33- سورة الأحزاب)		
چ ڳ ڳ ڳ ڳ چ	11	63
(36- سورة يس)		
چ ڦ ڃ ڃ چ	3	107
چ ئى ئد ى چ	26	16
چ ڈ ڈ ۀ ہ ہ چ	35	81
(37- سورة الصافات)		
چ ٻ ٻ ٻ ئا چ	149	142
چ ٻ ٻ چ	153	189
(38- سورة ص)		
چ ٹ ٹ ٹ چ	3	121
چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ڈ چ	18	96
(39- سورة الزمر)		
چ ٻ ئا ئا ئه ئه ئو چ	20	43
چ ئا ئه ئه ئو ئو چ	74	67
(40- سورة غافر)		
چ ئه ئو ئوئۇ چ	16	102
(41- سورة فصلت)		
چ ئى ئى ئد ى چ	29	68
(43- سورة الزخرف)		
چ ہ ہ ہ ہ ھ چ	84	80
(42- سورة الأحقاف)		
چ ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ چ	5	71
(47- سورة محمد)		
چ ۇ ۇ ۆ ۆ چ	16	78
(50- سورة ق)		
چ ڤ ڤ ڃ ڃ ڃ چ	38	189

الآية	رقم الآية	الصفحة
(51- سورة الذاريات)		
چ ٹ ڈ چ	10	95
چ چ	30	62
(52- سورة الطور)		
چ ں ڻ ڻ چ	2-1	9
(54- سورة القمر)		
چ ۈ ۇ ۋ چ	20	171
(56- سورة الواقعة)		
چ چ	76	106
چ ڃ ڃ چ چ	84	12
(57- سورة الحديد)		
چ ۈ ۇ ۋ ۋ ۅ چ	1	73
(58- سورة المجادلة)		
چ ٱ ٻ ب ٻ ٻ پ پ ڀ چ	1	67
(60- سورة الممتحنة)		
چ ٹ ٹ ٹ چ	1	53
(61- سورة الصف)		
چ ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ھ ھ چ	11-10	107
(65-سورة الطلاق)		
چ ئا ئا ئه ئه ئو ئو ئۇ چ	4	190
چ ٱ ٻ ب ٻ ٻ پ چ	6	139
(66- سورة التحريم)		
چ ڭ ڭ ڭ ۇ ۇ ۆ چ	5	187
(68- سورة القلم)		
چ گ گ گ ں چ	4	146-94
چ چ	39	107
چ چ	39	107
(69- سورة الحاقة)		
چ ئې ئې ئى چ	7	171
چ ڃ ڃ ڃ چ چ	14	124
(70- سورة المعارج)		
چ ڤ ڤ ڤ چ	15	155
(4 – 7 سورة المدثر)		

الآية	رقم الآية	الصفحة
چ چ	42	55
(74- سورة الكوثر)		
چڈ ڈ ڈ چ	1	105
(92- سورة الليل)		
چ ہ ہ ھ چ	5	126
(93- سورة الضحى)		
چ ڃ ڃ چ چ چ	3	49
(95- سورة التين)		
چ ٱ ب چ	1	9
(110- سورة النصر)		
چ ڦ چ چ چ چ	1	102
(112- سورة الإخلاص)		
چ ٱ ب ب ٻ \ چ	1	57
چ ٻ پ پ ٻ چ	3	114

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
الأحوص	45
الأخطل	69
الأخفش: سعيد بن سعدة	6
أمرؤ القيس	14
أبن الأنباري	5
يجير بن غنمة الطائي	74
ثعلب	2
جرير بن عطية	13
أبن جنى أبو الفتح عثمان	21
الجوهري إسماعيل بن حماد	2

العلم	رقم الصفحة
الخليل بن أحمد الفراهيدي	88
أبو ذؤيب	13
الرضى : محمد بن الحسن	12
رؤبة بن العجاج	13
الزجاج إبراهيم بن السري	5
السراج:	5
سنان بن العجلي	74
سيوبه عمرو بن عثمان	15
السيرافي	85
السيوطي	15
الصبان	59
عباس حسن	7
العباس بن الأحنف	71
عنترة بن شداد	13
أبن فارس	6
الفراء	6
الفردذق	90
قيس بن الملوح	71
الكسائي	5
لبيد بن ربيعة	53
اللحياني	2
ابن مالك	18
المبرد	3
المتنبئ: أحمد بن الحسين	106
معن بن أوس	105
منسحيم القوسي	75
النابغة	14
أبو النجم	106
هوبر بن الحارث	180

فهرس الأشعار

البيت	الصفحة
بومَ قرَّبتَ تهجونا وتَشتُمُنا * فَبِئسَما بكَ والأَيامِ من عَجَبِ	89
جومُ سماءَكلما أنقضَّ كوكبٌ * بَدَأ كوكبُ تأوىإليه كواكبُ	132
، اللَومَ عاذِلَ وَ العِتابان * لِي إِن أَصَبتُ لَقَد أَصابا	13
الدَهرُ ميلادٌ فَشُغلٌ فَمَأتَمٌ * رٌ كَما أَبقى الصَدى ذاهِبَ الصَوتِ	57
فإن الماءَ ماءَ أبي وجدي * وبئرِي ذو حفرتُ وذو طويتُ	74
عَن طِلابِكَ أُمَّ عَمرٍ * بِعاقِبَه نتَ إِذٍ صَحيحُ	13
نَّ وَ الأَيامُ تَعثُرنَ بِالفَتى * نوادبُ بَملَلنَهُ وَ نَوائِحُ	105
ِف الترحّل غير أنّ ركابَنا * لمّا تزل برحالها وكأن قدِ	14
سعادً التي أضناك حُبُ سعادا وإعراضها عنك استمر وزادا	79
َ القَطا هَل مِن مُعيرٍ جَناحَهُ * إِلى مَن قَد هَويتُ أَطيرُ	72
وما علينا إذا ما كنت جارتنا * لاَّ يجاورنَا إلاكَ دِيَّارُ	47
مَتَبقى لَنَي مَضمِرَ القَلبِ والحَشا * بِرَةُ ودٍّ يَومَ تُبلى السَرائِرُ	45
فلما التقينا والجيادُ عشية * دعوا يا لكَبِ وانتمينا لعامر	89
بنُ عَمروٍ كَأَنّي خَمِرن * عدو عَلى المَرءِ ما يَأتَمِرن	14
فيا ربلَّيلي أنت في كلِّ موطنٍ * وأنت الذي في رحمة الله أطمع	79
، وَ ما عُمري عَلَيَّ بِهَيِّنٍ * لَقَت بُطلاً عَلَيَّ الأَقارِ عُ	106
لأَعْماقِ خاوِي المُخْتَرَقْن * الأَعْلامِ لَمّاعِ الخَفَقْن	13
قد أدركتني والحوادثُ جَمَّةٌ * سنَّةَ قومٍ لا ضعفٍ ولا عُزلُ	106
تَ لَم يَنفَعكَ عِلمُكَ فانتسب * كَ تهديكَ القُرُون الأوائِلُ	53
قتُها عرضاً وعُلقتُ رجلاً* غيري وعُلق أخرى غيرها الرَّجُل	135
ت وَ الدَهرُ ذو تَبَدُّلِ * دَبوراً بِالصَبا وَ الشَمأَلِ	106
َ تُبلى أُولى يَستَلئِمونَ عَلى الأولى * يَومَ الرَوعِ كَالحِ دَإِ القُبلِ	70
حُبَّها حُبَّ الأُلى كُنَّ قَبلَها * ت مَكاناً لَم يَكُن حُلَّ مِن قَبلُ	71
كُلَيبٍ إِنَّ عَمَّيَّ اللَذا * المُلوكَ وَ فَكَّكا الأَغلالا	69
على حاله لو أن في القوم حاتم * على جوده لضنَّ بالماء حاتم	90
مُ اللَهِ يا مَطَرٌ عَلَيها * عَلَيكَ يا مَطَرُ السَلامُ	15
تَوَدَّ دنَّابَينَ ْ ْاَهُ ضَوْةً * دَعَتْهُ إلى هَابي الترابِ عقيمُ	180
اقْتدَى عَدَيَّ فِي الكَرمْ *ومَنْ يُشَبِّهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ	143
أقولُ له أرحلْ لاَ تقِ ِمَنَ عِنوْنِلا*فكُنُ في السِّرِّ والجهرِ مُسلِما	104

البيت	الصفحة
ذاك خليلي وذو يُواصلني * يرمي فدائي بأسَهْموأمْسلمِهَ	74
ناتُ العَمِّ يا اسْلَمِي وَ إنْ * نَ فَقِيراً ماً قالَتْ وَ إنْ	13
وإما كرام مؤسرون آتيتهم * فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا	75
نَّ باَهاَ وأبَا أبَاَهَا * دْ بَعْاَ في المَجدِ غَ ئَيَاها	141

المصادر والمراجع

1. إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، القاهرة، ط 1 (2007م)
2. ابن السكيت، إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر- عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف القاهرة، ط 4
3. عثمان بن جني أبو الفتح ، المنصف كتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله الأمين الناشر: دار إحياء التراث القديم ط 1 (1373هـ- 1954م)
4. ابن سيدة: على بن إسماعيل أبو الحسن ابن سيده، المخصوص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي بيروت، ط 1 (1417هـ- 1996م)
5. بهاء الدين عبدالله ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق الفاخوري، الناشر دار الجيل بيروت، ط 1،
6. ، عبد الله بن مسلم ابن قتيبة ، الشعر والشعراء، الناشر: دار الحديث القاهرة، 1423هـ
7. جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور، أبو الفضل ، لسان العرب، مادة سما تحقيق فخر الدين قباوة، دار صابر بيروت ، ط 1 (1401هـ- 1990م)
8. جمال الدين عبد الله بن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه مصباح السالك إلى أوضح المسالك، تأليف بركات يوسف هبود، راجع الكتاب وصححه ووضع فهارسه، يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1427هـ- 1428هـ 2007م بيروت لبنان
9. عبد الله بن الحسين أبو البقاء العكبري، شرح ديوان المتنبي، تحقيق مصطفى السقا إبراهيم الأنباري عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة بيروت

10. أبو الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: دار الجيل، ط 5 (1401هـ- 1981م)

11. عبد العزيز الجرجاني أبو الحسن، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تحقيق وشرح: محمد أبو الفضل إبراهيم- على محمد البجاوي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه
12. أبو الحسن على بن إسماعيل بن سيده المرسي، المحكم والمحيط الأعظم، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط 1 (1421هـ- 2000م)
13. عثمان بن جني أبو الفتح ، اللمع في العربية، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت
14. أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، نتائج الفكر في النحو الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 (1412هـ- 1992م)
15. محمد بن عمر الزمخشري جار الله أبو القاسم ، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق على بوملحم، الناشر: مكتبة الهلال بيروت، ط 1 (1993م)
16. محمد بن الحسن بن دريد أبو بكر الازدي، جمهرة اللغة، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت تحقيق رمزي منير بعلبكي ط 1، (1987م)،
17. الخليل بن أحمد الفراهيدي أبو عبد الرحمن، كتاب العين، الناشر دار ومكتبة الهلال، تحقيق: د. مصري المخزومي، د. إبراهيم السامرائي
18. أحمد بن محمد بن حسن المرزوقي الأصفهاني أبو على، شرح ديوان الحماسة تحقيق غريد السبح الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، ط 1 (1424هـ- 2003)،
19. ، إسماعيل بن القاسم بن عبدون بن هارون بن عيسى بن محمد بن سليمان أبو على الغالي ، الأمالي، الناشر: دار الكتب المصرية، ط 2 (1344هـ- 1926م)
20. إسماعيل بن حماد الجوهري أبو نصر ، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين بيروت ، ط4 (1407هـ- 1987م)

21. الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي بن مهران أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة مصر
22. العكبري أبوا لبقاء: تحقيق محمد خير الحلواني، الناشر دار الشرق العربي، بيروت ط 1،
23. أحمد بن إبراهيم مصطفى الهاشمي، جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع ضبط وتوثيق يوسف العجيلي، الناشر المكتبة العصرية بيروت
24. أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، معجم مقاييس اللغة، دار الفكر (1399هـ- 1979م) تحقيق عبد السلام محمد هارون
25. أحمد بن محمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف تحقيق: نصر الله عبد

الرحمن نصر الله، الناشر مكتبة الرشد الرياض
26. أحمد بن محمد، شهاب الدين الأندلسي، الحدود في علم النحو، الناشر: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، تحقيق نجاة حسن عبد الله نولي، طبعة (1421هـ-2001م)
27. أحمد مختار عبد الحميد، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب ط 1 (1429هـ- 2008م)
28. الأنباري ، أبو البركات، أسرار العربية الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم
29. أيوب بن موسى الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة بيروت
30. عبد القادر بن عمر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة ط 4 (1418هـ- 1997م)
31. تمام حسان عمر، اللغة العربية معناها ومبناها، الناشر عالم الكتب، ط 5 (1427هـ- 2006م) .
32. محمد بن بحر الجاحظ، البيان والتبيين الناشر: دار ومكتبة الهلال بيروت (1423هـ)
33. جعفر بن أحمد بن الحسين السراج القاري البغدادي، أبو محمد، مصارع العشاق، الناشر: دار صادر، بيروت
34. جمال الدين أبو محمد عبد الله بن الشيخ جمال الدين يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري، الناشر دار إحياء الكتب
35. الجندي، تاريخ الأدب الجاهلي، الناشر: مكتبة دار التراث، ط (1412هـ1991م) مطبعة دار التراث
36. الجوهري: إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، الناشر: دار العلم للملايين ط 4 (1407هـ- 1987م)،
37. حامد عوني، المنهاج الواضح للبلاغة، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ت)
38. حمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي، السحر الحلال في الحكم والأمثال، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت
39. الخطيب التبريزي، يحيى بن على، تهذيب اللغة، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 2
40. عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي أبو القاسم ، الجمل في النحو المتوفى سنة (340هت) حققه وقدم له د. على توفيق الحمد الناشر دار الأمل مؤسسة الرسالة بيروت ط 2 (1405هـ- 1985م)
41. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد الناشر: المكتبة المصرية بيروت صيدا ط 5 (1420هـ-1999م)
42. عمر بن عثمان بن قنبر أبو البشر سيبويه ولد 180هـ، الكتاب تحقيق عبد السلام

محمد هارون دار النشر دار الجيل بيروت .
43. شرح ديوان المتنبي، تحقيق: مصطفى السقا إبراهيم الأبياري عبد الحفيظ شلبي، الناشر: دار المعرفة بيروت
44. الشيخ مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية موسوعة في ثلاثة أجزاء الناشر المكتبة العصرية صيدا بيروت شركة أبناء شريف الأنصاري للطباعة ط 29(1415هـ- 1994م)
45. عبد الرحيم بن عبد الرحمن، أبو الفتح العباسي، معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: عالم الكتب بيروت
46. عبدالمتعال الصعيدي، بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة الناشر مكتبة الآداب ط 17 (1426هـ-2005م)
47. عبده الراجعي، التطبيق النحوي، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط 1 (1420هـ- 1996م)
48. ابن عصفور الاشبيلي (597-669هـ) الممتع في التصريف، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، الناشر دار الآفاق الجديدة
49. العكبري: أبو البقاء عبدا لله بن الحسين، مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، الناشر دار الشرق العربي، بيروت، ط 1 (1412هـ- 1992م)
50. على الجارم ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر (د. ت)
51. على الجارم ومصطفى ، النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، الناشر: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع
52. على بن حمد بن على الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط 1 (1403هـ- 1983م)
53. على بن مؤمن بن محمد الحضرمي الأشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، الناشر" ادر الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1 (1980م)
54. علي بن محمد بن عيسى نور الدين الأشموني الشافعي، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط 1 (1419هت- 1998م)
55. فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة تقديم الأستاذ الدكتور تمام حسان،الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة الطبعة العالمية (1397هـ- 1977م)
56. الكفاية في علم الرواية تحقيق أبو عبد الله السورخي إبراهيم حمدي المديني الناشر المكتبة العلمية المدينة المنورة
57. لبيد بن ربيعة بن مالك العامري، ديوان لبيد بن ربيعة، اعتني به: حمدو طماس، الناشر: دار المعرفة، ط 1 (1425هـ- 2004م)
58. يحيى بن على بن محمد التبريزي، أبو زكريا، شرح ديوان الحماسة، الناشر:

دار القلم بيروت،
59. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان، ط 8 (1426هـ-2005م)
60. محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر على أمور رسول اللهρ تحقيق: محمد زهير بن ناصر، الناشر: دار طوق النجاة، ط 1 (1422هـ).
61. محمد بن حسن بن سباع، شمس الدين المعروف بابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية المدينة المنورة، ط 1 (1424هـ- 2004م)
62. محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي، أبو عبد الله جمال الدين، شرح الكافية الشافية، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي مكة المكرمة، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1
63. محمد بن عمر بن مساعد الحاربي، فتح رب البرية في شرح نظم الأجرومية الناشر: مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط 1 (1431هـ- 2010م)
64. محمد بن محمد الدائض، فتح المتعال على القصيدة المسامة بلامية الأفعال الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحقيق إبراهيم بن سلمان، ط(1417هـ-1418هـ)
65. محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي القاهرة ط 3 (1417هـ- 1997م)
66. محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة الناشر: عالم الكتب بيروت
67. محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط 1 (1422هـ- 2001م)
68. محمد علي السراج، اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب النحو والصرف والبلاغة والعروض واللغة والمثل، مراجعة خير الدين شمس باشا، الناشر: دار الفكر، دمشق، ط1 (1403هـ-1913م)،
69. المرادي المعروف بابن أم قاسم المتوفى 749هـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك شرح وتحقيق د. عبد الرحمن على سليمان الناشر مكتبة الكليات الأزهرية 9 ش القاهرة ط 2
70. مرعي بن يوسف بن أبي بكر بن أحمد الكرمي المقدسي الحنبلي، دليل الطالبين لكلام النحويين الناشر: إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية، الكويت، (1430هـ- 2009م)
71. مصطفى صادق بن عبدالرازق بن سعيد بن الحمد الرافعي، تاريخ الأدب العربي، الناشر: دار الكتاب العربي، د.ط

72. أبو على الغالي الأمالي الناشر: دار الكتب المصرية، ط 2 (1244هـ- 1926م).

73. مفاتيح العربية على متن الأجرومية تحقيق عبد العزيز بن سعد الدعيشي الناشر دار الصميعي ط 1 (1427هـ 2006م

74. ناصر الدين الأسد، مصادر الشعر الجاهلي، الناشر دار المعارف بمصر، ط 7 (1988م)

75. جلال الدين السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع، الجوامع تحقيق : وشرح عبد السلام محمد هارون، الدكتور عبد العالم سالم مكرم، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر بيروت ط 2 (1407هـ- 1987م)

76. يحيى بن حمزة بن على بن إبراهيم الحسين، الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز الناشر المكتبة العصرية بيروت ط 1 (1423هـ)

77. يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السكاكي الخوارزمي، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه، نعيم زرزور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، (1407هـ-1987م)

الرسائل الجامعية

78. سلوى إبراهيم الحاج، أسماء الأفعال والأصوات في اللغة العربية ، دراسة لغوية، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية ، 2004م.

79. محمد أحمد داؤد، الموصولات الاسمية والحرفية لمسند الإمام أحمد بن حنبل، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، 2011م.

80. حسن منصور أحمد سوركتي، المضمرات في القرآن الكريم (دراسة نحوية) رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية، 2003م.

81. هدى الدرديري المبارك عبدالقادر، صيغ الأسماء الرباعية والخماسية في القرآن الكريم، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية اللغة العربية، قسم الدراسات النحوية واللغوية، 2012م.

82. عبدالمتعال محجوب محمد علي ، عوامل نصب الأسماء في القرآن الكريم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، كلية اللغة العربية، 1999م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
استهلال	أ
الإهداء	ب
شكر وعرفان	ج
المستخلص	د
Abstract	هـ
المقدمة	و
أهمية البحث	و
أهداف البحث	ز
منهج البحث	ز
تساؤلات البحث	ز
هيكل البحث	ح
الدراسات السابقة	ح
الفصل الأول: الاسم بين المفهوم والخصائص	
المبحث الأول: مفهوم الاسم	2
المبحث الثاني: خصائص الاسم	8
المبحث الثالث: الفرق بين الاسم والفعل	20
المبحث الرابع: العلاقة بين الاسم والفعل والحرف	26
الفصل الثاني: أنواع الاسم من حيث دلالته ووظيفته	
المبحث الأول: الاسم الظاهر وأنواعه	33
المبحث الثاني: الاسم المضمر وأنواعه	45
المبحث الثالث: الاسم المبهم وأنواعه	58
المبحث الرابع : العلاقة بين الاسم الظاهر والمضمر والمبهم	84
الفصل الثالث: دور الاسم في تألف الجمل والتراكيب	
المبحث الأول: مفهوم الجملة وأنواعها	92
المبحث الثاني: ركنا الجملة وأهمية الاسم فيهما	110
المبحث الثالث: الاسم بين العمد والتتمات	118
المبحث الرابع: دور الاسم في تنمية الجمل واقتصارها	128
الفصل الرابع: تمثلات الاسم في أقوال النحاة وأمثلتهم	
المبحث الأول: الاسم بين البناء والإعراب	137
المبحث الثاني: الاسم من حيث المنع والصرف	151
المبحث الثالث: الاسم بين التذكير والتأنيث	165
المبحث الرابع: الاسم بين الإفراد والتثنية والجمع	175

الخاتمة	197